جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: .....

مذكرة لنيل شهادة ماستر

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي فرع: العلوم الاقتصادية

تأثير سياسة الانفاق الحكومي على التضخم –دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة: 1990 – 2023

من اعداد الطالب:

العربي يوسف عبد الغني

تاريخ المناقشة:

2025/06/16

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

– د. يوسفي الحسين	جامعة المسيلة	رئيسا
– د. مشتر فطيمة	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
– د. صيفور فضيلة	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024– 2025

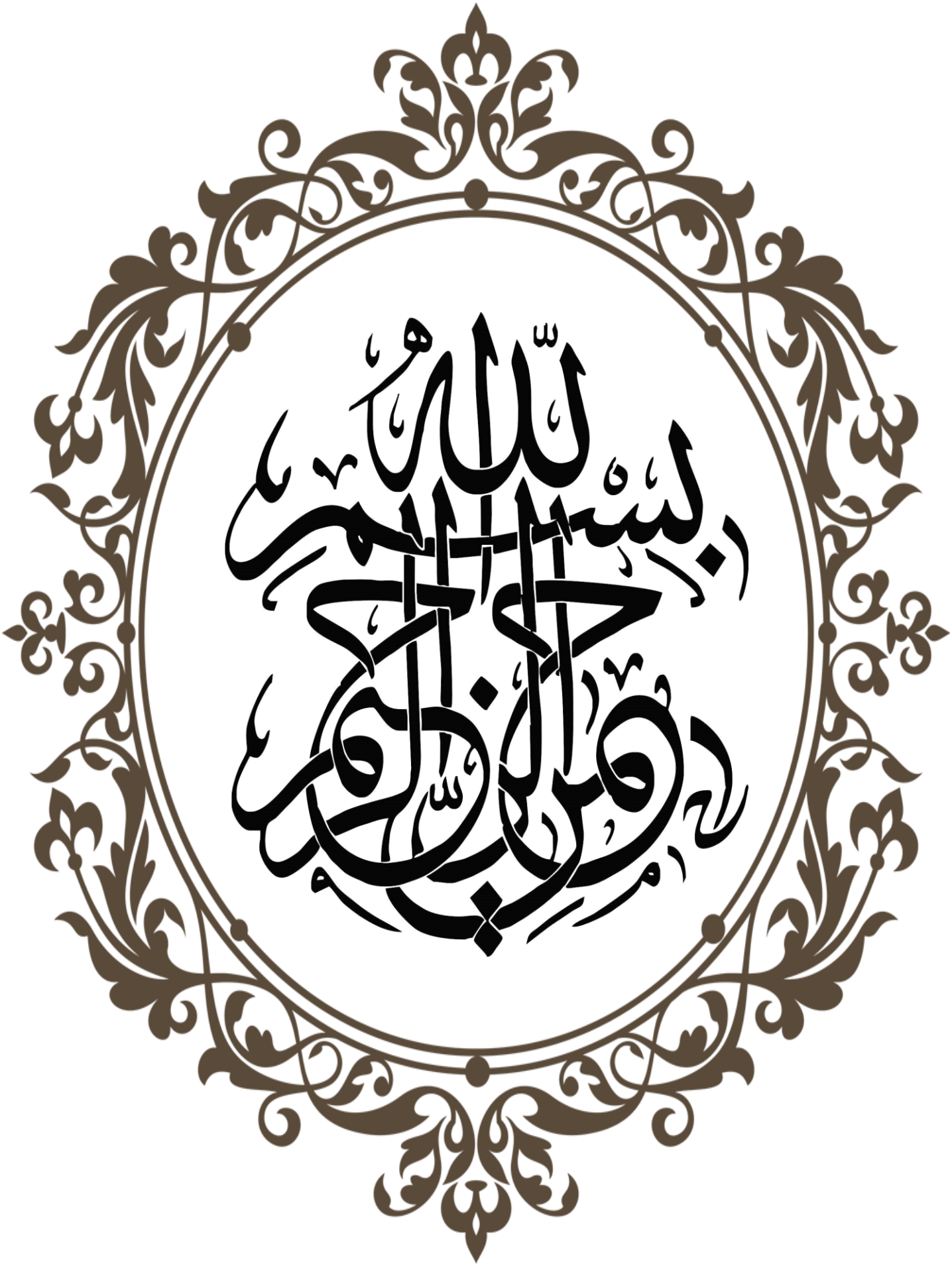
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص: عالجت هذه الدراسة موضوع أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)، وهدفت الدراسة في جانبها النظري إلى استعراض أهم التطورات الاقتصادية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر، وتحليل الإطار المفاهيمي للعلاقة بين السياسة المالية ومستوى الأسعار، مع التركيز على آلية تأثير الإنفاق العام على معدلات التضخم.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم استخدام بيانات واقعية لتحليل العلاقة بين المتغيرين، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والتضخم، كما أظهرت النتائج أن للإنفاق الحكومي تأثيرًا واضحًا على التضخم في كل من الأجلين القصير والطويل، مع وجود تفاعل ديناميكي بين السياسة المالية ومستوى الأسعار، وظهور آلية تعديل تساعد على استعادة التوازن بعد الصدمات الاقتصادية.

وخلصت الدراسة إلى أن التحكم في مستويات الإنفاق الحكومي يُعد أداة فعّالة في الحد من التضخم، مما يبرز أهمية تبني سياسات مالية متوازنة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإنفاق الحكومي، التضخم، الاستقرار الاقتصادي.

Abstract: This study addresses the impact of government expenditure on inflation in Algeria during the period (1990–2023). The theoretical part of the study aims to review the main economic developments related to government spending and inflation in Algeria, and to analyze the conceptual framework of the relationship between fiscal policy and price levels, with a focus on how public expenditure influences inflation rates.

In the empirical part, real data were used to examine the relationship between the two variables. The results revealed a long-term correlation between government expenditure and inflation. It was also found that government spending has a significant impact on inflation in both the short and long term. Moreover, the study highlighted a dynamic interaction between fiscal policy and price levels, with an adjustment mechanism that helps restore balance after economic shocks.

The study concludes that controlling government expenditure is an effective tool for reducing inflation, emphasizing the importance of adopting more balanced fiscal policies to ensure economic stability.

Keywords: Fiscal policy, government expenditure, inflation, economic stability.

الاهداء

الحمد لله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له أماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم إلى مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرّعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي،

إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذتي الكريمة الدكتورة: مشتر فطيمة والتي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليها فأنارتها لي و كلما دب اليأس في نفسي زرعت فيا الأمل لأسير قدما و كلما سألت عن معرفة زودتني بها و كلما طلبت كمية من و قتها الثمين وفرته لي بالرغم من مسؤولياتها المتعددة؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة المسيلة؛ و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى ...قال الله تعالى " : **إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**....الآية 11من سورة الرعد

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله الواحد الأحد، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، على ما أنعم به علينا من قوة وصبر، وبتوفيقه وقضائه وقدره استطعنا إنجاز هذا العمل المتواضع.

نتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "مشتر فطيمة "التي أشرفت على هذا العمل، ويسّرت لنا سبل إنجازه، ولم تبخل علينا بتوجيهاتها القيّمة، فكانت لنا نعم الداعمة، تنبّهنا عند الخطأ، وتشجّعنا عند الصواب، فكانت بحق خير مشرفة.

كما نوجّه جزيل الشكر والامتنان إلى كافة أساتذة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد بوضياف، وإلى جميع الأساتذة الذين كان لهم فضل تعليمنا ومرافقتنا طيلة مشوارنا الدراسي.

ولا يفوتنا أن نشكر زملاءنا الأعزاء، سواء ممن شاركونا في هذا العمل أو رافقونا في الدراسة، ونخصّ بالذكر كل من قدّم لنا يد العون والمساعدة من الزملاء والأصدقاء. فلكم منا كل الاحترام والتقدير.

فهرس المحتويات

فهرس:

الموضوع الصفحة

ملخص III

الاهداء..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

شكر وتقدير ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

قائمة الجداول: ..... **XII**

قائمة الأشكال: ..... **XII**

مقدمـــــة ..... أ-ث

الفصل الأول: التأصيل النظري للإنفاق الحكومي والتضخم 1

تمهيد: **2**

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للإنفاق الحكومي..... 3

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي وتقسيماته..... 3

المطلب الثاني: أسباب تزايد الانفاق الحكومي : 9

المطلب الثالث: أهداف الإنفاق الحكومي 14

المطلب الرابع :الأثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي: 15

المطلب الخامس: ضوابط وحدود الإنفاق الحكومي..... 16

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التضخم 19

المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنواعه..... 19

المطلب الثاني: أسباب التضخم : 22

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم : 22

المطلب الرابع: آثار التضخم وأساليب معالجته 24

المبحث الثالث : علاقة الإنفاق الحكومي والتضخم : 31

المطلب الاول: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم:..... 32

المطلب الثاني: الدراسات السابقة المحلية:..... 32

المطلب الثالث: الدراسات السابقة العربية : 34

المطلب الرابع: الدراسات السابقة الأجنبية: 35

خاتمة الفصـل:..... 44

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الانفاق الحكومي على التضخم في الجزائر للفترة: 1990–2023 ..... **45**

تمهيد:..... 46

المبحث الأول: تطور وتحليل الإنفاق الحكومي والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990–2023):..... 47

المطلب الاول: النفقات الحكومية وتصنيفها في الجزائر 47

المطلب الثاني: تحليل تطور الإنفاق الحكومي والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2023) 51

المطلب الثالث: تحليل وتطور ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2023)..... 56

المبحث الثاني: النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع -ARDL..... 60

المطلب الأول: توصيف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع –ARDL..... 60

المطلب الثاني: النمذجة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر وهذا للفترة: 1990-2023 80

خاتـمة 93

قائمة المراجع: 100

قائمة الملاحق..... 106

فهرس

الأشكال

والجداول

قائمة الجداول:

الجدول رقم 01 مقارنة الدراسة الحالية مع المحلية.....38
الجدول رقم02 مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية والاجنبية (غير المحلية).....41
الجدول رقم 03: تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1990-2023) 51
جدول رقم 04: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023) 56
الجدول05: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) 83
الجدول رقم 06: اختبار bounds test.....86
الجدول رقم 07: تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL(0.1).....86
جدول رقم 08: اختبار Breusch - Godfrrey Correlation lm test.....88
جدول رقم 09: HETREIOSKEDASTICITY Test ARCH 88
جدول رقم 10: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- normality Test 89
الجدول رقم: 11 تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL 91
الجدول رقم: 12 نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL 91

قائمة الأشكال:

الشكل رقم 1: تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023) 54
الشكل رقم 2: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2023) 59
شكل رقم 3: نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى.....85
الشكل رقم 4: نتائج اختبار الاستقرارية.....90

مقدمـــــــــــــــــــــــــــــــة

عـــــــامة

مقدمة:

يعتبر الإنفاق الحكومي والتضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، التي تعطينا صورة واضحة عن الوضعية الاقتصادية لبلد ما، كما تعتبر هذه المؤشرات من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات في تغيير الوضع السائد للاقتصاد، خاصة إذا كان هذا الأخير يعاني من خلل ما، لذا كان تحديد العلاقة ما بين تلك المتغيرات موضع نقاش الكثير من الباحثين في مجال الاقتصاد العام، فظهرت عدة دارسات في هذا المجال منها الدارسة التي سمحت بتوضيح الدور الايجابي الذي يمكن أن تلعبه السلطات العمومية من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي، والأدوات الحكومية التي تسمح بتحديد أثرها على باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية

الجزائر كغيرها من الدول التي كانت ولا زالت عرضة لمختلف الأزمات الاقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بقطاع المحروقات، فكلما تدهورت أسعار البترول في السوق العالمية أو انخفاض في قيمته الدولار يظهر جليا على نشاط مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، وخير دليل هو الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 التي أدت إلى انهيار شبه كلي للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على البترول، هذا ما دفع بالسلطات الجزائرية آنذاك إلى محاولة تغيير وبعث الاقتصاد من جديد.

وعليه لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق الحكومي للحد ومعالجة هذه الأزمات وزيادة الناتج الداخلي الخام، إذ انتهجت هاته الأخيرة سياسية توسع في الإنفاق العام من خلال ثلاثة برامج منذ سنة 2001 حيث أطلق على الأول اسم "برنامج الإنعاش الاقتصادي" وامتد من سنة 2001 إلى 2004، وامتد البرنامج الثاني من 2005 إلى 2009 ويسمى "البرنامج التكميلي لدعم النمو"، أما البرنامج الثالث فقد جاء تحت اسم "برنامج تعزيز النمو الاقتصادي" ويمتد من 2010 إلى غاية 2014 وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي : 2015 - 2019وكذا السياسة الاتفاقية التوسعية للسنوات: 2020 – 2023 ، والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي واستهداف كل من البطالة والتضخم وغيرها من المشاكل التي تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل تحسين الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة، وبالتالي فان دارسة سلوك هذه المتغيرات نتيجة تغيير الإنفاق الحكومي وخاصة معدل التضخم والذي يؤثر بدوره على باقي المؤشرات الاقتصادية يعتبر عاملا هاما في بناء السياسة المالية للدول.

- **مشكلة الدراسة:**

وعليه من هذا السياق يمكن طرح الاشكالية البحثية التالية:

ما مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-2023 ؟

- **التساؤلات الفرعية:**

وتندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوردها كما يلي:

- ما مفهوم الإنفاق الحكومي، وفيما تتمثل البرامج الخماسية التي تندرج ضمن السياسة الاتفاقية التوسعية؟
- ما المقصود بالتضخم وأنواعه؟
- هل هناك علاقة توازنيه طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر للفترة: 1990 - 2023؟
- ما نوع العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر للفترة: 1990 - 2023؟

- **الفرضيات:**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تبرر لنا الفرضيات التالية:

- توجد علاقة توازنية في المدى الطويل للإنفاق العام على التضخم في الجزائر للفترة: 1990 – 2023.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر للفترة: 1990 – 2023.

- **أهمية الدارسة:**

إن أهمية دارستنا هذه تكمن في أنها تعطينا نظرة عامة عن الوضعية الاقتصادية السائدة في الجزائر وهذا بالتركيز طبعا على التغيرات والتطورات التي شهدها كل من الإنفاق الحكومي، والتضخم وهي المتغيرات المعنية بالدارسة، وأيضا لما لهذه المتغيرات من أهمية في المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي مقبول عن طريق مختلف السياسات المتبعة من قبل السلطات سواء بالتأثير المباشر أو الغير مباشر في تلك المتغيرات.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية **فالذاتية** هي الميل للخوض في مواضيع الاقتصاد الكلي الذي يعرف تحولات وتطورات متلاحقة، أما **الموضوعية** فتتمثل أساسا في اعتبار دراسة طبيعة الاقتصاد الجزائري، كون الانفاق محفز للنمو ومعالج التضخم وهذا بتباع السياسات الحكيمة والرشيدة، ما نلمسه من خلال الاهتمام الكبير للباحثين ومتخذي لقرار حول فكرة تأثير الانفاق على النمو والبطالة التضخم.

- أهداف الدارسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في معرفة نوعية العلاقة الموجودة ما بين كل من الإنفاق الحكومي التضخم في الجزائر، لاستنتاج مدى التأثير الذي تحدثه متغيرة الإنفاق الحكومي على التضخم، كما تندرج في إطار هذه الدارسة مجموعة من الأهداف الأخرى والتي تتمثل في:

- معرفة أهمية كل من المتغيرات الدارسة ومدى الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية للبلد.
- مدى تأثير متغيرات الدارسة في كل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري ابتداءا من سنة 1990 إلى غاية 2023 هذا في الجانب القياسي الذي تم الاستعانة به لإثراء الدراسة أكثر.
- التعرف على مختلف السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة الجزائرية، خاصة أثناء الأزمات الاقتصادية.

– حدود الدراسة:

تتحدد دارستنا لهذا الموضوع من: جانب موضوعي والأخر زماني وجانب مكاني

- **الجانب الموضوعي:** يتعلق بمفاهيم الاقتصاد الكلي والمتغيرات الاقتصادية الكلية (الإنفاق الحكومي، التضخم)، إضافة إلى المفاهيم المرتبطة بالقياس الاقتصادي.
- **الجانب الزماني:** أما الجانب الزماني للبحث فهو محدد بالفقرة (1990-2023)، قصد الإلمام بمختلف المراحل والتحولات التي مر بها الاقتصاد الجزائري.
- **الجانب المكاني:** فقد وقع اختيارنا على دارسة الاقتصاد الجزائري كدراسة تحليلية.

– منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد في إعداد هذه الدارسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مختلف الجداول والمنهج الاستقرائي من خلال استخدام الأدوات الإحصائية التي تساعد بشكل كبير على تفسير النتائج على أرض الواقع من خلال الطرق القياسية والإحصائية المتعلقة بالموضوع وتحليلها بتطبيق خطوات النماذج الاقتصادية، أين تم الاستعانة ببرنامج13 EVIEWS لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

– هيكل الدارسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة ولاختيار الفرضيات ولتحقيق أهداف هذه الدارسة اقتضت الضرورة تقسيم هذا الموضوع إلى فصلين على النحو التالي:

يتناول الفصل الأول من هذه الدارسة التأصيل النظري للإنفاق الحكومي والتضخم من خلال تبيان مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفقات الحكومي وذلك في: المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للإنفاق الحكومي أما لمبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التضخم أما بخصوص المبحث الثالث: فتطرقنا من خلاله إلى دراسة العلاقة الإنفاق الحكومي.

الفصل الثاني فخصص لتحليل وقياس وتطور الإنفاق الحكومي على التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2023) وذلك بإدراج مبحثين خصصت لتحليل وتطور كل من النفقات الحكومية والتضخم بالإضافة إلى المبحث الثاني الذي تمثل في دارسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي والتضخم.

الفصل الأول: التأصيل النظري للإنفاق الحكومي والتضخم

تمهيد:

شهد العالم العديد من الصدمات الاقتصادية نتيجة الأزمات المتتالية، مثل الكساد والتضخم، مما أدى إلى ظهور أفكار اقتصادية متباينة سعت إلى تشخيص أسباب هذه الأزمات واقتراح حلول لمعالجتها، وأصبح من الضروري أن تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل أوسع لضمان تحسين الأداء الاقتصادي، وفي هذا السياق، يُعدّ الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية، حيث يعكس بشكل مباشر تدخل الدولة في الاقتصاد، وقد أظهر التطور التاريخي للإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي مدى أهميته، سواء من الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي، نظرًا لارتباطه الوثيق بدور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وتجنب الأزمات، وعليه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق بشكل منهجي إلى:

- **المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للإنفاق الحكومي**
- **المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التضخم**
- **المبحث الثالث: علاقة الإنفاق الحكومي والتضخم**

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للإنفاق الحكومي

يعد الإنفاق الحكومي من أبرز أدوات السياسة المالية، حيث يعكس دور الدولة في توجيه الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي، فهو يشمل تمويل المشروعات التنموية[1]، وتوفير الخدمات العامة، ودعم القطاعات الحيوية لتعزيز النمو الاقتصادي، كما يؤثر بشكل مباشر على معدلات التضخم والطلب الكلي، مما يجعله محورًا هاما في رسم السياسات الاقتصادية، وتختلف آثاره باختلاف طبيعة الإنفاق وحجمه، ومدى كفاءته في تحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي وتقسيماته

أولا– مفهوم الإنفاق الحكومي:

هناك عدة تعاريف للإنفاق الحكومي نذكر منها:

- تعرف النفقة الحكومية بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة، بواسطة إداراتها وهيئاتها ووزارتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع، كما تعرف على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[2]
- كما يعرف الانفاق العام على أنه: " كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة [3]

1– الانفاق الحكومي مبلغ نقدي.

تتخذ الإنفاقات الحكومية التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات و ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها، و كثمن للمساعدات و الإعانات المختلفة سواء كانت اقتصادية ، اجتماعية أو غيرها [4]

ولا تعتبر النفقات العينية والتي تكون في شكل مزايا عينية كالسكن المجاني نفقات عامة، إلا أنه و كاستثناء في أوقات الحروب والأزمات الحادة، قد تعد بعض النفقات غير النقدية من قبيل النفقات العامة.

[1] Moh Sahroni Nurkodri1, Syamsurijal Tan2, Junaidi3, Erni Achmad, Determinants of Government Spending, Its Impact on Public Welfare, and The Role Of Economic Growth: A Literature Review, Nomico Journal, Vol.1.No.6 August 2024, P 78.

[2] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 27.

[3] فلح حسين خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث – جدار للكتاب العلمي، إربد، الأردن، 2008، ص 89.

[4] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006، ص 27.

– إن استخدام النقود في الإنفاق من طرف الدولة يسهل من عمليات الإنفاق النقدي أفضل من أية صور أخرى للإنفاق للأسباب التالية:

قابة بصورها المتعددة على النفقات الحكومية، و تجنيبها صعوبة ذلك في حالة الإنفاق العيني و الذي يبرز فيه مشكل التقدير و تحديد الاحتياجات كما أن الإنفاق النقدي يحسن من استخدام و توجيه النفقات العامة بناء على الضوابط و القواعد التي تحقق المصلحة العامة.

– إن الإنفاق العيني كما قد يوفره من مزايا قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة.

– يثير الإنفاق العيني العديد من المشاكل الإدارية والتنظيمية، ويؤدي إلى عدم الثقة و قد ينتج عنه محاباة بعض الأفراد دون الآخرين.

والإنفاق الحكومي في شكله النقدي أدى إلى ازدياد حجمه من جهة، ومن جهة أخرى إلى تدعيم أساسيات اقتصاد السوق و الخروج عن آليات اقتصاد التخطيط أين يزيد تدخل الدولة من خلال تحديد نمط استهلاك الأسر والأفراد بتقديمها لنفقات عينية محددة لهم.

2– الإنفاق الحكومي يقوم بها شخص عام.

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات الحكومية إلا إذا صدر من شخص عام [1]، و يقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي : الدولة و الهيئات العامة المحلية و المؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية ، وقد تشمل الولايات و الفدراليات في الدول الاتحادية و الفدرالية.

وعلى هذا الأساس لا تعتبر النفقة الحكومية هي النفقة من قبيل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين حتى ولو هدفت إلى تحقيق مصلحة عامة ، وإنما تدرج ضمن النفقة الخاصة ، و يعتمد في الفكر المالي على معيارين للتفرقة بين الإنفاق الحكومي العام و الخاصة [2] :

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 29.

[2] محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمّان، الأردن، 2007، ص 119.

2-1-المعيار القانوني:

حسب هذا المعيار فإن النفقات الحكومية تعتبر بأنها تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام الممثلين في الدولة ، الوزارات ، الإدارات المركزية و المحلية العامة و المؤسسات العامة ، إذ أن طبيعة نشاط أشخاص القانون العام

تختلف عن طبيعة نشأت أشخاص القانون الخاص بهم ، فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة باعتماده على القوانين و القرارات الإدارية ، بينما الثاني يعتمد على أحكام القانون الخاص ،و بالتالي فنقطة الارتكاز في هذا المعيار هي الشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة الإنفاق.

الدولة المتدخلة وتطور دورها في الاقتصاد زادت وظائفها كالنقل و المواصلات وهو ما أدى إلى الخروج من هذا المعيار و الانتقال إلى معيار آخر أكثر دقة.

2-2-المعيار الوظيفي:

يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر لأجلها الإنفاق الحكومي لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها [1] ، إذ أن التطورات العديدة في كافة الدول و بغض النظر عن طبيعة أنظمتها فرضت على هذه الدول الأخد بمفهوم معاصر لدور الدولة ، إذ اتسعت الحاجات العامة وتطور مفهومها بدرجة اتسعت معها النشاطات التي تقوم بها الدولة لتحقيق مصلحة المجتمع.

بناءا على هذا الأساس فليس كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات حكومية، بل العكس من ذلك تعتبر نفقات حكومية ما يقوم بها الأشخاص الخواص سواء ذو الشخصية المعنوية ، الطبيعية أو الاعتبارية بتفويض من طرف الدولة أو إحدى سلطاتها.

فاتساع نشاطات الدولة تشمل حتى بعض الأنشطة التي كانت من قبل احتكار الخواص ، و منها المشروعات التي تتم وفقا للمعايير السوقية : أي معايير الربح و الخسارة و معايير العائد و التكلفة باعتبار أن القيام بمثل هذه النشاطات يحقق إلى جانب منفعة خاصة للأفراد منفعة عامة للاقتصاد ككل ، إذ أن الإنفاق على المشاريع التعليمية والصحية التي يكلف الخواص بإنشائها يساهم من جهة في زيادة أرباحهم الخاصة ، و من جهة يساهم في تقديم منفعة عامة للأفراد بتقديم خدمة مجانية صحية كانت أو تعليمية. [2]

[1] طارق الحاجة، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 1999، ص 24.

[2] فلح حسين خلف، مرجع سابق،ص 92.

لهذا يرى العديد من الكتاب ضرورة أخد تعريف واسع للنفقة الحكومية ، إذ يشمل كل النفقات التي يقوم بها القطاع العام ،أي يشمل النفقات التي تقوم الدولة ، الهيئات العامة و المؤسسات العامة ، و اعتمادا على المعياريين السابقين معا ، يعتبر الإنفاق الحكومي بأنها تلك النفقة التي تصدر من شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام.

2-3الإنفاق الحكومي يستهدف تلبية الحاجة العامة.

تتم مشروعية الإنفاق الحكومي لما تستهدف تحقيق وإشباع حاجة من الحاجات العامة [1]، وهذا يعني أنه لا تندرج ضمن النفقات الحكومية كل نفقة تستهدف تحقيق مصلحة خاصة على الأفراد.

لتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد جميعا [2]، إذ أن تساوي وتحقيق العدالة بين جميع الأفراد في تحمل الأعباء العامة كالضرائب يقابل بتساويهم في الانتفاع من الإنفاق الحكومي للدولة ، أما غياب العدالة فيفقدها مشروعيتها.

لكن مفهوم تحقيق المنفعة العامة و اشباع الحاجات العامة يختلف باختلاف دور الدولة وطبيعة ممارستها لوظائفها سواءا اقتصاديا أو اجتماعيا ، أذ أن تطور دور الدولة من الدور التقليدي في عهد الدولة الحارسة أين اقتصرت وظائفها على تحقيق العدالة وتوفير الأمن وحماية الحدود إلى دورها المتدخل في النشاط الاقتصادي ، ثم تحول الدولة إلى العنصر الرئيسي في تحريك النشاط الاقتصادي والاجتماعي في عهد الدولة المنتجة وصولا إلى الدور الجديد للدولة في عصر العولمة و ظهور دولة الرفاه الاقتصادي ، ساهم في تطور الحاجات العامة التي مرت بمراحل عديدة بشكل صعب من تحديدها وحصرها في نطاق معين.

ثانيا: تقسيمات النفقات الحكومية

لم يكن موضوع تقسيم النفقات الحكومية على قدر كبير من الأهمية في ظل الدولة الحارسة ، نظرا لانحصارها في نطاق ضيق لا تتجاوزه الدولة ، ولكن ومع تطور دور الدولة وخروجها من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة وما صاحب ذلك من تطور في النفقات العامة سواء في حجمها أو في أنواعها، زاد من أهمية تقسيم النفقات بشكل يسهل من صياغة وإعداد الميزانية بهدف ضمان تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذها. وفي هذا الصدد تقسم النفقات الحكومية وفقا للمعايير التالية:

1 نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمّان، الأردن، 2005، ص 34.

2 سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 33.

1- معيار التكرار والدورية.

جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين:

1-1- النفقات العادية : وهي النفقات التي تتكرر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية السنوية للدولة ، كرواتب موظفي الدولة ووسائل تسيير المرافق العامة ، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار حجمها بنفس المقدار من سنة لأخرى ولكن يقصد به وجودها السنوي في الميزانية ، وتمول هذه النفقات من الإيرادات المالية العادية للدولة المتمثلة أساسا في إيراداتها الضريبية وإيرادتها من الأملاك العامة .

1-2- النفقات غير العادية : وتتمثل في النفقات التي لا تتكرر ولا تتجدد في كل ميزانية مالية سنوية للدولة ولكن تحدث على فترات غير منتظمة ومتباعدة ، كنفقات الحروب ومكافحة الآفات الزراعية والكوارث الطبيعية ، وتمول هذه النفقات الإيرادات المالية غير العادية كالقروض والإصدار النقدي الجديد.ويرجع هذا التقسيم بشكل كبير إلى نظرة الفكر الكلاسيكي لدور الدولة في الاقتصاد، ومن خلاله إلى النفقات العامة والتي يعتبرها نفقات تمثل مهام الدولة كحارس لنشاط الأفراد وبالتالي هي نفقات عادية، وأن كل إنفاق خارج عن إطار مهام الدولة التقليدية يعتبر إنفاقا غير عادي كالنفقات الاقتصادية والاجتماعية، اتجه الفكر المالي الحديث إلى التحول و إلى تقسيم آخر أكثر واقعية على النحو التالي:

أ- النفقات الجارية : وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية ، وهي تتكرر بصورة منتظمة لتسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة مثل الإنفاق على السلع والخدمات في شكل : أجور و رواتب ، مساهمات العاملين وكذا الإنفاق في شكل مدفوعات الفوائد والإعانات.[1]

ب- النفقات الاستثمارية : وهي نفقات تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون أراضي وكذا أصول غير مادية[2]، والهدف منها توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي ، وتوصف بأنها مرنة وتستجيب بسرعة التقلبات المقدرة المالية للدولة في حين أن النفقات الجارية أقل مرونة ولا تبدي استجابة واضحة لتقلبات المقدرة المالية للدولة.

بالتالي فهذا التقسيم يختلف عن تقسيم النفقات العامة إلى النفقات العادية والنفقات غير العادية في كونه يبتعد عن الارتكاز على معيار التكرار والدورية في تصنيفه للنفقات العامة ، لأنه ومع تطور دور الدولة في الاقتصاد وزيادة مهامها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، فكل النفقات أصبحت تتكرر سنويا وحتى الإيرادات غير العادية أصبحت عادية في ميزانية الدولة ، فهذا التقسيم ارتكز على طبيعة هذه النفقات ، منها ما هو موجه لتسيير شؤون الدولة وهي النفقات الجارية ، ومنها ماهو موجه لزيادة الثروة القومية وهي النفقات الرأسمالية.

[1] http://www.irf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/1986/eng/pdf/ch4a.pd-f , consulter le 16/05/2025.

[2] -world Economic Outlook," *International Monetary Fund*, September2011,op-cit : p182

2- المعيار الوظيفي:

تقسم النفقات العامة تبعا لوظائف الدولة إلى 4 أقسام رئيسة وهي[1] :

2-1- نفقات الخدمات الحكومية العامة : وهي متضمنة لجميع النفقات المتعلقة بتسيير شؤون الدولة والتي لا يمكن أن توكل إلى أي شخص أو جهة أخرى ، ومنها نفقات الأمن والدفاع ، نفقات العدالة ، نفقات الإدارات العامة ونفقات التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية ، وهي نفقات مرتبطة بكيان الدولة.

2-2- نفقات الخدمات الاجتماعية: وهي تشمل نفقات التعليم ، نفقات الصحة والرعاية الاجتماعية ، وكذا نفقات الثقافة والبحث العلمي وعموما النفقات التي تستهدف خدمة الأغراض الاجتماعية .

2-3- نفقات الخدمات الاقتصادية : تبرز في النفقات التي تضاف إلى نشاط القطاع الخاص قصد المراقبة والأداء الفعال في دعم الاقتصاد المحلي، وتضم نفقات الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات ،الكهرباء والماء ،إضافة إلى نفقات دعم التجارة الخارجية والزراعة و نفقات حماية الغابات وكذا

نفقات دعم السياحة وعمليات الري والصرف ...

وتهدف الدولة من وراء هذا النوع من النفقات إلى خلق رؤوس أموال جديدة وزيادة الناتج القومي، وهذا النوع من النفقات تولى له أهمية كبيرة في الدول النامية خصوصا نظرا لضعف نشاط القطاع الخاص بها .

2-4- نفقات خدمات حكومية أخرى:

وتشمل نفقات دفع أقساط الدين العام وفوائده، إضافة إلى نفقات خاصة بالتحويلات بين مختلف المستويات الحكومية

3- المعيار الاقتصادي

تقسم النفقات العامة تبعا لأثرها على الدخل القومي إلى[2]:

3-1- نفقات حقيقية : وتشمل جميع النفقات التي تؤدي بصفة مباشرة إلى زيادة الناتج القومي ، وهي نفقات تتميز بأنها تتم بمقابل يتمثل في السلع و الخدمات ، ونجد منها رواتب وأجور موظفي الدولة ، النفقات التعليمية والصحية ونفقات المشروعات الإنتاجية ، ويكمن أثرها على الدخل القومي في كون أن هذه النفقات تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة تؤثر على حجم الناتج كما ونوعا كما.

[1] -lbid : p144

[1] محمود حسين الوادي،زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 142.

3-2- نفقات تحويلية : وهي النفقات التي من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية الأخرى دون أن تزيد في الدخل القومي ، وتتم عادة دون أي مقابل والهدف الأساسي منها هو إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت الاجتماعي ، وقد اعتمد في التفريق بين النفقات العامة الحقيقة والتحويلية على معايير وهي[1] :

أ- معيار المقابل المباشر : ويقصد بالمقابل المباشر ما تتحصل عليه الدولة سواء من أموال مادية أو خدمات لقاء نفقاتها العامة، وبناء على ذلك تعتبر كل نفقة عامة نفقة حقيقية إذا كان لها مقابل مباشر تحصل عليه الدولة ، وتكون نفقة تحويلية إذا تمت بدون مقابل، وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار الخدمات التعليمية والصحية نفقات تحويلية، بل هي نفقات حقيقية بغض النظر عن كونها ممنوحة مجانا وكونها لم تقدم بدون مقابل، بل إن المقابل كان عبارة عن خدمات الموردين والمقاولين الذين قاموا بعمليات إنشاء المرافق الصحية والتعليمية، وكذا خدمات القائمين على هذه المرافق من معلمين وأطباء وأخصائيين.

ب – معيار الزيادة المباشرة في الناتج القومي : تعتبر النفقات العامة الحقيقية بأنها النفقات التي تستخدم فيها الدولة جزء من القوة الشرائية لتوليد ناتج جديد ودخول إضافية في المجتمع بصورة مباشرة وذلك كنفقات الاستثمارات العامة مثلا ،أما النفقات العامة التحويلية فهي النفقات التي لا يستخدم فيها جزء من موارد الاقتصاد وتقتصر على إعانات المرضي والبطالة والتقاعد وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي.

ج- معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع: فحسب هذا المعيار فان النفقات الحقيقية تتولى الدولة كشخص عام استهلاكها بصفة مباشرة سواء باستهلاك المواد العينية أو باستخدام عوامل الإنتاج وتقديم مقابل لها في شكل أجور و رواتب وفوائد، أما النفقات التحويلية فهي التي تؤدي إلى الاستهلاك غير المباشر للمواد العينية وموارد الإنتاج من طرف الأفراد المستخدمين لها وليس من طرف الدولة.

المطلب الثاني: أسباب تزايد الانفاق الحكومي :

تخضع النفقات الحكومية إلى تزايد بشكل مستمر في معظم الدول، ويبرز هذا التزايد الملحوظ بالخصوص بعد الحرب العالمية الثانية حتى أطلق عليها ما يسمى بـ "ظاهرة نمو الإنفاق العام" [2] وأصبحت من الخصائص التي تميز علم المالية العامة في العصر الحديث على الرغم من اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية للدولة ، وزيادة النفقات العامة هي زيادة مطلقة وتعني ارتفاع حجم النفقات العامة من سنة لأخرى.

[1] أول من نادى بهذا التقسيم هو الاقتصادي بيجو.

1 محمود حسين الوادي،زكريا احمد عزام ، مرجع سابق ، ص 123

تزايد النفقات العامة كنسبة من الناتج القومي[1] في الدول الواردة ومع مرور السنوات رغم بعض التذبذبات في بعض الدول من سنة لأخرى ، وهذا يؤكد أهمية النفقات الحكومية كأداة من أدوات السياسة المالية التي تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية تطبيقا في تلك الدول .

إن زيادة النفقات الحكومية لا تعني بالضرورة زيادة المنفعة الحكومية المترتبة عليها، كما لا تؤدي حتما إلى زيادة التكاليف العامة على الأفراد كنتيجة لتلك الزيادة، اذ أنها ترجع إلى أسباب تزيد في حجم النفقات العامة دون الزيادة في المنفعة العامة المترتبة عنها ،أو لأسباب تزيد من المنفعة الحقيقية للنفقات العامة على الأفراد.

1-أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة.

تعرف الزيادة الظاهرية للنفقات الحكومية بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات لإشباع حاجاته العامة [2]، ويلاحظ في ظل هذا النوع من الزيادة أن بيانات النفقات العامة للبلد تكون في تصاعد ، في حين أنه هناك ثبات أو حتى تراجع في مستوى الخدمات التي يتحصل عليها الأفراد ، ومن أهم الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة نجد :

1-1- انخفاض القيمة الحقيقية للنقود: إن انخفاض قيمة النقود الحقيقية يؤدي إلى نقص مقدار السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس المقدار من الوحدات النقدية عن المقدار الذي يمكن الحصول عليه من قبل، ويرجع ذلك في الغالب إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار وعلى هذا الأساس تنشأ العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار وحجم النفقات العامة، إذ أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنفقات العامة وهو ما يدفع الدولة إلى الرفع من القيمة النقدية لها للمحافظة على منفعتها الحقيقية ثابتة .

1-2- اختلاف الطرق المحاسبية العامة:

ان اختلاف طرق المحاسبة العامة وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات أدى إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة، إذ أن الانتقال من قواعد الميزانية الصافية التي تستند على أساس الحق في اجراء المقاصة بين الإيرادات والنفقات إلى قواعد الميزانية العامة للدولة كقاعدة الشمولية التي تقتضي بتقييد الإيرادات والنفقات الكلية دون إجراء أية مقاصة بينهما، أدى إلى الزيادة في حجم النفقات العامة بشكل واضح.

[1] Deepti Ahuja1, Deepak Pandit, Public Expenditure and Economic Growth: Evidence from the Developing Countries, FIIB Business Review, Volume 9, Issue 3,2020,P02

2 نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 53.

1-3- اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان:

قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة ، إذ أن استرجاع الدولة لسيادتها الحكومية على بعض المناطق يزيد من عدد السكان مما يتطلب من الدولة الرفع من نفقاتها العامة لتشمل سكان المساحة الإقليمية الجديدة لكن دون أي زيادة في متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة كما يعتبر الهيكل السكاني من العوامل المؤدية إلى زيادة النفقات العامة بشكل ظاهري [1]، إذ أن ارتفاع عدد الأطفال في سن التعليم يقود إلى زيادة نفقات قطاع التعليم ، كما أن ارتفاع عدد كبار السن في المجتمع يزيد من حصيلة نفقات الرعاية الصحية والاجتماعية ،لهذا فان زيادة عدد السكان وتنوع الهيكل السكاني يمتصان أي زيادة في النفقات العامة بشكل يجعل من زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية.

1-4- أسباب إدارية:

وتعتبر من أهم أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات الحكومية بالخصوص في الدول النامية، أين يتم التوسع في الأجهزة الإدارية وفي الإنفاق على الأبنية والأثاث والتكاليف الإدارية وغيرها دون الزيادة في المنافع العامة المترتبة عنها، وكذا التوسع في التشغيل في الإدارات والأجهزة الحكومية دون أي منفعة عامة و هو مايترتب عنه تنامي ظاهرة البطالة المقنعة وضعف تأثير زيادة التشغيل على الاقتصاد المحلي، بحكم ضعف الجهاز الإنتاجي في الدول النامية وعدم مرونته بشكل يمكنه من الاستجابة للتوسع في النفقات العامة.

2- أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات الحكومية.

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات، أي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة ، وترجع إلى أسباب عديدة تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب ظروف كل دولة وهي كما يلي:[2]

2-1-الأسباب المذهبية: ويقصد بها الأسباب المرتبطة بالفكر الاقتصادي وتطوره خلال التاريخ ونظرته إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي الذي أدى تطوره إلى بروز أشكال متعددة للدولة حسب دورها في الاقتصاد، إذ نتج عن ذلك ازدياد وظائف الدولة انطلاقا من اقتصارها على توفير الأمن وحماية الممتلكات إلى المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، وهو ما يترتب عنه بالضرورة زيادة المنفعة الحقيقية النفقات الدولة [3].

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق ،ص 56.

[2]- عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار المعرفة للنشر، القاهرة، مصر، 1996، ص 100.

[3]- سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ،ص 65.

2-2- الأسباب الاقتصادية: إن من أهم الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في زيادة نصيب الفرد من السلع و الخدمات العامة منها:

أ- الدخل القومي : إذ أنه من الطبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي وما ينتج عنه من نمو في الدخل القومي في أي مجتمع ارتفاع النصيب الحقيقي للفرد من النفقات العامة، إذ أن زيادة الدخل القومي يزيد من حجم الموارد المتوفرة والتي من شأنها السماح للدولة بالتوسع في المشروعات العامة الاقتصادية و بالتالي المشاركة في دعم معدلات النمو الاقتصادي، كما أن السلع و الخدمات العامة تعتبر ذات مرونة دخلية عالية[1] ، إذ أن ازدياد دخول الأفراد يدفعهم للمطالبة بمزيد من الإنفاق و الرفع من مستوياته كما هو الحال مع شبكات الطرق، التعليم والصحة وهذا ما يؤدي إلى نمو النفقات العامة في تلك القطاعات .

ب- الدورة الاقتصادية و المنافسة الاقتصادية الدولية : إن حركة الدورة الاقتصادية تدفع بالدولة إلى التدخل لزيادة نفقاتها العامة خصوصا وأنها أثبتت بأنها من أهم حلول الأزمات الاقتصادية كالكساد ، والذي يحتم على الدولة التدخل لزيادة الطلب الكلي الفعال بشكل يسمح بتنشيط عجلة الاقتصاد وتصريف الإنتاج ، كما أن التنافس الاقتصادي الدولي وتخوف الدولة من عدم قدرة صناعتها الناشئة وصادراتها بصفة عامة من عدم القدرة على المنافسة يدفعها إلى تقديم المزيد من الإعانات للمشروعات الوطنية لتدعيم قدرتها التنافسية ويبرز ذلك بالخصوص في الدول النامية التي ينخفض فيها نشاط القطاع الخاص وهو ما يتطلب تدخل الدولة لتعويض ذلك النقص

ج- الأسباب الاجتماعية:عادة ما تلعب العوامل الاجتماعية دورا بارزا في زيادة المطالبة برفع وتحسين الخدمات

العامة بحكم رغبة الأفراد في تطوير مستويات معيشتهم ، و ليس أمام الدولة سوى الرضوخ أمام الحاجات الجديدة للأفراد حسب ما ينص عليه أثر التفتيش ل "بيكوك وايزمان"، إذ أن تطور الوعي الاجتماعي ساهم في زيادة الضغوطات على الدولة ومطالبتها بزيادة حجم نفقاتها الاجتماعية لدعم الطبقات المتضررة ، ضف إلى ذلك أن تبدل النمط الاستهلاكي لدى الأفراد يزيد من تنوع الحاجات ويستدعي المزيد من النفقات العامة خصوصا مع تنامي نشاط العمل النقابي والتنظيم المهني. [2]

ت- الأسباب السياسية: حيث أن انتشار المبادئ الديمقراطية يؤدي إلى توسع نشاطات الدولة، بحكم أن كل حكومة منتخبة تحاول إرضاء الرأي العام كي تستطيع تجديد فترات حكمها، كما أن توسيع المشاركة الشعبية في القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي زاد من المجالات التي تشملها النفقات العامة.

[1]- محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق ، ص 126.

2 عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص102

وعلى الصعيد الخارجي فان تطور العلاقات الدولية والرغبة في توسيع رقعة التمثيل الدبلوماسي وتقوية مكانة الدولة على الساحة العالمية زاد من نفقات استضافة المؤتمرات الدولية والاشتراك في المنظمات والمؤسسات الدولية وكذا نفقات السفارات والقنصليات، وما يقدم لدول أخرى من منح ومساعدات لأسباب سياسية.

وتمثل النفقات العسكرية جانبا مهما في التزايد المطرد للنفقات العامة، وذلك راجع بالخصوص إلى التقدم التكنولوجي السريع في هذا المجال، كما أن زيادة حدة التوترات الدولية وبروز النزاعات الإقليمية والحروب، كلما ساهمت العوامل في زيادة النفقات العسكرية بشكل جعلها تمثل النسبة الأكبر من ضمن إجمالي النفقات العامة للعديد من الدول.

ث- الأسباب المالية: و تتركز أهم الأسباب المالية في عنصرين رئيسيين: [1]

- **توفر فائض في الإيرادات العامة:** أذ أنه من الأفضل كلما تمكنت الدولة من زيادة مواردها المالية كلما مكنها ذلك من زيادة الإنفاق العام، خصوصا مع ظهور الفكر الكينزي الذي يقر بأنه كلما زادت النفقات العامة كلما أدى ذلك إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ما زاد من التوجه إلى وضع مزيد من الخطط التنموية الاتفاقية تزامنا مع الفوائض المالية المحققة في ميزانيتها الحكومية.

- **سهولة الاقتراض داخليا و خارجيا:** فعلى المستوى الداخلي تلجأ الدولة إلى إصدار سندات للاكتتاب للأفراد والمؤسسات مقابل امتيازات محددة مما يسمح لها بتجميع المدخرات وتوفير التمويل المناسب لتوسيع نفقاتها ، أما عن المستوى الخارجي، فمع وجود مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي يسمح للدولة بطلب قروض تكون في الغالب موجهة لتمويل خطط ومشاريع تنموية لصالح الاقتصاد المحلي.

ج- الأسباب الإدارية: موازاة مع تطور دور الدولة وتوسعها في خدماتها العامة، فقد زادت عدد الوزارات والهيئات والمصالح الإدارية و الحكومية، إضافة إلى التخصص وتقسيم العمل مما يزيد من الموظفين في الجهاز الإداري الحكومي،كما أن استخدام الأساليب الإدارية الحديثة بهدف رفع كفاءة أداء الإدارات و موظفيها ، كل ذلك يزيد من حجم النفقات العامة بشكل عام. [2]

1 محمد فؤاد إبراهيم، مبادئ المالية العامة، بدون دار نشر، الاسكندرية، مصر، 1985، ص 62.

[2] عبد المنعم فوزي، المالية العامة، دار المعارف للنشر، بغداد، العراق، 1996، ص 130.

المطلب الثالث: أهداف الإنفاق الحكومي

تعتبر الحكومة العنصر الرئيسي في البنية السياسية للمجتمع إلا أن الكثير من أعمالها تنطوي على اتخاذ القرارات لها طابع اقتصادي تؤثر بواسطتها في حركة الموارد بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد ولعل هذا الجانب من النشاط الحكومي هو الذي يهتم له عالم الاقتصاد اهتماما خاصا ويمكن أن نجعل الوظائف الاقتصادية فيما يلي:[1]

- يهدف الإنفاق الحكومي إلى اشباع رغبات المجتمع عن طريق انتاج السلع والخدمات ذات المنافع العامة يتطلب هذا من الحكومة أن تفرض الضرائب وأن تقوم بالإنفاق على موارد الانتاج بشرائها أو استأجراها من القطاع الفلاحي الخاص وهذه الطريقة تنقل الموارد بين القطاع الخاص إلى القطاع العام، وتنشأ بذلك البضائع والخدمات ذات المنفعة العامة التي تشبع الرغبات الاجتماعية.
- كما يهدف الإنفاق الحكومي إلى اعادة توزيع الدخل بشكل يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وهذا يتطلب من الحكومة أن ترسم على السياسة الاقتصادية المناسبة والتي تساعد على تعديل أو تصحيح الدور الذي تلعبه آليات السوق الحرة في توزيع الدخل القومي بين مختلف فئات المجتمع.
- يهدف إلى دعم الاستقرار الاقتصادي ablégation economicus وهذا المحور يتطلب من الحكومة أن تؤدي الوظيفتين السابقتين بأسلوب مدروس ومن خلال سياسات مناسبة تجعل بالإمكان المحافظة على مستويات مرتفعة من الدخل والإنتاج الاستخدام ودون أن يؤدي ذلك، التوازن الخارجي (أي خلل في ميزان المدفوعات) أو فقدان السيطرة على المستوى العام للأسعار.
- كما يهدف الإنفاق الحكومي إلى اشباع الحاجة العامة تماما كما يقال إن غاية الإنفاق الحكومي هو اشباع الحاجات الخاصة ولكن هذا القول قد يعود البعض إلى الاعتقاد بسهولة التفرقة بين الحاجات الخاصة والحاجات العامة ولا شيء أبعد من ذلك عن الحقيقة فلقد كانت وما زالت معايير تحديد الحاجات العامة موضع الخلاف بين المالية العامة إلى يومنا هذا.
- يهدف الإنفاق الحكومي إلى اشباع الحاجات الاجتماعية وذلك عن طريق السلع والخدمات التي يتاح الانفاق بها دون مقابل مباشر لجميع أفراد المجتمع ولا تخضع لمبدأ الاستبعاد.

[1]-أسامة بشير الدباغ، أنيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2003، ص 142.

كما يمكن اضافة بعض الأهداف للإنفاق الحكومي منها:[1]

- عدم تجانس أشكال الانفاق العام، وهذا يؤدي إلى أن تأثير كل نوع منها قد لا يكون مماثلا بالضرورة لتأثير نوع آخر.
- ان الانفاق في مجال معين لا يتوقف تأثيره عند ذلك المجال فحسب انما يمتد إلى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية ... الخ

المطلب الرابع :الأثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي:

يعتبر الإنفاق الحكومي من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدول للتأثير على الأداء الاقتصادي. يلعب الإنفاق الحكومي دوراً حيوياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام، سنقوم من خلال هذا المطلب بتحليل تأثير الإنفاق الحكومي على الاقتصاد من خلال تحليل تاثيره على التضخم.

1. تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم:

حسب الدراسات السابقة التي تطرقت الى دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي، حيث أكدت أغلب هذه الدراسات على وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والتضخم، حيث يمكن أن حدوث التضخم إذا زاد الإنفاق الحكومي بشكل كبير دون أن يقابله زيادة في الإنتاج، قد ترتفع الطلبات على السلع والخدمات بشكل يفوق العرض، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. يجب على الحكومة إدارة الإنفاق بحذر لتجنب التضخم غير المرغوب فيه. استخدام السياسات المالية المناسبة من خلال وضع هدف أيضا لاستهداف التضخم، مثل زيادة الضرائب أو تقليل الإنفاق في بعض المجالات، يمكن أن يساعد في السيطرة على التضخم[2].

2. تأثير الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل:

يمكن للإنفاق الحكومي أن يؤثر على توزيع الدخل في المجتمع من خلال الإنفاق على البرامج الاجتماعية والتعليمية والصحية، يمكن للحكومة تحسين مستوى المعيشة للفئات الفقيرة والمتوسطة. على سبيل المثال، البرامج الاجتماعية مثل المعاشات التقاعدية والإعانات المالية تساعد في تقليل الفقر وعدم المساواة. كما أن الاستثمار في التعليم والصحة يعزز من فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يساهم في تقليل الفجوات الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية. تأثير الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل

[1] – عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 2003، ص ص 195–196.

[2] مسعودي مليكة وآخرون، دراسة أثر الانفاق الحكومي والسياسة النقدية على مستوى التضخم في الجزائر، بتطبيق النماذج الديناميكية (ALMON – KOYCK) خلال الفترة 1995 – 2021، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 19، العدد 33 ، 2023 ، ص 05 .

تحسين مستوى المعيشة للفئات الفقيرة والمتوسطة يمكن للإنفاق الحكومي أن يساهم في تحسين مستوى المعيشة للفئات الفقيرة والمتوسطة من خلال تمويل البرامج الاجتماعية مثل المعاشات التقاعدية، والإعانات المالية، وبرامج الدعم الغذائي. هذه البرامج توفر شبكة أمان اجتماعي للأفراد ذوي الدخل المحدود وتساعدهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، مما يقلل من معدلات الفقر ويقلص الفجوة الاقتصادية بين الطبقات .

3. أثر الإنفاق الحكومي على الطلب الفعلي:

حسب النظرية الاقتصادية تفسر العلاقة بين النشاط الاقتصادي وحجم النفقات الحكومية والطلب الفعلي على أنها علاقة طردية ، فهنا التأثير نفسه فيما إذا كانت الدولة متقدمة أو نامية، فالطلب الفعلي هو ناتج طلب حكومي وطلب خاص على سلع وخدمات الاستهلاك والاستثمار، ، وبذلك تعتبر النفقات الحكومية أحد مكونات الطلب الفعلي كما تبرز أهميتها في رسم السياسة الاقتصادية ورسم السياسة المالية،كما يمكن أن يؤثر الإنفاق الحكومي بشكل ملموس في مستوى الطلب الفعلي بالزيادة أو النقصان على حسب حجم الانفاق المتدفق.[1]

المطلب الخامس: ضوابط وحدود الإنفاق الحكومي

أولا- ضوابط الإنفاق الحكومي: تتمثل ضوابط الإنفاق الحكومي فيما يلي:

1. ضابط المنفعة : ويتفق الفكر المالي التقليدي والحديث حول ضرورة تحقيق الانفاق العام لأقصى قدر من المنفعة الجماعية ،وألا توجه النفقة لتحقيق مصالح يعض الفئات دون البعض الأخر ، أو ان يقتصر الإنفاق العام على المدن الكبيرة أو القريبة من العاصمة دون جميع المناطق ، وأن ينظر للمرافق والمشروعات العامة نظرة اجمالية شاملة .وهناك اتجاهين لقياس مدى تحقيق هذا الضابط.[2]

- **الإتجاه الشخصي**: يتم قياس المنفعة الجماعية عن طريق مقارنتها بالتضحية التي يتحملها الأفراد بسبب المنفعة العامة.فتكون المنفعة القصوى متحققة إذا تساوت المنفعة الحديه للنفقة العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية في يد الأفراد بعد دفع الضرائب.ولكي يمكن تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة يجب توزيع النفقة الحكومية الكلية على مختلف أوجه الإنفاق.
- **الإتجاه الموضوعي**: يتم قياس المنفعة الناشئة من الانفاق الحكومي على مستوى الزيادة التي تحدث في الدخل القومي نتيجة القيام به ، على أساس أن مستوى المنفعة الجماعية يزداد من خلال زيادة الدخل القومي وينخفض

[1] – خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط 2، دار وائل للنشر، حلب، سوريا، 2005، ص 68.

[2] – محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، عمّان، الأردن، 2008، ص 287.

بإنخفاضه ، ويمكن المقارنة بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية على أساس مدى تأثير كل منهما على الدخل القومي.

2.ضابط الإقتصاد في الإنفاق الحكومي: هو من أهم الشروط الأساسية لأعمال المنفعة العامة، لذا يتعين على الهيئات والمشروعات العامة مراعاة قاعدة الإقتصاد عند تنفيذ عملية الإنفاق العام[1] ، ومحاولة تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة ، ويؤدي الإسراف في الإنفاق العام إلى العديد من الآثار السلبية أهمها: [2]

- ضعف الثقة العامة في مالية الدولة مما يؤدي إلى انتشار التهرب الضريبي.
- غياب التنسيق بين الإدارات العامة المختلفة لعدم وجود خطط تنمية متكاملة.
- زيادة عدد العاملين أكثر مما يلزم (البطالة المقنعة).
- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي (المهام الوهمية – المهام قليلة الأهم).

3.ضابط الإجراءات القانونية: تلتزم الإدارة وهى تقوم بمهام الإنفاق بالعديد من القواعد القانونية منها القواعد الدستورية التي توجب اعتماد البرلمان لقانون الميزانية العامة واعتماد الحساب الختامي. فتحدد السلطة التي تأذن بالإنفاق من خلال التشريعات والقوانين على غرار قانون المحاسبة العمومية 21/90 وعلى مختلف قوانين المالية التي توضح بدورها الخطوات الصرف والاجراءات اللازمة حتى تؤدي النفقة العامة على اكمل وجه ، ويترتب عليها فعلا النفع العام وعلى ذلك فان تقنين النشاط المالي الإنفاق الحكومي، يستوجب أن تكون نفقاتها العامة مستوفية للإجراءات في تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في الميزانية والقوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى.[3]

4.ضابط الضمانات: والقصد من هذه القاعدة أن لا ينفق أي مبلغ من الاموال العامة، إلا إذا سبق ذلك موافقة هذه القاعدة في كونها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين وهما ضابط المنفعة وضابط الاقتصاد في النفقة.

ثانيا– حدود الإنفاق الحكومي (تحديد حجم الإنفاق الحكومي):

يتضمن هذا العنصر مشكلة بالغة الأهمية تتمثل في تحديد النسبة التي تقتطع من الدخل الوطني لتوجيهها الى وعاء النفقات العامة بحيث لا يمكن للدولة أن تتجاوزها والسؤال الذي يطرح نفسه من خلال هذا المنظور هل توجد حدود لا يمكن تجاوزها عند وضع الاعتمادات والمبالغ المالية والمهيئة للنفقة الحكومية وهل هناك حجم أو سقف أمثل للنفقات العامة ؟

1 –خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامة، أسس المالية العامة، ط 3، دار زائل للنشر، عمّان، الأردن، 2007، ص 62.

2 عزري حميد .خوني رابح .، إجراءات تنفيذ النفقات الحكومية في الجزائر، مجلة الباحث الإقتصادي ، المجلد 09 ، العدد 01 ، 2021 ، ص 301،

3 – عادل أحمد الحشيشي، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992، ص 84.

لقد استقر الفكر التقليدي لفترة من الزمن على تحديد نسبة معينة تقدر ب 10 أو 15 بالمئة من الدخل الوطني توجهه للنفقات العامة ولا يمكن تجاوزها في الحقيقة أن هذا الفكر أصبح غير مهما في الوقت الحالي مظرا لجمود هذا الرأي من جهة وتجاهله العددي من الظروف الاقتصادية والمالية والتي تميز الاقتصاد الوطني للدول معينة والتي تختلف من فترة الى أخرى في دولة معينة تعني أنه أذا كان سائد في دولة الفكر الايدولوجي السائد في دولة معينة حول موضوع النفقة الحكومية وتنوعها يقل بالنسبة الى الدخل الوطني وسبب ذلك أن دور الدولة في ظل هذه الايدولوجية يقتصر على ادائها بوظائفها التقليدية وبالانشطة التي يعرف عنها نشط خاص (الدولة الحارسة)، اما عدا ذلك من انشطة فمخصص لحرية الافراد ، أما في ظل الايدولوجية التداخلية يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الشؤون الاقتصادية ، التي كان من الممكن أن يقوم بها النشاط الخاص كاستغلال بعض المشاريع الانتاجية ومحاربة الاثارات التي تخلفها الدورات الاقتصادية والعمل على استقرار العملة المحلية وتقديم الخدمات المجنية في اطار السياسات الاجتماعية ، ويترتب على ذلك ارتفاع حجم النفقات الحكومية لمواجهة الزيادة في الانشطة التي تقوم بها الدولة بالاضافة الى زيادة تنوعها.[1]

أما في ظل الايدولوجية الجماعية حيث تقوم الدولة بمعظم الانشطة الاقتصادية وتمتلك المجموعة ادوات الانتاج بالاضافة الى قيمها بدورها التقليدي فان حجم نفقات الدولة الحكومية يزيد بشكل كبير وترتفع نسبتها الى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع مع الدخل الوطني ذاته ، وتعدد انواع هذه النفقات بقدر احتياجات الافراد بالاضافة الى حاجات الدولة لذاتها وكانت هذه الفكرة مهيمنة لدى الدول المنتجة ذات النمط الاشتراكي قبل انهيارها .

كما تؤثر العوامل والظروف الاقتصادية التي تمر بها الاقتصاد الوطني فحجم النفقات الحكومية وحدودها، حيث ان هناك علاقة حتمية بين النفقات و بين مستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلاله حالة التشغيل الداخلي الوطني والمستوى العام للأسعار ومدى تأثر كل منهما بمستوى الطلب الفعلي، ومنه على مستوى الاقتصاد العام في جملته ومن ثم يمكن أن تحدد حجم النفقة الحكومية تحفف الاستقرار الاقتصادي المرتكز على توازن الانتاج مع الطلب الكلي[2]

1 حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 2001، ص 182.

2 شراك رابح، شراك زبير، "النفقات العمومية"، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص 194.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التضخم

يعد التضخم من أبرز الظواهر الاقتصادية التي تواجه العديد من الاقتصاديات، سواء المتقدمة أو النامية، لما له من آثار مباشرة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ويقصد به الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبالتالي التأثير على سلوك الاستهلاك والادخار والاستثمار داخل الاقتصاد.

ويكتسي التضخم أهمية خاصة في الدول النامية، ومنها الجزائر، نظرًا لحساسية اقتصاداتها تجاه الصدمات الخارجية، واعتمادها الكبير على الإنفاق الحكومي كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، يُعد فهم المفاهيم الأساسية للتضخم خطوة ضرورية لتحليل أسبابه وتحديد أدوات مواجهته، خاصة في ظل التغيرات التي تطرأ على السياسات المالية والنقدية.

ويهدف هذا المبحث إلى تقديم إطار نظري عام حول التضخم، من خلال التطرق إلى مفهومه، أنواعه، أبرز أسبابه ونظرياته، وذلك تمهيدا لدراسة العلاقة بين التضخم والإنفاق الحكومي في السياق الجزائري.

المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنواعه

أولا: تعريف التضخم:

على الرغم من شيوع انتشار هذا المصطلح وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه لم يوجد لحد الآن اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم فمنهم من يعتقد أن التضخم يعود إلى زيادة كمية النقد المتداولة أكبر من المعروض السلعي، وما يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام الأسعار، أما البعض الاخر فإنه يعتقد أن التضخم قد ينجم عن زيادة الإنفاق القومي دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج، وبناء على ما تقدم يمكن أن يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، وهذا يعني أنه ليس ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض الأسعار سلع أخرى يعتبر تضخما كما أن الارتفاع المفاجئ في الأسعار وفي وقت واحد لا يعد تضخما، حيث من الممكن أن تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها[1].

1 محمود حسين الوادي، أحمد العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، الأردن، 2009، ص 179.

ثانيا: أنواع التضخم

: للتضخم أنواع كثيرة منها:

1. التضخم الصريح :

يعبر عن عدم وجود إجراءات حكومية أو من جانب الدولة والمؤسسات النقدية والمالية لمنعه أو التأثير في سرعة حدوثه.[1] عرفه كينز على أنه ذلك التضخم الذي يتحقق عند لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة مماثلة في الانتاج ولذلك فان تأثير ذلك ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار،لا يمنع ذلك ارتفاع الأسعار حتى قبل الوصول إلى حالة التشغيل التام[2].

2. التضخم المفرط :

يعرف التضخم المفرط على أنه حالة الزيادة المفرطة بخروج الأسعار عن السيطرة عبر النمو السريع للغاية في عرض النقود خلال فترة زمنية محددة، ويميل إلى الحدوث خلال فترة الاضطراب الاقتصادي أو الكساد، ويُستخدم المصطلح عندما يزيد معدل التضخم بأكثر من 50% شهرياً داخل اقتصاد ما، وبهذا يمكن أن تبلغ تكلفة رغيف الخبز مقدار من المال صباحاً ثم يرتفع في فترة ما بعد الظهيرة ارتفاعاً ملحوظ ، فاذا استمرت تلك الحالة فان ذلك يؤدي إل انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية كما حدث في ألمانيا عامي 1921 -1923 وكما حدث في هنغاريا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية وهذه الحالات اقترنت بالحروب العالمية والهزائم والثورات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.[3]

3. التضخم المعتدل (الزاحف) :

يطلَق على التضخم الزاحف بالإنجليزية (Creeping Inflation) اسم التضخم المعتدل أيضًا، ويمكن تعريفه بأنّه زيادة معدلات الأسعار بصورة معتدلة على مدار السنوات، وتقدّر هذه الزيادة بنحو 10% أو أقل سنويًّا، ويُعد هذا النوع من التضخم مفيدًا للغاية، كونه يبني توقّعات مسبقة للأفراد بوجود زيادات طفيفة مستمرّة، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد

[1] إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن، 1999، ص 152.

[2] إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن، 2004، ص 170..

[3] إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 171.

الطلب على السلع، وبالتالي ينمو الاقتصاد بسببها ويتوسّع ، وهذا النوع من التضخم لا يحدث في التوازن الاقتصادي بما أن الاقتصاديون الكينزيون يرون أن هذا التضخم لا يشكل أي خطورة على النشاط الاقتصادي[1].

4.التضخم المكبوت :

هو حالة اقتصاديّة تكون فيها الأسعار ثابتة، مع تعرضها لضغط التضخم؛ بسبب تجميد السلطة العامة الأسعار؛ في اتخاذ تشريعات أو قرارات إداريّة خاصة بهذا النوع من التضخم[2] ، وفي ظله لا تستطيع للأسعار أن ترتفع و أن تتمدد إلا أنه لا يسمح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية لوجود القيود الحكومية المباشرة التي توضع للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها مثل التسعير الجبري Price contrôle ونظام البطاقات أو التقنين Rolioning system وتخصيص الموارد الأولية واستخدام نظام التراخيص الحكومية، فالتضخم المكبوت يكون نتيجة لسياسة تهدف إلى منع الظروف القائمة للتضخم ظهر من التغير عن نفسها ولذا فقد يترتب على هذه السياسة أمرين[3].

ففي ظل هذه الحالة قد تخضع بعض الأسعار للرقابة في حين تترك الأخرى حرة أو تكون الرقابة عليها غير محكمة مما يؤدي إلى تحول الدخول إليها فترتفع الأسعار، سواء كانت عامة أو خاصة لا تستبعد فائض الطلب ولكنها تعطل آثاره أي تحجب عليه لفترة من الوقت أي أن الحكومة تتدخل في النظام الاقتصادي لتبطئ من ارتفاع الأسعار أو منعها من أن تصبح عامة.

5 .التضخم الجامح :Hyper Inflation

هو زيادة كبيرة في أسعار السلع خلال فترة زمنية قصيرة تتبعها زيادة في الأجور مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الربح، الأمر الذي يحتم رفع سعر السلع من جديدة فزياد في الأجور، ويفضي هذا النوع من التضخم إلى ما يدعى بالدورة الخبيثة للتضخم ويعتبر من أخطر أنواع التضخم لصعوبة السيطرة عليه وغالباً ما يؤدي إلى انهيار اقتصادي [4].

[1] – حسام علي داوود، مرجع سابق، ص 162.

[2] Henrgutton gerard bremoulem , la monnaie , El , dalloz, 1978,p::404

[3] – نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافية الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1984، ص 27.

[4] – نبيل الروبي، نظرية التضخم، مرجع سابق، ص27.

المطلب الثاني: أسباب التضخم :

للتضخم عدة أسباب تتمثل في:

أ–زيادة الطلب الكلي (تضخم الطلب): تحاول أغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بوجود إفراط في الطلب على الأسعار والخدمات، أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار، ويستند هذا التفسير إلى قوانين العرض والطلب، حيث أن السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب لسبب ما مع بقاء العرض على حاله أو زاد بنسبة أقل يرتفع سعر هذه السلعة.[1]

ومع كل ارتفاع في السعر يتناقص الفرق بين العرض والطلب حتى يتلاشى، ومن هذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة، يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل بها المجتمع فإن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فان إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ،وهذا ما يسمى بتضخم الطلب.[2]

ب–انخفاض العرض الكلي: لقد ساهم الاقتصادي الكبير كمبردج الفريد مارشال في بداية القرن العشرين في صياغة الأدوات التحليلية للعرض و الطلب، ومن المفيد لهم أفضل لمصطلح التوازن، توضيح الدور الحيوي الذي أعطاه مارشال لعامل الزمن اللازم لتوازن الأسعار،[3] وان النظريات التي تؤكد على جانب الطلب لم تكف لتفسير التضخم تفسيرا كاملا في جميع الفترات، لذلك فقد رافق تطورها تطورا مماثلا في نظريات أخرى تؤكد على جانب العرض، ومما أتينا على ذكره بالنسبة لزيادة الطلب يصلح أيضا لقوله لاحقا في العرض[4]، حيث أن هذا الأخير من شأنه أن يؤدي إلى أحداث ظواهر تضخمية، و من بين أهم العوامل المسببة في انخفاض العرض الكلي هو نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الاقتصادي توفيرها، وكذا سياسة الإنفاق العام، و أيضا كثرة النقد الزائد والمتداول في تحقيق البرامج[5].

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم :

1. النظرية الكلاسيكية:

وهي من أقدم النظريات التي قدمت تفسيرات اقتصادية لظاهرة التضخم، حيث تعتقد أن السبب الرئيس لهذه الظاهرة ناجم أساسًا عن ارتفاع حجم النقود المتداولة في الاقتصاد بالمقارنة مع مستوى الإنتاج الفعلي للسلع والخدمات. ويعتمد هذا التصور على ما

1- مروان عطوان، مقاييس اقتصادية النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر،الجزائر، الجزائر 1989 ، ص180

2-صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص 250.

3- بول اساموبليون، علم الاقتصاد تكوين الأسعار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،الجزائر، 1991، ص 27 .

4 - قاسم الحموري، التضخم من منظور إسلامي، مجلة أبحاث اليرموك وسلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمّان، الأردن، المجلد 8، العدد 4، 1992، ص 159.

5 -غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص ص 94-95.

يُعرف بـ "النظرية الكمية للنقود"، والتي طورها الخبير الاقتصادي إيرفينغ فيشر من خلال تقديمه للمعادلة الشهيرة: $MV = PT$، حيث تمثل M :كمية النقود، وتمثلV: سرعة تداولها، أما P فهي: المستوى العام للأسعار، وتمثلT: حجم المعاملات أو الناتج الحقيقي؛ وبما أن الكلاسيكيين يفترضون ثبات كل من V وT على المدى القصير فإن أي زيادة في M (عرض النقود) تؤدي بالضرورة إلى زيادة في P (الأسعار)، وهو ما يعني حدوث تضخم. هذه النظرية نواتُها مجموعة من الفرضيات والتي نذكرها كالآتي: النقود تؤدي دورًا حياديًا في الاقتصاد، وأن الأسواق تعمل بكفاءة والأسعار تتغير بمرونة، وبالتالي فإن أي تغير نقدي يؤثر فقط في المتغيرات الاسمية وليس الحقيقية. طرح النظرية الكلاسيكية رُغم أهميته إلا أن الانتقادات حوله كانت كثيرة وخصوصاً من المدرسة الكينزية، التي ترى أن الإرتباط بين عرض النقود والأسعار ليست مباشرة بالضرورة، وأنه يمكن أن تحتفظ الأسر بالنقود لأغراض الادخار والمضاربة، ما يعطل تأثير زيادة عرض النقود على الأسعار مباشرة[1].

2. النظرية الكينزية:

تشترِكُ النظرية الكينزية مع نظيرتها المدرسة الكلاسيكية في أن التضخم لا يرجع فقط إلى الزيادة في عرض النقود ، بل هو نتيجة لاضطرابات في الطلب الكلي والعرض الكلي داخل الاقتصاد، فكينز وأتباعه يعتقدون أن التضخم يحدث عندما يتجاوز الطلب الكلي القدرة الإنتاجية للاقتصاد بالأخص في حالات التوظيف شبه الكامل، حيث تؤدي زيادة الإنفاق الكلي بشتى أنواعه: (الاستهلاك، الاستثمار، والإنفاق الحكومي) إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار بدلًا من زيادة الناتج الحقيقي[2]. أمَّا عن العوامل التي تؤدي إلى التضخم عن أتباع النظرية الكينزية فمنها: زيادة الطلب الكلي دون زيادة مُقابِلَة في العرض الكلي، عُلُوّ سقف الأجور دون ارتفاع مماثل في الإنتاجية، الإنفاق العام المفرط من طرف الدولة، وبِدرجة أقل تأثير التوقعات التضخمية للمستثمرين والمستهلكين. هذا و تُفرق النظرية بين التضخم الناتج عن الطلب والتضخم المدفوع بالتكاليف، حيث ترى أن ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج وبالأخص الأجور، قد يؤدي أيضًا إلى دفع الأسعار نحو الأعلى[3]؛ وبذلك تقدم الكينزية تفسيرًا أعمق للتضخم، يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الحقيقية والنفسية في سلوك الفاعلين الاقتصاديين، الأمر الذي جعلها مرجعًا هامًا في السياسات الاقتصادية التي تسعى للحد من التضخم عبر أدوات السياسة المالية والضريبية وليس فقط عبر السياسة النقدية[4].

[1] –ودان بوعبد الله، الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، جامعة مستغانم، مستغانم، الجزائر، 2022، ص 47.

[2] –فريد علي صالح، الاقتصاد الكلي – نظرياته وتطبيقاته، دار اليازوري العلمية، عمّان، الأردن، 2020، ص ص 154-155.

[3] -ودان بوعبد الله، مرجع سابق، ص 49.

[4] -بوعلام زبيري، "التضخم في الاقتصاد الكينزي: الأسباب والآثار"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة المسيلة، العدد 10، 2018، ص 122.

3. النظرية النقدية:

ارتبطت النظرية النقدية للتضخم أساسًا بأعمال العالِم والخبير الاقتصادي ميلتون فريدمان والمدرسة النقدية (Monetarist School)، تقوم هذه النظرية على فرضية محورية مفادها أن: "التضخم هو دائمًا وأبدًا ظاهرة نقدية"[1]؛ حيث أن التغيرات في المستوى العام للأسعار ترتبط بشكل مباشر بزيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد. هذا ويرى أتباع هذه النظرية أن السبب الرئيسي للتضخم هو: التوسع النقدي المفرط من قبل السلطات النقدية دون أن يقابله نمو مماثل في الناتج الحقيقي، وبناءً على معادلة التبادل (MV = PY)، ترى المدرسة النقدية أن أي زيادة في عرض النقود (M)، إذا لم يُقابلها ارتفاع في الناتج (Y)، ستؤدي بالضرورة إلى ارتفاع في الأسعار (P)[2]؛ ومن هنا يمكن القول أن التحكم في الكتلة النقدية هو الوسيلة الأساسية لضبط معدلات التضخم، كما تعترض النظرية بقوة التدخلات الحكومية عن طريق الإنفاق العام المتكرر لأنه يتسبب باضطرابات في السوق ويغذي الضغوط التضخمية، وتشتهر هذه النظرية بتبنيها لسياسات نقدية محدودة تعتمد على ضبط معدلات نمو النقود لتجنب التضخم على المدى الطويل، وهي بذلك تشدد على استقلالية البنك المركزي و وَضع أهداف كمية واضحة للسياسة النقدية[3].

المطلب الرابع: آثار التضخم وأساليب معالجته

أولا– آثار التضخم

للتضخم مجموعة من الآثار وهي التالي:

1. أثر التضخم على ميزان المدفوعات والإنتاج:

يُعتبر التضخم من العوامل الاقتصادية السلبية التي تؤثر على الأداء الاقتصادي الكلي، إذ يؤدي إلى اضطرابات كثيرة أبرزها ما يتعلق بميزان المدفوعات والإنتاج[4]، فعلى مستوى ميزان المدفوعات يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى زيادة تكلفة المنتجات الوطنية الأمر الذي يُضعف القدرة التنافسية للسلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، وبذلك تنخفض الصادرات و تتزايد الواردات، وبذلك

[1] –مي ميلتون فريدمان، التاريخ النقدي للولايات المتحدة، بالتعاون مع آنا شوارتز، جامعة برينستون، برينستون، الولايات المتحدة، 1963.

[2] –عبد المالك عبد العزيز، الاقتصاد النقدي المعمق، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2020، ص ص 91–92.

[3] –هلالي عبد الرحمن، "إشكالية التضخم في المدرسة النقدية: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، قسنطينة، الجزائر، العدد 13، 2019، ص 44.

[4] – عبد الله حمادي، الاقتصاد الكلي والتحليل الاقتصادي المعاصر، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزائر، 2019، ص 132.

يُسبب عجز في الميزان التجاري ومنه إلى اختلال في ميزان المدفوعات؛ وقد تلجأ الحكومة لتغطية هذا النقص إلى استنفاد احتياطاتها من العملة الصعبة أو الاقتراض الخارجي[1].

أما على مستوى الإنتاج فإن التضخم يتسبب في نشأة بيئة اقتصادية غير مستقرة، كما أنه يضعف ثقة المستثمرين بسبب عدم اليقين حول الأسعار المستقبلية، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الاستثمارات خاصة في القطاعات الإنتاجية[2]. كما أن ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب زيادة أسعار مدخلاته وتآكل القدرة الشرائية لدى المستهلكين، يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وتراجع الناتج الحقيقي، وهو ما يُسهم في تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة[3].

2. أثر التضخم على الادخار، الاستثمار والاستهلاك:

للتضخم جملة من الآثار السلبية على السلوك الاقتصادي للأفراد والمؤسسات، لاسيما ما يتعلق بالادخار، الاستثمار، والاستهلاك[4]. فمن حيث الادخار يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تآكل القيمة الحقيقية للمدخرات، خاصة في حال غياب أدوات مالية تُزامن ارتفاع الأسعار، مما يدفع الأفراد إلى العزوف ومعارضة الادخار وتفضيل الإنفاق في الحاضر بدلًا من المستقبل[5]. أما فيما يتعلق بـ الاستثمار فإن التضخم يُسبب حالة من الشك وعدم اليقين الاقتصادي، حيث يصبح من الصعب التوقع بالتكاليف والعوائد المستقبلية، مما يُثبط المستثمرين للقيام بمشاريع على المدى البعيد ويؤدي إلى تحجيم الاستثمار الحقيقي خصوصًا في القطاعات المنتجة[6]. كما أن ارتفاع نفقات الاقتراض بسبب أسعار الفائدة المرتفعة (في حال كانت السياسة النقدية انكماشية لمواجهة التضخم) يؤدي إلى تقليل وتوقف الاستثمار الخاص.

وبالنسبة للاستهلاك فإن تأثير التضخم يَتَّصِلُ أساسًا بانخفاض القوة الشرائية للدخل مما يؤدي إلى تراجع الاستهلاك الحقيقي للأسر خاصة لدى ذوي الدخل المحدود، بل يدفعهم لأبعد من ذلك إلى تكييف نمط الإنفاق واللجوء إلى تقليص الاستهلاك الأساسي[7].

---

[1]- محمد نجيب عبد المطلب، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2018، ص 250.

[2] –مراد بوطبة، "التضخم وأثره على النشاط الاقتصادي"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة تبسة، تبسة، الجزائر، العدد 07، 2021، ص 77.

[3] –أبو بكر زكرياء، الاقتصاد الكلي وتطبيقاته في الدول النامية، دار الصفاء، عمّان، الأردن، 2020، ص 165.

[4] – بوشناقة عبد القادر، التحليل الاقتصادي الكلي، ط 2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2020، ص 142.

[5] –محمد فريد، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2021، ص 191.

[6] –منصور عبد الرحيم، "انعكاسات التضخم على بيئة الاستثمار في الدول النامية"، مجلة الاقتصاد المعاصر، جامعة قسنطينة، قسنطينة، الجزائر، العدد 11، 2022، ص 67.

[7]– رابح خليف، المالية العامة والتوازنات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 2019، ص 209.

3. أثر التضخم على توزيع الدخل:

يساهم التضخم في زيادة الفوارق الاجتماعية حيث تتضرر الفئات ذات الدخل الثابت بسبب تآكل قدرتها الشرائية، في حين تستفيد الفئات الغنية التي تمتلك أصولًا حقيقية ترتفع قيمتها مع التضخم[1]؛ كما يقود التضخم إلى تحوّل الثروة نحو الفئات التي تستطيع تعديل دخلِها أو نقل عبء التضخم، مما يفضي إلى إعادة توزيع غير عادل للدخل وتفاقم التفاوت وعدم المساواة الاجتماعية[2].

4. أثر التضخم على سعر الفائدة:

يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى زيادة سعر الفائدة الاسمية، وذلك بسبب سعي البنوك والمقرضين لتعويض التآكل في القوة الشرائية للنقود. فوفقًا لنظرية فيشر فإن الفائدة الاسمية ترتفع بما يعادل معدل التضخم المتوقع وذلك حفاظًا على العائد الحقيقي للمقرضين؛ كما أن البنوك المركزية غالبًا ما تقوم بزيادة سعر الفائدة كأداة للحد من التضخم، ما يؤثر في قرارات الاستثمار والاستهلاك داخل الاقتصاد[3].

5. أثر التضخم على الاحتكار:

يساهم التضخم في حال استمراره وارتفاعه في تعزيز ممارسات الاحتكار، حيث تستغل بعض المؤسسات الكبرى غياب وضعف الرقابة وارتفاع الأسعار لتحقيق أرباح استثنائية من خلال رفع الأسعار بشكل غير قانوني ومُبرر والسيطرة على الأسواق[4]؛ كما أن المؤسسات الصغيرة تجد صعوبة في مواجهة تقلبات الأسعار وتكاليف الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى خروجها من السوق وفسح المجال أمام كبار المنتجين المحتكرين، هذا الوضع يضعف المنافسة ويؤثر سلبًا على كفاءة الأسواق[5].

[1]- عبد الرحمن محمد، الاقتصاد الكلي وتطبيقاته، دار الصفاء، عمّان، الأردن، 2020، ص 188.

[2] –بوحوش حسين، الاقتصاد العام وتحليل السياسات الاقتصادية، دار المعرفة، الجزائر، الجزائر، 2019، ص 225.

[3] –عبد الرحمن محمد، الاقتصاد الكلي وتطبيقاته، دار الصفاء، عمّان، الأردن، 2020، ص 195.

[4] – بوشنتوف عبد القادر، الاقتصاد الكلي: نظريات وسياسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 214

[5] –زروقي سميرة، "التضخم وانعكاساته الاقتصادية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2019، ص 92.

ثانيا– أساليب معالجة التضخم:

1. **السياسة النقدية:** تهدف هذه السياسة إلى تنظيم معدلات زيادة العرض النقدي بما يتماشى مع معدل النمو في الناتج الحقيقي. يتفق العديد من الخبراء على أن التضخم يُعتبر ظاهرة نقدية، حيث يُعتبر الإفراط في العرض النقدي السبب الرئيسي لظهور التضخم. وللتصدي لهذه المشكلة، يمكن استخدام ثلاثة أدوات رئيسية للحد من ارتفاع الأسعار.[1]

2. **سياسة سعر اعادة الخصم:**

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو الطلب إعادة خصم ما لديها من الأوارق التجارية والتي سبق وأن خصمها للغير،[2] وتعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي استخدمها البنوك المركزية لرقابة الائتمان والتي مارستها البنوك المركزية منذ سنة 1839[3] في انجترا أولا ثم فرنسا سنة 1857، وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913، وفي الجزائر 1972، ويرتبط تحديد هذا المعدل بظروف سوق القروض فإذا أ اردات السلطات النقدية توسيع أو تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى خفض أو رفع معدل الخصم، ومن ثم هذه السياسة تؤدي إلى التأثير على القدرة الإقتراضية للبنوك ، وعلى أسعار الفائدة القومي من جهة أخرى، وعليه نجد أن سعر إعادة الخصم والائتمان يشكلان علاقة عكسية فيما بينهم.[4]

3. **سياسة السوق المفتوحة:**

تتقضي سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوارق المالية من أسهم وسندات،[5] وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة في الدول النامية،[6] لمعالجة ظاهرة التضخم و الانكماش الاقتصادي.

---

[1] – إيمان عطية ناف، مبادئ الاقتاد الكلي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 261.

[2] سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر ،2002، ص 107.

[3] –غازي حسين، مرجع سابق، ص 132.

[4] –مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي والمالي، دار المعرفة الجامعية، ط 6، بيروت، لبنان ،1996، ص ص 145-146

[5] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر ،2004، ص 125.

[6] –عبد المجيد قدي، التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائي للفترة 1988– 1995، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر ،1995، ص277.

4. سياسة الاحتياطي الإجباري:

المادة 93 من قانون النقد والقرض ألزمت البنوك التجارية بفتح حساب خاص ومغلق لتكوين احتياطي يحسب إما من مجموع الودائع أو لجزء منها، واما من مجمل توظيفاتها أو لجزء منها، ويسمى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإجباري، والذي مبدئيا لا يمكن أن يتجاوز 28% من المبلغ الذي استعمل كأساس للحساب كما يمكن لبنك الجزائر أن يرفع هذه النسبة عندما تدفعه الضرورة لذلك، وكل نقص في قيمة الاحتياطي القانوني لأي بنك سيعرض لغرامة يومية بنسبة 01% من هذا النقص، ويحق للبنك المعاقب أن يقدم طعنا للغرفة التجارية في المحكمة العليا أو لمجلس الدولة، وقام بنك الجزائر ولأول مرة بفرض احتياطي قانوني بنسبة 5.2% في أكتوبر 1994من الودائع المصرفية من دون الودائع بالعملات الصعبة،[1] غير أنها لم تطبق فعليا وبقيت بدون تطبيق إلى غاية أفريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك، إلا أنها تبقى الأداة الوحيدة والتقليدية في حوزة بنك الجزائر[2] ، حيث يستعمل البنك المركزي هذه الاداء لمعالجة التضخم من خلال الزام البنوك التجارية باحتفاض بنسبة اكبر من الاحتياطي الازامي لديه وهذا من أجل تقليل حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق .

5. الأدوات الكيفية المباشرة السياسة النقدية:

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر على حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كمية الائتمان واتجاهاته، وهي تلك الأدوات التي تتدخل بها السياسة النقدية بطريقة مباشرة وتتمثل في:

أ- الإقناع الأدبي:

يتمثل في توجيه الاقتراحات و الاجراءات والنداءات والتحذيرات سواء الشفهية منها والكتابية لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي والمتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطها وودائعها النقدية ورفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة في أوقات الرواج والتضخم لتخفيض منتجات الأسعار ومعدلات الإنفاق الكلي (الطلب الفعلي)إلى المستوى اللازم والمعقول لتحقيق العمالة الكاملة طبق لما تقتضيه عوامل التوازن و الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، والعكس في أوقات الكساد أي تخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد، وقد تزداد فعالية هذه السياسة في محاربة التضخم إذا ما اعترفت ببعض السياسات النقدية الأخرى.

[1] كريم نشا شبي، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن ،1998، ص 59.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول: "نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر" الدورة 16، 2011، ص 53.

ب- تحديد أنواع ونسب الاحتياطات النقدية المقبولة لدى المصرف المركزي:

بإمكان المصرف المركزي إيجاد مجموعة من الإجراءات توضع ضمن خطة يتم تنفيذها بالتنسيق مع الجهاز المصرفي التجاري، ومن بين الإجراءات التي يتم بواسطتها توزيع الائتمان بما يناسب الوضع الاقتصادي السائد وهو ربط مكونات الاحتياطي النقدي بأنواع ومجالات الائتمان المقدم من قبل المصارف، بحيث ترتفع نسبة المكونات غير المرغوب فيها قطاعيا أو زمنيا بغية تشجيع اتجاه الائتمان إلى الاستخدامات المطلوبة.

ت- إصدار التوجيهات والتعليمات:

تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة لسياسة الائتمانية والمؤسسات المالية كتحديد حجم الإنتاج الممنوح أو كيفية استخدامه ومن هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة، فمثلا قد يصدر البنك تعليمات بشراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية إلى الاستثمارات الطويلة أو متوسطة الأجل.

ثالثا: السياسة المالية في الجزائر لمكافحة التضخم:

عملت الدولة في إطار السياسة المالية على اتخاذ عدة تدابير من أجل تخفي النفقات العامة من خلال تحرير الأسعار والذي تهدف من خلاله إلى الضغط على الانفاق الاستهلاكي، وبالتالي تقليص العجز في الميزانية بالإضافة إلى إتباع سياسة دخول متشددة وتمثلت أهم أدوات السياسة المالية لتخفيض معدلات التضخم في:

1. تحرير الأسعار:

تميز الدعم العام للمواد الغذائية والطاقة بتكاليف باهضة إذ بلغ 4 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام، حيث أدى سوء تخصيص الموارد إلى الاستهلاك السكان الأكثر ثراء الأكثر من 60% من المواد المدعمة وفي هذا الإطار جاء في تدابير البرنامج الإستعدادي الأول لمواجهة التضخم:

2. السياسة الضريبية:

في سنة 1992 أدرج النظام الضريبي الجزائري وذلك لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية والتحولات التي يشهدها الاقتصاد الدولي، وفي هذا المجال أنشئت الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، وذلك قصد تبسيط النظام الضريبي وزيادة فعاليته إذا طبقت ضرائب مباشرة على جميع أرباح الشركات إذ وجد معدلان رئيسيان 42% على الأرباح الموزعة على أصحاب الأسهم و5% على الإيرادات المنجزة مع وجود إعفاءات بالإضافة

إلى تطبيق ضريبة مداخيل على الأفراد [1]، وقد عملت الدولة بهذه الإصلاحات لتفادي اللجوء إلى أي ايرادات أخرى تكون تضخمية بطبيعتها وتخفيض من حدة التضخم من خلال سياسة إدارة الطلب الانكماشية وسياسة إدارة العرض التوسعية والتي تظهر المزايا والتسهيلات المقدمة من طرف المستثمرين خاصة المنتجين منهم لإحداث توازن نوع من العرض والطلب،[2] كما قامت الدولة لاتخاذ إجراءات وتدابير صارمة تتناسب بالانتقال إلى اقتصاد السوق وذلك بالعمل بتدابير صندوق النقد الدولي.

3. السياسة على الأجور:

تهدف سياسة الأجور من خلال تدخل الدولة لتصحيح ما قد يترتب على الوضع الاقتصادي منتشوهات ناتجة عن حلقات تضخمية في هيكل الأجور والأسعار بسبب الاحتكاك التفاعلي بين النقابات والمقاولين وتهدف أيضا إلى محاولة إعادة توزيع الدخل بشكل عادل بين أفراد المجتمع، كما لسلطة العمومية من دور أساسي في توجيه هذه السياسة وذلك لتحقيق أهداف مسطرة في مجال توزيع المداخيل كمحاولة الحد من درجة التفاوت في المداخيل دون التأثير السلبي على أصحاب المهارات و الخبرات والعمل دون خروج الأدمغة نحو الخارج كما وقع و مازال في الجزائر حيث تم السهر على المحافظة الدائمة المستمرة للمستوى المعيشة المعتدلة.[3]

4. سياسة الإنفاق الحكومي:

تعمل على كيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة كما له تأثير على تلك النشاطات .قد يكون الإنفاق الإجمالي ثابت أي بدون زيادة أو نقص ولكن إعادة توزيعه على الأنشطة الاقتصادية لها أثر كبير، حيث على سبيل المثال يتم خفض الانفاق على الطرق والإنشاء وزيادة ما يتم خفضه في هذا النشاط لصالح نشاط التعليم مثلا ولذلك فإن لتوزيع الإنفاق دور كبير وقد يكون في زيادة الإنفاق على نشاط معين على حساب نشاط آخر فيه تحفيز للاقتصاد، ومثال آخر هو أن يتم خفض الإنفاق على التعليم وتحويل ما تم خفضه لإيجاد نشاطات استثمارية تستوعب بطالة.

سعر إعادة الخصم هو معدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية وأذون الخزانة التي تمتلكها، أو مقابل القروض والسلف المضمونة بتلك الأوراق. لذا، يُعرف أحيانًا بسعر البنك، حيث يحدده البنك المركزي.[4]

---

1 سلماني عادل .شيلق رابح .بن علية عبد القادر . أدوات وأهداف السياسة الضريبية كأحد السياسات المالية الاقتصادية العمومية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر، مجلة الميدان للدراسات الرياضية و الإجتماعية و الإنسانية، المجلد 01 ، العدد 01 ، 2018 ، ص 149.

[2] –ميسوم طالبي، السياسة المالية ودورها في ضبط التضخم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر ،2004 ص 108.

[3] –مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر ،2000، ص 6.

[4] – محب خلة توفيق، الاقتاد النقدي والمرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 324.

يعتبر سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات التقليدية التي تستخدمها السلطات النقدية، مثل البنك المركزي، للتأثير على السوق النقدية. فعندما تسود حالة من التضخم أو يحدث توسع اقتصادي غير مرغوب فيه، يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم.، يهدف هذا الإجراء إلى تقييد حجم الائتمان المصرح به والمستخدم في السوق النقدية المحلية، معتمدًا على تأثير قرار البنك المركزي على البنوك التجارية.

5. الدين العام:

عندما تحقق الموازنة العامة للدولة فائضًا، يتعين على الحكومة التصرف بحكمة لاستغلال هذا الفائض في تعزيز التنمية الاقتصادية، مع الحرص على عدم التأثير سلبًا على الاقتصاد الوطني. أما في حالة حدوث عجز في الموازنة، فسيتطلب ذلك من الحكومة الاقتراض، سواء من مصادر داخلية أو خارجية، لتغطية هذا العجز. من الضروري تحديد كيفية الحصول على هذه الأموال وطرق سدادها، بالإضافة إلى المجالات والأنشطة الاقتصادية التي ينبغي استثمارها فيها، بما يضمن عدم التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي للدولة بشكل عام، وعلى التضخم بشكل خاص.[1]

المبحث الثالث : علاقة الإنفاق الحكومي والتضخم :

تُعدّ العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم من المواضيع الاقتصادية الحيوية التي تحظى باهتمام واسع، نظراً لأثرها المباشر على التوازن الاقتصادي العام. فالإنفاق الحكومي، باعتباره أحد أدوات السياسة المالية، يمكن أن يؤدي إلى تنشيط النشاط الاقتصادي، لكنه في المقابل قد يساهم في زيادة الضغوط التضخمية، خاصة في حال غياب التوازن بين الإنفاق والإنتاج. ومن هذا المنطلق، تكتسي دراسة هذه العلاقة أهمية بالغة لفهم كيفية تأثير السياسات المالية على استقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي.

[1] سامر عبد الهادي، شادي الرايزة، نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 205.

المطلب الاول: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم:

علاقة النفقات الحكومية بالتضخم:

1. **ترشيد النفقات الحكومية:** تلجأ الدولة في حالة معدلات التضخم إلى تقليص النفقات الحكومية خاصة الاستهلاكية منها وزيادة الانفاق الاستثماري، ويؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الاستهلاك، أي انخفاض الطلب الكلي ما يدفع بالمستوى العام الأسعار إلى الانخفاض[1]
2. **الزيادة في حجم الضرائب:** تعد الضرائب من أهم مصادر الايرادات العامة، إضافة إلى أنه في حالة ارتفاع معدلات التضخم تقوم الدولة بالرفع من نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ما يعني انخفاض دخول الافراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي.
3. **سياسة الدين العام:** يعد أيضا من أهم الايرادات العامة حيث يتم اللجوء إليه في حالة عجز الضرائب على تغطية النفقات الحكومية، وفي حالة اعتماده فإنه يهدف أيضا إلى سحب فائض السيولة في السوق، ما يعني انخفاض الطلب وعالج الزيادة في المستوى العام للأسعار.
4. **الاعانات والتحويلات:** تعد الاعانات والتحويلات من أهم مصادر تدعيم المداخيل لفئات اجتماعية واسعة، ويؤدي خفض مستوى الاعانات والتحويلات في أوقات التضخم إلى الحد من القدرة الشرائية وبالتالي إلى المساهمة في كبح التضخم[2] .

المطلب الثاني: الدراسات السابقة المحلية:

1. **دراسة بالعاطل عياش** بعنوان "دور سياسة التوسّع في الإنفاق العام في إحداث الفجوات التضخمية في الجزائر"، منشورة في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، سنة 2023.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر سياسة التوسّع في الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار، ودورها في خلق فجوات تضخمية خلال فترة تنفيذ البرامج الاقتصادية الممتدة بين 2001 و2014، من خلال مقارنة مستويات التضخم المسجلة بتلك المستهدفة، وتقييم فعالية سياسة استهداف التضخم التي أُقرت بعد صدور الأمر 10-04 المعدّل للأمر 03-11

[1] على مكيد، علاء عشيط، أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم، حالة الاقتصاد الجزائري1990-2015، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد78 ،2017،ص 77.

[2] – على مكيد، علاء عشيط، مرجع سابق، ص78.

المتعلق بالنقد والقرض. توصّلت الدراسة إلى أن هذه السياسة خلقت ضغوطاً تضخمية أدت إلى انحراف متوسط بلغ 0.82% فوق المعدلات المستهدفة، وأكد التحليل الإحصائي أن كل زيادة في الإنفاق الاستثماري العام بمقدار 1 مليار دينار جزائري ترفع معدل التضخم بنحو 0.06.%

2. **دراسة هتهات السعيد** بعنوان "سياسات توجيه الإنفاق العام وأثره على المستوى العام للأسعار في الجزائر في الأجلين القصير والطويل: دراسة تحليلية وقياسية باستخدام نماذج ARDL خلال الفترة 1990-2021"، منشورة في مجلة النمو الاقتصادي ولمقاولاتي، المجلد 06، العدد 03، سنة 2023.

ركّزت الدراسة على تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر ما بين 1990 و2021، مع تسليط الضوء على سياسات توجيه الميزانية بين نفقات التسيير والتجهيز، وقياس أثر هذا التوزيع على المستوى العام للأسعار على المديين القصير والطويل، باستخدام نماذج ARDL لاختبار العلاقة طويلة الأجل. توصّلت الدراسة إلى أن الفترات التضخمية في الجزائر اقترنت بارتفاع نسبة الإنفاق الجاري مقارنة بالاستثمار، وكشفت النتائج عن وجود علاقة توازنية طردية على المدى الطويل بين الإنفاق الجاري ونمو الأسعار الاستهلاكية.

3. **دراسة ناويس أسماء قوريش 2018**بعنوان "تحليل قياسي لأثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016"، وهي دراسة منشورة سنة .2018

هدفت الدراسة إلى قياس أثر كل من الإنفاق العام الاستثماري والاستهلاكي على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، باستخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتي(VAR) ، باعتبار التضخم متغيراً تابعاً يُقاس بمؤشر أسعار الاستهلاك، في مقابل متغيرات مستقلة ممثلة في نوعي الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. خلصت النتائج إلى أن صدمات الإنفاق الحكومي الاستثماري تفسّر تقلبات التضخم بشكل أكبر مقارنة بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي، ما يدل على قوة تأثير الإنفاق الاستثماري في تشكيل المسار العام للتضخم في الجزائر.

4. **دراسة سارة برحومة ورابح بلعباس** بعنوان "تحليل أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016"، منشورة سنة .2017

اعتمدت الدراسة على نموذج ARDLلتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، وخلصت إلى وجود علاقة سببية وتوازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، في حين أظهرت النتائج على المدى القصير

أن التضخم يتأثر بشكل طردي بالإنفاق العام مع تأخير زمني واحد، مما يدل على استجابة الأسعار بشكل مؤجل لزيادة الإنفاق العمومي.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة العربية :

1. **دراسة: أنمار غالب كليب وقطيبة ماهر محمود 2025**بعنوان "قياس وتحليل أثر الإنفاق العام في معدل التضخم في العراق للمدة 2020-2023 باستخدام نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression)"، منشورة في مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، سنة 2025.

سعى الباحثان إلى قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق باستخدام نموذج انحدار العتبة كأحد الأساليب القياسية الحديثة، وخلصت الدراسة إلى وجود أربع عتبات لمعدل التضخم خلال فترة البحث. أظهرت النتائج أن العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم تختلف باختلاف مستوى التضخم؛ فكانت طردية في كل العتبات، لكنها متفاوتة في القوة، حيث تراوحت تأثيرات وحدة واحدة من الإنفاق بين زيادة التضخم بنسبة 0.040% عندما يكون دون 3.699%، وصولاً إلى 40.26% في الشريحة التي يتراوح فيها التضخم بين 4.399% و6.399%. خلصت الدراسة إلى ضرورة مراقبة مستويات الإنفاق العام، خصوصاً عند بلوغ معدلات تضخم مرتفعة، لتفادي ضغوط تضخمية تتطلب تدخلات تحكمية صارمة.

2. **دراسة سامي عامر الجبو** بعنوان "أثر تغير النفقات العامة على التضخم: دراسة الحالة الليبية خلال الفترة 1990-2022"، منشورة في مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 9، العدد 3، سنة 2024.

هدفت الدراسة إلى تحليل تطورات الإنفاق العام ومعدل التضخم في ليبيا خلال الفترة 1990-2022، مع التركيز على قياس أثر أنواع النفقات (التحويلية، الإدارية، والاستثمارية) على التضخم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، إلا أن اختبار السببية وفق منهجية Toda and Yamamoto (1995) بيّن غياب العلاقة السببية في الاتجاهين بين الإنفاق العام والتضخم، مما يعني أن التغيرات في الإنفاق العام لا تفسر التغيرات في التضخم، والعكس كذلك.

3. **دراسة عبد الله، مصطفى أحمد قمر الدين والبيلي، خالد حسن إسماعيل** بعنوان "أثر الإنفاق العام على التضخم في السودان خلال الفترة 1992–2018"، منشورة في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 01، سنة 2022.

سعت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي ومعدل التضخم في السودان خلال الفترة 1992-2018، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب الأسلوب القياسي لقياس النموذج. خلصت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الجاري والتضخم، في حين أظهرت النتائج علاقة عكسية بين الإنفاق الرأسمالي والتضخم، ما يشير إلى أن الإنفاق الجاري يساهم في رفع معدل التضخم، بينما يلعب الإنفاق الرأسمالي دوراً في الحد منه. أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق الجاري عبر تقليص الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية.

المطلب الرابع: الدراسات السابقة الأجنبية:

1. **دراسة Gina O. Olufemi 2024** :تأثير الإنفاق الحكومي والتضخم على الناتج المحلي في نيجيريا

تناولت هذه الدراسة تأثير الإنفاق الحكومي والتضخم على الناتج القومي في نيجيريا، غطت هذه الدراسة في الفترة 1981-2022. كانت بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج هي بيانات الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم العامة السنوية ومكونات الإنفاق الحكومي بما في ذلك رأس المال والنفقات المتكررة، تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير لقياس الناتج القومي والنفقات العامة المصنفة إلى نفقات رأسمالية ونفقات متكررة كمتغيرات للإنفاق الحكومي وتم استخدام معدلات التضخم السنوية للتضخم. لقياس العلاقة بين الناتج القومي والإنفاق العام، كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو المتغير التابع؛ وكانت مكونات رأس المال والنفقات المتكررة للنفقات العامة ومعدل التضخم هي المتغيرات المستقلة. تم تطبيق نموذج تحليل التباين متعدد المتغيرات (MANOVA) باستخدام حزمة IBM SPSS الإحصائية للتحليل، أظهرت نتائج التحليل وجود ارتباط إيجابي قوي بين النفقات الرأسمالية والنفقات المتكررة والناتج القومي، بينما أظهر معدل التضخم علاقة إيجابية، وإن كانت ضئيلة، مع الناتج القومي خلال فترة الدراسة. بناءً على هذه النتائج، يُوصى بأن تستخدم الحكومة الإنفاق كأداة للسياسة المالية للتأثير على الإنتاجية الاقتصادية، والسعي لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، مع إيلاء اهتمام خاص لعناصر الإنفاق الأكثر تأثيرًا على الناتج القومي، وعدم الاعتماد على الإنتاجية وحدها كأداة اقتصادية للسيطرة على التضخم، نظرًا لوجود علاقة إيجابية، وإن كانت ضئيلة، بين المتغيرين.

2. **دراسة 2022A.J.F. Shifaniya M**: تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم: في كل من سريلانكا والهند

سعت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم في سريلانكا والهند من عام 1977 إلى عام 2019، باستخدام التكامل المشترك ARDL واختبار الحدود وحد تصحيح الخطأ في نموذج ARDL واختبار السببية Granger، مع استخدام التضخم والإنفاق الحكومي وأسعار الفائدة كمتغيرات للدراسة. تكشف النتائج لكل من سريلانكا والهند عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية وإيجابية بين الإنفاق الحكومي والتضخم على المدى الطويل: تميل الزيادة بنسبة 1٪ في الإنفاق الحكومي إلى زيادة التضخم بنسبة 0.0793٪ و4.6469٪ لسريلانكا والهند على التوالي، معامل تصحيح الخطأ لكلا البلدين بإشارة سلبية وهما ذو دلالة إحصائية، مما يشير إلى تعديل نحو التوازن بسرعة 63.8٪ و93.94٪ على التوالي، بعد فترة واحدة من الصدمات الخارجية. يشير اختبار السببية Granger إلى سببية أحادية الاتجاه نابعة من الإنفاق الحكومي نحو التضخم فقط في حالة سريلانكا، يُبرز هذا إلى حاجة سريلانكا إلى إدارة إنفاقها العام وتأثيره على المعروض النقدي لتحقيق استقرار الأسعار، كما يُنصح صانعو السياسات المالية والنقدية بالتعاون الوثيق للسيطرة على الضغوط التضخمية على الاقتصاد الناتجة عن ارتفاع الإنفاق الحكومي

3. **دراسة Tai Dang Nguyen 2014**: تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم في الاقتصادات الناشئة في آسيا: أدلة من الهند وفيتنام وإندونيسيا

تبحث هذه الورقة البحثية في التأثير طويل الأجل وقصير الأجل للإنفاق الحكومي على التضخم في ثلاث اقتصادات ناشئة آسيوية، هي الهند وإندونيسيا وفيتنام، من خلال تطبيق التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المنهجي على بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1970–2010. وتشير نتائج النماذج ثنائية وثلاثية المتغيرات إلى أن الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على التضخم على المدى الطويل في جميع البلدان الثلاثة. وهذا يعني أن الاختلافات في المؤسسات وأنظمة الحوكمة في هذه البلدان لا تُؤثر تقريبًا على التأثير طويل الأجل للإنفاق الحكومي على التضخم. على المدى القصير، توجد علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي والتضخم، وهي علاقة أما مباشرة أو غير مباشرة من خلال التفاعلات مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو سعر الصرف الاسمي. بالنسبة للهند، يبدو أن للإنفاق الحكومي تأثيرًا إيجابيًا قصير المدى على التضخم، وهو ما يتوافق مع النظرة الكينزية. في حالة إندونيسيا، يكون هذا التأثير قصير المدى للإنفاق الحكومي على التضخم سلبيًا، مما يشير إلى تأثير إزاحة للإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص بروح المدرسة الكلاسيكية الجديدة.

في الوقت نفسه، بالنسبة لفيتنام، يمتد التأثير قصير المدى من التضخم إلى الإنفاق الحكومي. وهذا يعني أن على الحكومات في الاقتصادات الناشئة الآسيوية أن تتوخى الحذر عند النظر في زيادات كبيرة في الإنفاق العام إذا أرادت تقليل المخاطر الكامنة لتضخم الأسعار الذي يضر بالاقتصاد.

المطلب الخامس: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية والعربية والدراسات الاجنبية :

الجدول رقم (01) مقارنة الدراسة الحالية مع المحلية

	الدراسة السابقة 1	الدراسة السابقة 2	الدراسة السابقة 3	الدراسة السابقة 4	الدراسة الحالية
العنوان	دور سياسة التوسّع في الإنفاق العام في إحداث الفجوات التضخمية في الجزائر	سياسات توجيه الانفاق العام؛ وأثره على المستوى العام للأسعار في الجزائر في الأجلين القصير والطويل؛ دراسة تحليلية وقياسية باستخدام نماذج Ardl خلال الفترة 1990-2021	تحليل قياسي لأثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 باستخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتي	أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر (2000-2016) باستعمال نموذج ARDL	تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم: دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2023)
الفترة	2001-2014	1990-2022	1990-2016	2000-2016	1990-2023
الاشكالية	فيما يكمن دور الانفاق العام في احداث الفجوات التضخمية	ما هو أثر التوسع في الانفاق العام على نمو المستوى العام للأسعار) في الأجلين القصير والطويل (في الجزائر؟	ما مدة تأثير صدمات نوعي الانفاق العام على التضخم في الجزائر.؟	ما مدى تأثير الانفاق العام على التضخم في الجزائر؟	إلى مدى ساهمت سياسة الإنفاق الحكومي في تغيير معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)
المنهج	الاستقرائي والتحليلي	الوصفي والقياسي	التحليلي والقياسي	الوصفي والقياسي	الوصفي والتحليلي والقياسي

الهدف	قياس أثر الإنفاق الحكومي على التضخم	توضيح العلاقة بين الانفاق العام والتضخم	تحليل أثر الانفاق على التضخم	تحليل أثر الانفاق على التضخم	تحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم في الجزائر
الاداة القياسية المستخدمة	تحليل سلاسل زمنية ورسوم بيانية	تحليل قياسي	مقارنة مراحل زمنية وتحليل محتوى	نموذج ARDL	تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية من خلال البيانات الزمنية وتقارير رسمية

يتضح من خلال الجدول رقم (01) أن جميع الدراسات تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم، لكنها اختلفت في الفترات الزمنية، والنهج المتبع، وأدوات التحليل. ركّزت الدراسة الحالية على تحليل الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023، وهي أطول فترة زمنية مقارنةً بالدراسات السابقة، مما يمنح نتائجها شمولية أكبر. كما اعتمدت منهج الوصفي والتحليلي والقياسي، بينما تباينت المناهج في الدراسات الأخرى بين الاستقرائي، التحليلي، والقياسي فقط. بالإضافة إلى ذلك وظّفت الدراسة الحالية بيانات فعلية لاختبار العلاقة بين السياسة المالية ومعدلات التضخم باستخدام نماذج قياسية وتفسيرية، في حين استخدمت بعض الدراسات نماذج ARDL أو التحليل النوعي دون دمج أدوات كمية متعددة.

الجدول رقم(02) مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية والاجنبية (غير المحلية)

	الدراسة السابقة1	الدراسة السابقة2	الدراسة السابقة3	الدراسة السابقة4	الدراسة الحالية
العنوان	قياس وتحليل أثر الانفاق العام في معدل التضخم في العراق للمدة (2020-2023) باستخدام نموذج انحدار العتبة **Threshold Regression**، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد 06، العدد 02، 2025	أثر تغير النفقات العامة على التضخم دراسة الحالة الليبية خلال الفترة (1990- ، 2022) مجلة جامعة بشي وليد للعلوم الانسانية والتطبيقية، مجلد 9 عدد 3 2024.	إثر الإنفاق العام على التضخم في السودان "خلال الفترة 1992م – 2018م، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 01.	العلاقة بين الإنفاق العسكري والتضخم في تركيا خلال الفترة 1950 إلى 2001 في الأمدين القصير والطويل باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء والسببية	تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على التضخم: دراسة تحليلية لحالة الجزائر
الفترة	(2020-2023)	1990–2022	1992–2018	1950–2001	1990–2023

الاشكالية	ما مدى تأثير الانفاق على التضخم؟	كيف ينعكس أثر الانفاق العام على التضخم في ليبيا؟	ما مدى تأثير الانفاق الجاري والرأسمالي على معدل التضخم في السودان؟	هل يوجد علاقة بين الإنفاق العام والتضخم في دول تركيا؟	ما مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2023)؟
المنهج	الاستقرائي والتحليلي	المنهج الوصفي والتحليلي والقياسي	الوصفي التحليلي	التحليلي والقياسي	الوصفي والتحليلي
الهدف	تقييم أثر الانفاق العام ا على اتضخم	تفسير أثر الإنفاق الحكومي على التضخم	دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم	دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم	تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر خلال الفترة المحددة
اداة القياسية مستخدمة	تحليل وصفي اعتمادًا على المعطيات الاقتصادية المتوفرة	تحليل تحليلي أثر الانفاق العام على التضخم في ليبيا	تحليل وصفي وقياسي	تحليل اقتصادي عام للظاهرة دون استخدام أدوات قياسية	تحليل وصفي باستخدام بيانات وإحصاءات رسمية دون أدوات قياسية

يتضح من خلال الجدول رقم(02) تباينًا واضحًا بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية، المنهج، وأدوات التحليل. إذ تتفرد الدراسة الحالية بتغطية فترة طويلة نسبيًا (1990–2023) مقارنة ببعض الدراسات الأخرى التي اقتصرت على مراحل زمنية أقصر. كما أن الإشكالية المطروحة في الدراسة الحالية تنطلق من تساؤل شامل حول مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على معدلات التضخم، بخلاف بعض الدراسات التي ركزت فقط على العلاقة الكمية أو الظرفية بين الإنفاق والتضخم في دول أو سياقات زمنية محددة.

من حيث المنهج، استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي والتحليلي، بينما تبنّت بعض اعتمدت فقط على النماذج الاقتصادية دون توظيف أدوات قياسية صلبة. وتبرز نقطة تميّز في اعتماد الدراسة الحالية على تحليل قياسي باستخدام بيانات ومؤشرات رقمية حديثة تغطي فترة طويلة، وهو ما يمنح النتائج مصداقية واستقرارًا أكبر، بخلاف بعض الدراسات التي اكتفت بمقاربات نظرية أو تحليل عام للمتغيرات دون أدوات كمية دقيقة.

خاتمة الفصـــل:

لقد ساهم تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها لتشمل الجانب الاجتماعي إلى ازدياد حجم النفقات الحكومية وبشكل جعلها من أهم أدوات السياسة المالية في أي نظام اقتصادي كان ،فوجود الإنفاق الحكومي لا يبررها الجانب الاقتصادي فقط وإنما يبررها الجانب الاجتماعي الذي شمله دور الدولة حيث أن إخفاق آلية السوق في تسيير النشاط الاقتصادي انطلاقا من فكرة " اليد الخفية "، وتعدد الآثار الخارجية السلبية لنشاط القطاع الخاص ،أدى إلى ضرورة تدخل الدولة قصد التخصيص الأمثل للموارد والمساهمة في النشاط الاقتصادي قصد ضمان فعالية أكبر للأداء الاقتصادي.

وعليه فإن سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية لا شك انها تحمل في طياتها من أبعاد وتداعيات ايجابية وسلبية من جهة ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن جهة اخرى وعلى الأوضاع والظروف المعيشية والحياتية للفرد، حيث تعاني الكثير من الدول سواءً المتقدمة أو النامية من آثار هذه الظاهرة التي تتجاوز الضعف الاقتصادي إلى حد كبير، وللحد من تفشي وازدياد حدة التضخم الاقتصادي. وقصد تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة فإنها تخضع إلى جملة من الضوابط والمحددات تجنبا لعدم الرشادة ونقص الفعالية، حيث يكون الهدف من الإنفاق الحكومي زيادة على تطوير الجانب الاجتماعي هو استهداف وكبح التضخم والتي بدوره يؤدي إلى تشويه باقي المؤشرات الاقتصادي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الانفاق الحكومي على التضخم في الجزائر للفترة: 1990–2023

تمهيد:

تواجه الجزائر عدت تحديات اقتصادية واجتماعية كباقي دول العالم ،فهي تسعى منذ الاستقلال إلى تحقيق التنمية الشاملة وحل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية (كالبطالة والتضخم) والنهوض بقطاعاتها ومواجهة هذه التحديات مهما كانت التعقيدات والإمكانات المحدودة من أجل التحرر من التبعية الاقتصادية والالتحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة، إذ أن النفقات الحكومية تأخذ بعين الاعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فلذا يترتب على الجزائر بناء إستراتيجيات وبرمجة مخططات ضخمة تسخر لها موارد مالية معتبرة، حيث سيتم في هذا الفصل تحليل وتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال النمذجة القياسية .

تم الاعتماد في دراستنا على أحد هذه النماذج الحديثة وهو نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الخطية(ARDL) ، والتي توفر إمكانية تتبع أثر العلاقة بين المتغيرات، كما يسمح استخدام هذا النموذج إلى الوصول إلى نتائج موضوعية وأكثر دقة ، أي إعطاء إمكانية أكبر للباحث لاختبار الفرضيات المستقاة من الأدبيات النظرية لموضوع الدراسة ، اعتماد على البرنامج الاحصائي EVIEWS13، وعليه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق بشكل منهجي إلى :

المبحث الأول: تطور وتحليل الإنفاق الحكومي والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2023)

المبحث الثاني: النمذجة القياسية لاثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر وهذا للفترة: (1990-2023)

المبحث الأول: تطور وتحليل الإنفاق الحكومي والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990–2023):

مقدمة :

عرف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة1990 إلى غاية سنة 2023 تغيرات عميقة على المستويات المالية والاقتصادية، أين لعب الإنفاق الحكومي فيها دور محوري وفعال تمثل في تحفيز النمو وتحقيق التوازنات الاجتماعية، خاصة في ظل الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني واعتماده الكبير على إيرادات المحروقات .هذا الإنفاق نتج عنه في العديد من المرات موجات تضخمية متفاوتة، وهو الأمر الذي أثار تساؤلات حول مدى نجاعة وفعالية السياسات المالية المتبعة وانعكاساتها على الاستقرار الاقتصادي. وهو ما سنتطرق له في هذا المبحث أين سنتحدث عن التطورات التاريخية لكل من الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر مع تحليل الاتجاهات العامة والعوامل المؤثرة في هذه العمليات، كل هذا بهدف التوصل للعلاقة بين المتغيرين ضمن السياق الاقتصادي والسياسي الذي ميّز الفترة الزمانية محل الدراسة.

المطلب الاول: النفقات الحكومية وتصنيفها في الجزائر

1.تعريف النفقات الحكومية وتصنيفها في الجزائر:

تحضى النفقات الحكومية بأهمية كبيرة في إطار الميزانية العامة. ويعرفها المشرع الجزائري بأنها هي[1] أعباء ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها، ولا يتم عقد أي نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية. كما أن النفقات الحكومية تتقيد بمبدأ التخصيص أي لا يجوز تحويل الأموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جدا وهذا للسير المتوازن لمختلف المصالح.

[1]–المادة رقم (4) من قانون 29/90 المؤرخ في 1990/08/15 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.

وتقسم النفقات الحكومية في ميزانية الجزائر إلى قسمين: [1] نفقات التسيير وهي النفقات الجارية، ونفقات التجهيز وهي النفقات الاستثمارية.

أولا–نفقات التسيير:

وهي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البيانات الحكومية ومعدات المكتبات...، ومنه لا يمكننا ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الموازنة العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة، مادام أنها لا تهدف إلى التأثير على الحياة الاقتصادية بصورة مباشرة لذا تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية.[2]

1-1- تقسيم نفقات التسيير:

حسب المادة 42 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي:[3]

أ–أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:

يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بالأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء وهي:

دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).

- الدين الداخلي أو ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).
- الدين الخارجي.
- ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومة).

[1] –المادة (3) من قانون المالية 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، لمختلف قوانين المالية.

[2] –محمد عباس محرزي، اقتاديات المالية العامة، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 77

[3] قانون المالية 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية.

- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة).

ب-تخصيصات السلطة العمومية:

وتتمثل في نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، كمجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة والمجلس الدستوري وهذه النفقات هي نفقات مشتركة بين الوزارات.

ج-النفقات الخاصة بوسائل المصالح:

وتضم مرتبات العمال، المنح والمعاشات والنفقات الاجتماعية، معدات تسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير، نفقات التسيير، نفقات مختلفة.

د-التدخلات العمومية:

تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات الجماعات المحلية).
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).
- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية).
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).

ثانيا-نفقات التجهيز:

نفقات التجهيز هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه زيادة الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وتتمثل في نفقات البنية التحتية (زارعة، ري)، والاجتماعية (مدارس والمستشفيات) ونجدها عادة تمول عن طريق إيرادات الجباية البترولية.

2-1- تقسيم نفقات التجهيز:

يتم تقسيم نفقات التجهيز في الجزائر وفق التصنيف الوظيفي الإداري حيث أن وظائف الدولة الأساسية تظهر فيه بشكل قطاع ويذكر حصة كل قطاع بالتفصيل وحسب المادة 35 من قانون 84-17 المتعلق بالقوانين المالية، توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب:[1] استثمارات منفذة من طرف الحكومة دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

أ-العناوين:

تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث عناوين (أبواب) وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند أما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية.

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

- النفقات الأخرى برأسمال.

ب-القطاعات:

تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) وهي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

[1] المادة 35 من قانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، نقلاً عن محمد عباس محرزي، مرجع سابق،ص 79.

ج–الفصول والمواد:

تنقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تتصور ذلك بطريقة أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع وقطاع فرعي وفصل ومادة.

المطلب الثاني: تحليل تطور الإنفاق الحكومي والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990–2023)

تميزت السياسة الاتفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة نمو الإنفاق الحكومي وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، ويرتبط نمو الإنفاق الحكومي وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي شهدتها الجزائر. وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1990–2023)

الوحدة: دينار جزائري

السنة	الإنفاق الحكومي
1990	3,79093E+12
1991	3,45267E+12
1992	3,39727E+12
1993	3,24476E+12
1994	3,37925E+12

3,39234E+12	1995
3,18958E+12	1996
3,01797E+12	1997
3,40747E+12	1998
3,36227E+12	1999
3,49899E+12	2000
3,95852E+12	2001
4,3024E+12	2002
4,55219E+12	2003
4,86522E+12	2004
5,12791E+12	2005
5,3411E+12	2006
5,72153E+12	2007
6,21192E+12	2008
6,84537E+12	2009
7,30294E+12	2010

2011	7,50956E+12
2012	8,10995E+12
2013	8,73908E+12
2014	9,30932E+12
2015	9,77347E+12
2016	9,90487E+12
2017	9,90736E+12
2018	9,98937E+12
2019	1,00088E+13
2020	9,37591E+12
2021	9,45089E+12
2022	9,78943E+12
2023	1,053E+13

المصدر: قاعدة بينات البنك الدولي

ويمكن تتبع ذلك التطور في الإنفاق الحكومي من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (1): تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

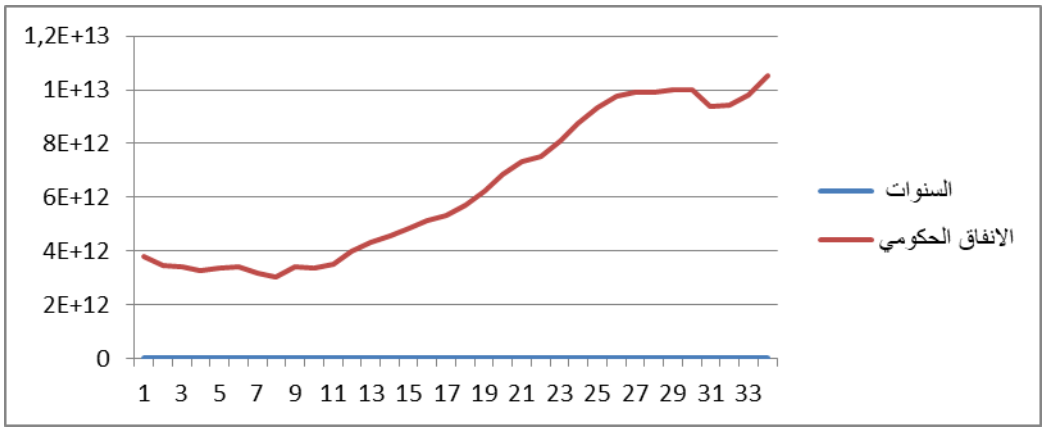

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (1)

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ أن النفقات الحكومية في الجزائر متزايدة كأي دولة، غير أن نسبة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة إلى أخرى، فأحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة ويمكن تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال ثلاث فترات:

- **تطور النفقات الحكومية خلال الفترة 1990-1999**: وهي فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث عرف الاقتصاد الجزائري عدة مشاكل خلال هذه الفترة، ولعل أبرزها هو انخفاض قيمة الإيرادات بسبب تدهور أسعار النفط خلال هذه الفترة.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض في قيمة النفقات الحكومية ، حيث تراجعت المبالغ الإجمالية للنفقة من 3,79093E+12 دج سنة 1990 إلى 3,36227E+12 دج سنة 1999، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض في النفقات الحكومية إلى الحالة التي كانت تعيشها البلاد من عدم استقرار امني واقتصادي في حين نلاحظ ان قيمة النفقات ارتفعت سنة 2000، وهذا راجع إلى الاستقرار النسبي الذي شهدته البلاد آنذاك و التوسع في الانفاق من خلال فترة الإصلاحات المتمثلة في البرامج الخماسية و كذا ضرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق، كل هذا ادى

إلى التأثير على نسب الإنفاق الحكومي حيث ركزت هذه الإصلاحات على ترشيد الإنفاق الحكومي، وذلك لتخفيض دور الدولة في النشاط الاقتصادي مما استوجب تخفيض نسبة نفقات التجهيز بسبب إلغاء الكثير من البرامج الاستثمارية التي كانت تشكل الجزء المهم من هذا النوع من النفقات .

- **تطور النفقات الحكومي خلال الفترة 2000-2001**: وهي فترة الإنعاش الاقتصادي، حيث شهد الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة نوعا من الاستقرار، وعليه يلاحظ تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، كما يلاحظ تحسن ايرادات الدولة خلال نفس الفترة، وذلك بفعل الارتفاع المستمر لأسعار النفط. كل هذه الأمور انعكست إيجابا على سياسة الإنفاق الحكومي فبالنظر إلى القيمة المنفقة الكلية، يلاحظ ارتفاعها مستمرا حيث انتقلت من 3,95852E+12 دج سنة 2001 إلى 4,86522E+12 دج سنة2004.

ومن خلال هذا التحليل فإن سياسة الإنفاق الحكومي لهذه الفترة 2000-2010 كانت توسعية، وذلك من اجل التخفيف من النتائج السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، وذلك بعد تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية.

- **تطور النفقات الحكومية خلال الفترة 2010-2015**: وهي فترة توطيد النمو الاقتصادي، وهو ما يعني عدم قدرة دعم مخطط الإنعاش الاقتصادي أو البرنامج التكميلي لدعم النمو على فك الارتباط بين الاقتصاد الجزائري والتغيرات الحادثة في أسعار المادة النفطية في الأسواق العالمية، فهي برامج إنفاقيه تهدف بالأساس إلى إنعاش الجهاز الإنتاجي وعليه نلاحظ أن هناك تزايد مستمر في النفقات الحكومي حيث بلغت عام 2010 قيمة 7,30294E+12 دج ، وهذا كله راجع إلى ارتفاع أسعار البترول ومن ثم العائدات البترولية وخاصة الدور الكبير الذي لعبته الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة التي تنعكس ايجابيا على النفقات الحكومية.

تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة :(**2015- 2020**) شهد الإنفاق الحكومي في هذه الفترة ارتفاع سنة 2015 بمقدار: 9,77347E+12 دج إلى ,131+E00088 دج عام 2019 في حين انخفضت في السنوات 2020، 2021، 2022 التي أعقبت أزمة كوفيد19 (الأزمة الصحية والمالية) بسبب انكماش في الطلب العالمي وانخفاض في أسعار البترول وهو ما نتج عنه انخفاضا حادا في معدل الإنفاق الحكومي ، وبعدها الارتفاع التدريجي في الإنفاق الحكومي بمقدار: 1,053E+13 دج.

وبطبيعة الحال فان لكل سياسة اقتصادية أثار تحدثها على الاقتصاد وذلك حسب نوع هذه النفقات وحسب حجمها.

المطلب الثالث: تحليل وتطور ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (1990–2023)

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، مع نهاية عقد الثمانينات أصبحت اغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا وهو ما انعكس على التوازنات الداخلة للاقتصاد الجزائري كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المثالية في الطلب الكلي مما تولد عليه ضغوط داخلية هذا ما يبرز جليا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2023)

الوحدة: %

السنوات	معدلات التضخم%
1990	16,65253
1991	25,88639
1992	31,66966
1993	20,54033
1994	29,04766
1995	29,77963
1996	18,67908

1997	5,733523
1998	4,950162
1999	2,645511
2000	0,339163
2001	4,225988
2002	1,418302
2003	4,268954
2004	3,9618
2005	1,382447
2006	2,311499
2007	3,678996
2008	4,858591
2009	5,73706
2010	3,911062
2011	4,524212
2012	8,891451

2013	3,254239
2014	2,916927
2015	4,784447
2016	6,397695
2017	5,591116
2018	4,26999
2019	1,951768
2020	2,415131
2021	7,226063
2022	9,265516
2023	9,322174

المصدر: إحصائيات البنك الدولي

ويمكن تتبع تطور معدلات التضخم في الجزائر من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (2): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990–2023)

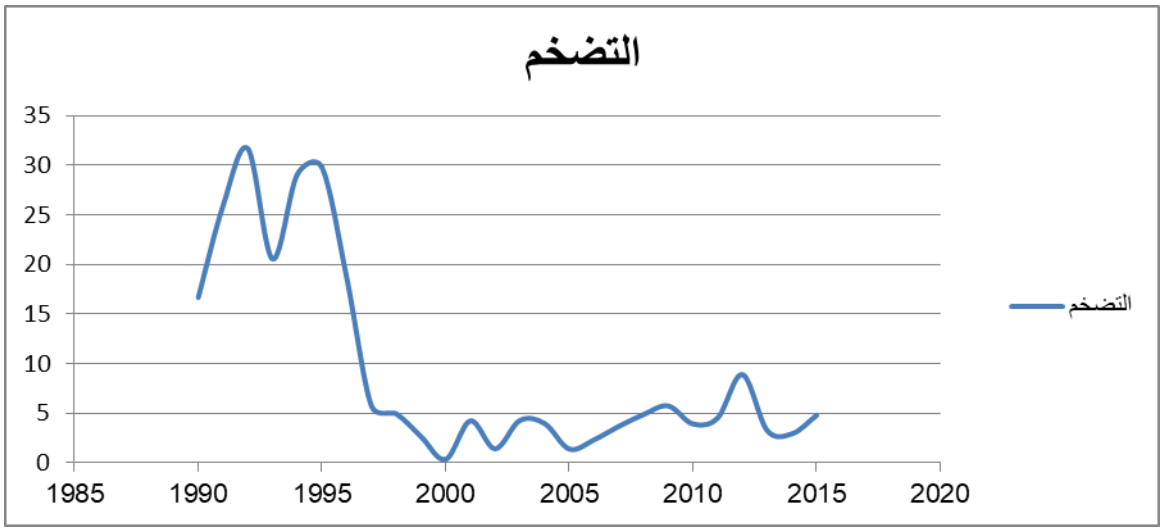

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم ()

من خلال الجدول والمنحنى أعلاه يلاحظ ارتفاع كبير في معدل التضخم الذي بلغ 16.65% سنة 1990، ليرتفع إلى 25.88% سنة 1991، ثم إلى 31.66% سنة 1992 (أقصى معدل تضخم خلال هذه الفترة). أما سنة 1993عرف معدل التضخم انخفاضا قدر ب 20.5% لكنه كان مؤقت ليعود إلى الارتفاع سنتي 1994 و1995 إلى 29.04% و29.77%على التوالي.

ويرجع هذا الارتفاع في استمرار التوترات التضخمية تماشيا إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث عرفت هذه الفترة انخفاضا في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت أضرار بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة مما زاد في تغذية وتيرة التضخم من سنة لأخرى وكذلك ضغط النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عند الطلب الكلي وانخفاض معدل التضخم إلى 18.67% سنة 1996ثم إلى 5.73% سنة 1997، وبلغ نسبة 0.33% في سنة 2000 و1.41% سنة 2002، و4.26% سنة 2003 و 3.96 % سنة 2004، وهذا الارتفاع في معدلات التضخم ارجع إلى سبب ارتفاع أسعار النقل والاتصال وأسعار التغذية وبالتالي نستنتج أن السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات التضخم هو ارتفاع الأسعار .

انتقل معدل التضخم من 2.31% سنة 2006 إلى 3.67% 4.86%5.73 % في السنوات 2007، 2008، 2009 على الترتيب، غير انه يمكن اعتبار هذا الارتفاع بصفة معتدلة يرجع إلى تدخل الدولة بصفة خاصة فيما يتعلق الأمر بدعم وتنظيم أسعار المواد الغذائية الأساسية، أن الميل التصاعدي لتضخم المسجل ابتداء من عام 2006، يرجع أساسا إلى الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي.

كما انخفض معدل التضخم في الجزائر ليصل إلى 3.91% سنة 2010، ليرتفع بنسبة ضئيلة تقدر ب 4.52% لسنة 2011، ليواصل الارتفاع إلى 8.89% سنة 2012 وهذا ارجع إلى ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك، ارتفاع أسعار المواد الفلاحية الطازجة، ارتفاع أسعار المواد المصنعة وكذلك بسبب الزيادة الهامة في الأجور، ثم بدأ يتراجع بنسبة 2.91 %و4.78% وذلك سنتي 2014، 2015 على التوالي وهذا راجع إلى تراجع بعض المنتجات الاستهلاكية.

يعود معدل التضخم للارتفاع حيث ارتفع من 2.9 % نهاية 2014 إلى 6.4% في نهاية سنة 2016، ليتدحرج ويبلغ 1,95% في نهاية 2019، لا يبدو أن الارتفاع في معدل التضخم صلة بالتضخم المستورد، وكما يبدو أن التضخم متوافقا مع التوسع في الكتلة النقدية إلى ارتفاع 0.13 %، 0,79% خلال 2015، 2016 على التوالي، في حين يرجع الانخفاض في معدل التضخم إلى انخفاض الدينار الجزائري مقابل الاورو والدولار والارتفاع في اسعار المحروقات والجباية والطاقة والجباية الغير مباشرة،

ليعود التضخم مرة اخرى إلى الارتفاع بوتيرة متسارعة ليبلغ 9,26 %سنة 2022 ; وهي الأعلى بالنسبة إلى عشرة سنوات الأخيرة، حيث لا يزال هذا الاتجاه التضخمي متأثرا بشكل رئيسي بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والتي تعتبر خارجية المنشأ.

المبحث الثاني: النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع –ARDL

المطلب الأول: توصيف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع –ARDL

نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع –ARDL– هو أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك ويستخدم لقياس العلاقة بين المتغيرات على مداها القصير والطويل، والذي انتشر استعمالها مؤخرا اذ يندرج ضمن

نماذج التكامل المشترك ، وذلك باستعمال منهج الحدود (bounds rest) وتم تطوير هذا النموذخ من قبل sun shinand سنة 1998 وكل من ARAN AND AL سنة 2001 ويعد الاختيار الأمثل في حالة توفر للباحث سلسلة زمنية قصيرة مقارنة مع باقي النماذج التي تقتضي توفر طول السلسلة والمعتادة في اختيار التكامل المشترك كطريقة Engel _granger 1987 او اختبار التكامل المشترك لجوهانس (johanson cointegration test) في نموذج الشعاع الذاتي var[1]، فمن ميزات هذا النموذج أنه لا بشرط أن تكون المتغيرات التي تدخل في بناء النموذج متكاملة من نفس المستوى، اذ يمكن استعماله إذا كانت بيانات المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0) والدرجة I(1) أو مزيج التكامل بينهما على خلاف منهج التكامل المشترك لجوهانس[2]، كما يقدم هذا النموذج مقدرات كفؤة وغير متحيزة لأنه يكون خاليا من الارتباط الذاتي[3].

حيث يقدم نموذج ardl تقديرا احصائيا واقتصاديا في المدى القصير والطويل ، وفقا لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted error correction model (UECM) كما يتم اختبار وجود علاقة طويلة الأجل للمتغيرات فيما بينها وفق منهج اختبار الحدود Approach Bound Tast عن طريق مقارنة قيمة اختبار F– Stat مع القيم الجدولية الخاصة المقدمة من قبلNarayan، فإذا كانت قيمة F – Stat المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة، فهنا يتم رفض فرضية العدم (H0 : b=0) وقبول الفرضية البديلة، أي وجود علاقة تكامل طويلة الأجل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة تقع بين الحدود العليا والدنيا فالنتيجة هنا تكون غير حاسمة ، أما إذا كانت أقل من الحد الأدنى فهذا يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل [4].

[1] بدراوي شهيناز، عوار عائشة، بن سبع الياس، أثر التطور المالي على النمو الاقتادي في الجزائر – دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة(1990-2020) :، مجلة الدراسات الاقتادية المعارة، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 10.

[2] خيضر عباس حسين الوائلي، استعمال أسلوب ARDL في تقدير أثر سياسات الاقتاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتادية في العراق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتادية، جامعة كربلاء، العراق، الموسم: 2018/2017،ص 106.

[3] Bireda bahadur budhha, demand for money in nepal: An Ardl bounds testing approach, NRB working Bahadur, NRB/WP12,2012, P03.

[4] R. Santos Alimi, ARDL Bounds testing Approach to cointegration A RE-Examination of augmented fisher Hypothesis in an open Economy, Asian journal of economic modeling vol, 2, 2014, p17.

الشكل العام لنموذج ardl (p، (q,q2وهو حالة متغيرين تفسرين x1 ,x2

$$yt = \alpha_1 + \alpha_{y-1} + \ldots + \alpha_p y_{y-p} + \beta_0 x_1 + .. + \beta_{q1} x_{1t-q1} + y_0 x_{2t} + .. + y_{q2} x_{2t-q2} + \varepsilon t$$

اذن هو نموذج انحدار ذاتي (autoregressive)لأن جزء من المتغيرات المستقلة هي المتغير التابع نفسه لفترات ابطاء مختلفة (yt,-1, yt-2, …yt-p)

ولفترات الابطاء الموزعة ((distributed lag لأن المتغير التابع يفسر بمتغيرات مستقلة لفترات ابطاء متعددة xt-1, xt-2 …Xt-q)،،xt)

الصيغة السابقة لنموذج ARDLطرأت عليها تعديلات لأغراض قياسية وأستخرج منه نموذج في صيغة اخرى يسمى بنموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (unrestrected ecm)على الشكل التالي:

$$\Delta yt = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta y_{y-i} + \sum_{i=0}^{q-1} y_i \Delta x_{1t-j} \ldots + \sum_{i=0}^{q-2} \delta_K \Delta x_{2t-K} + \theta 1 y_{y-1} + \theta 2 x_{1t-1} .. + \theta 3 x_{2t-1} + \varepsilon t$$

وهذ النموذج الأخير يعتمد عليه لاختبار وجود تكامل مشترك اختبار لحدود ((bound test، لقياس العلاقة بين المتغيرات.

استقرار السلاسل الزمنية واختبارات التكامل المشترك

قبل دراسة أي نموذج قياسي الانخرافات الزائفة ومشكل القياس ، فإنه من الواجب دراسة استقرارية سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة المستعملة في التقدير أو التنبؤ، ومن أجل سكون السلاسل الزمنية تستعمل في الغالب اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)أو اختبار فيليب بيرون (PP)، وكذا اختبار KPSS (Kwiatkowski, Phillips, Schmidt et.،حيث تعمل هذه الاختبارات على استقرار السلاسل

الزمنية من حالتها الغير مستقرة إلى حالتها المستقرة ، وذلك من خلال تحديد ما إذا كان هناك جذر الوحدة واتجاه عام، اذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقية انما مضللة وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف[1].

أولا– تعريف السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من القيم لمؤشر احصائي معين مرتب وفق تسلسل زمني متساوي ومتصاعد، أو أنها سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعدد المتغيرات بالدليل t والذي يعود إلى مجموعة دليليه T، ويرمز لها عادة ب$t\epsilon T, Y(t)$، وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو (الزمن) والاخر متغير الاستجابة وهو (قيمة الظاهرة المدروسة) ويمكن التعبير عنها رياضيا كالاتي:

y= f(t) أما إذا كانت هناك عوامل أخرى (متغيرات توضيحية أخرى) إلى جانب متغير الزمن مؤثرة في الظاهرة قيد الدراسة Y فنستخدم العلاقة الرياضية التالية (Y= f (t, x1, X2, X3, Xk .

وعند بناء السلسلة الزمنية، قبل استخدامها في التحليل لابد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تقدير وأي توقع، يشترط أن تكون مستويات السلسلة خاصة بمكان معين سواءا أكان اقليميا أو ولاية أو مؤسسة، وأن تكون وحدة القياس لجميع السلسلة موحدة[2].

ان الهدف الأساسي لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية هو توضيح تحديد المكونات الهيكلية للسلسلة الزمنية (الاتجاه العام، التقلبات الموسمية، الدورية والعشوائية)، تقدير وقياس نموذج الانحدار الذاتي الذي تتطور وفقه هذه السلسلة عبر الزمن وكذلك استخدام المعلومات المحصل عليها من أجل اجراء الاستطلاع والحصول على القيم التقديرية للسلسلة في المستقبل.

[1] حشمان مولود، نماذج وتقنيات التنبؤ قير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002،ص 137.

[2] تومي الح، مدخل لنظرية الاقتاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول والثاني، 1999، ص 214.

ثانيا– الاستقرارية في السلاسل الزمنية:[1]

قبل البدا في دراسة أي ظاهرة اقتصادية لابد من التأكد من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة Stationary Time Series، وسلاسل زمنية غير مستقرة Non Stationary Time Seriesأي ذات اتجاه، نقول عن سلسلة زمنية مستقرة بشكل تام، إذا تحققت الشروط التالية:

ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن.

ثبات قيمة التباين عبر الزمن.

أن يكون التباين المشترك بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين.

وقد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية سواء بالملاحظة البسيطة أو حتى بالرسم البياني، هنا نلجأ إلى استخدام اختبارات احصائية لاختبار وجود أو عدم وجود اتجاه عام للسلسلة، ويعتبر اختبار الجذر الوحيدي الأداة الأكثر نجاعة في اختبارات جذر الوحدة[2].

ثالثا– اختبارات جذر الوحدة: UNIT ROOT TES

قبل العمل على منهجية ARDLللتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة، يجب أولا تحديد رتبة التكامل لهذه المتغيرات، والغرض من ذلك هو التأكد من أن المتغيرات محل الدراسة ليست متكاملة من الدرجة I (2) بسبب أن هذا المنهج مبني على افتراض عدم تكامل المتغيرات من الدرجة الثانية ويجب أن تكون متكاملة من الدرجة I (1) أو من نفس الدرجة I (0) أو من نفس الدرجة[3].

[1] Alain Pirotte et Georges Bresson, « Econométrie des séries temporelles – Théorie et Applications », 1 éme édition, Presse Universitaire de France, Paris, 1995.

[2]Christian Gourieroux, « Modeles ARCH et Applications Financieres », 1 éme édition, Economica, Paris, 1999.

[3] محمد شيخي، طرق الاقتاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، دار حامد، 2012، ص ص 2010-2012.

تعد اختبارات جذر الوحدة أداة جد رئيسية في تحليل السلاسل الزمنية، لأنها تساعد في تحديد ما إذا كانت السلاسل قابلة للنمذجة أم لا أو ثابتة أم لا ، قد يكون من الصعب تحليل العمليات غير الثابتة، حيث يمكن أن تظهر الارتباط الذاتي للأخطاء ، فإن العمليات الثابتة أسهل في التحليل، لأنها تظهر خصائص إحصائية يمكن التنبؤ بها مع مرور الوقت، وعليه فقد تستند اختبارات جذر الوحدة إلى افتراض أنه يمكن التعبير عن عملية غير ثابتة كمسافة عشوائية مع الانحراف هذا يعني أن العملية تميل إلى التحرك في اتجاه معين مع مرور الوقت، ولكن هذه الحركة عشوائية ولا يمكن التنبؤ بها.

فمن هذا السياق فأحد اختبارات جذر الوحدة الأكثر استخدأما هو اختبار Dickey-Fuller المطور (ADF)يفحص هذا الاختبار ما إذا كانت السلسلة لديها جذر وحدة عن طريق تراجع الفرق الأول من السلسلة على القيم المتأخرة للسلسلة وإذا كانت الاختبار أقل من القيمة الحرجة، فسيتم رفض الفرضية الصفرية لجذر الوحدة ونقول إن السلسلة ثابتة .

كما أن اختبار جذر الوحدة الشائع الذي يستخدم بشكل شائع هو اختبار .Phillips-Perron (PP)يشبه هذا الاختبار اختبارADF ، لكنه يسمح بهياكل تأخر أكثر مرونة وتوسيط غير متجانس في مصطلح الخطأ.

تعد اختبارات جذر الوحدة أداة قوية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية واكتشاف عدم الاستقرار، من خلال تحديد ما إذا كانت العملية ثابتة أو غير ثابتة، يمكن أن تساعد هذه الاختبارات الباحثين من التحقق من البيانات وذلك لعدة أسباب وهي[1] :

- قد يؤدي تحليل الانحدار الذي تكون فيه السلاسل الزمنية غير ساكنة إلى ظاهرة الانحدار الزائف، وعليه فإن النتائج المتحصل عليها في ظل هذا الانحدار تعتبر زائفة تمأما[2].

[1]Gujarati, D. Econometrics by Example, 1st Edition, London: Palgrave Macmillan, (2011). p207.

[2]Granger, C., & Newbold, P. Spurious Regression in Econometrics. Journal of Econometrics, (1974). 2(2), pp. 111-113.

- في السلاسل الزمنية الغير مستقرة يؤثر عدم السكون على سلوكها وخصائصها، وذلك بالنظر إلى مدى تأثير الصدمات تدريجيا عبر الزمن، فالسلاسل الساكنة تتلاشى الصدمات تدريجيا عبر الزمن، أما بالنسبة للبيانات الغير مستقرة يكون تأثير الصدمات دوما لا نهائي.
- إذا كنت السلسلة في حالة عدم سكون، عندئذ يمكن دراسة سلوكها في الفترة قيد الدراسة، إذا فان مجموعة بيانات السلاسل الزمنية ستكون خاصة فقط بتلك المرحلة، وبناءات على ذلك يصبح من غير الممكن تعميم النتائج المتحصل عليها على فترات زمنية أخرى.
- لا يمكن الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية الغير مستقرة لأن العمل بها سيكون ذو قيمة علمية منخفضة.
- فقد أصبح دراسة جذر الوحدة أمرا مهم في الجانب القياسي، بحيث يتجلى هذا الاختبار على الخصائص الساكنة لمتغيرات الدراسة بغرض تحديد درجة تكاملها، وعليه فقد توجد طرق مختلفة لاختبار جذر الوحدة منها[1] :
- AUGMENTED DICKEY ، ADF (1981)،DICKEY –FULLER (DF)1979 ZIVOT AND ANDREW(ZA) ، PHILIP –PERRON (PP) ، –FULLER KWIATKOWSKI – PHILLIPS(KPSS) ،1992 Fuller Generalized Least Squares-Dickey ، Shin–Schmidt, -test (DF7 .(GLS) 1996،

حيث يعد اختبار (ADF) وكذا اختبار (PP) من أشهر وأهم اختبارات جذر الوحدة والتي تم استخدامها على نطاق واسع في أغلب الدراسات القياسية، وهما كافيين من أجل دراسة استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، وعليه يمكن شرح هذين الاختباران:

[1] بن مسعود عطا الله، بوثلجة عبد النار، الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 19، 2019، ص ص 18-19.

اختبار دكي فولر الموسع Augmented Dickey–Fuller Test:1981

أولى الاختبارات لجذر الوحدة قام بها كلا من ديكي وفولر سنة1979، تم تطوير هذا الاختبار إلى ما يعرف باختبار ديكي فولر الموسع (ADF)سنة 1981، ويعتبر هذا الاختبار من الاختبارات الأكثر استعمالا للكشف عن وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية، بناءا على الفرضية العدمية التي تقر على أن: $H0:\delta = 0$ في العلاقة التالية:

$$\Delta y = \delta yt - 1 + Ut$$

والذي يعني وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية أي أنها غير مستقرة

في المقابل الفرض البديل ($H1: \delta<0$) والذي يعني استقرارها، وقد أضاف كل من ديكي فولر سنة1981إلى الطرف الأيمن من العلاقة السابقة قاطع واتجاه عام بالإضافة إلى عدد مناسب من الفروق من الدرجة الأولى وذلك لتفادي مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، لتظهر في الأخير على شكل جملة مكونة من ثلاثة النماذج وعلى النحو التالي[1]:

بدون ثابت واتجاه عام $$\Delta y_t = \delta y_{t-1} + U_t$$

ثابت $$\Delta y_t = \alpha + \delta y_{t-1} + Y - \beta_{t-1} + U_t$$

ثابت واتجاه عام $$\Delta y_t = \alpha + \delta y_{t-1} + \beta_t + U_t$$

ولاجراء هذا الاختبار يجب حساب القيمة الاحصائية لاختبار ديكي فولر (T) لكل النماذج الثلاثة و ذلك من خلال اختبار الفرض الصفري ($H0:\delta = 0$) أو بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة احصائية (t) المقدرة للمعلمة (δ)مع القيم الجدولية لاختبار ديكي فولر الموسع، فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لديكي فولر الموسع فأنها تكون معنوية احصائيا، وعليه نرفض الفرض الصفري بوجود جذر الوحدة ،

[1] بن مسعود عطا الله، بوثلجة عبد النار، مرجع سابق، ص ص 18-19.

أي أن السلسلة الزمنية مستقرة (stationary)، وإذا كانت عكس ذلك فإنه لا يمكن رفض جذر الوحدة أي أن السلسلة غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة(non -stationary) .

اختبار فليب بيرون: (Phillips – Perron Test–PP) :

يقوم اختبار فليب بيرون على تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة لا معلميه (No-Parametric Adjustment) للتباين الشرطي للأخطاء [1]، ويعكس هذا الاختبار الطبيعة الديناميكية في السلاسل الزمنية . حيث يعتمد على نفس التوزيعات المحدودة لاختباري ADF,DF ويجري على أربع مراحل هي:

- التقدير يكون بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة الأساسية لاختبار DICKEY – FULLERوحسب الاحصائيات المرتبطة بها.
- تقدير التباين في المدى القصير للأخطاء $\sigma^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=0}^{n} e_t^2$ حيث (et) يمثل الباقي المقدر
- تقدير معامل التصحيح s_t^2 المسمى بالتباين طويل الأجل، انطلاقا من صيغة البيانات المشتركة لبواقي التقدير للنماذج المقدرة سابقا حيث:
- $$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{n}\left(1 - \frac{i}{T_1}\right)\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} e_t e_{t-1}$$:

من أجل تقدير هذا التبيان الطويل الأجل، من الضروري تعريف عدد التأخيرات (I) المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية .(n)

حساب احصائية فليب بيرون $PPT_{\emptyset}^{*} = \sqrt{K\frac{(\emptyset-1)}{\sigma_{\emptyset_1}}} + \frac{n(k-1)\sigma_{\emptyset 1})}{2a}$

PP: $K = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_t^2}$ والتي تساوي بصفة تقريبية 1 إذا كان etعبارة عن الخطأ أو تشويش أبيض، تتم مقارنة احصائية $t_{\emptyset 1}^{*}$ مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon.

[1] Peter C.B. PHILLIPS, PIERRE PERRON; testing for a unit root in timre series regression; Biometrika; Vol 75; NO .2; 1988; pp.335-337.

معايير اختيار درجات التأخير:

في اختبار درجة التأخيرات بالنسبة لنموذج ARDL لا بد من اختبار درجة الابطاء المثلى، حيث أن اختيار عدد صغير جدا لدرجات التأخير قد يؤدي إلى رفض فرضية العدم في حين انها تكون صحيحة، بينما عدد كبير لدرجة التأخر قد يقلل من قوة الاختبار بسبب انخفاض عدد درجات الحرية ومن أهمها:

معيار :Akaike AIC

في عام 1973 قدم Akaike مفهوم معايير المعلومات كأداة لاختيار النموذج الأمثل ووضح نتيجته الحاسمة في الحصول على معيار صارم لاختيار النموذج، بالاعتماد على معلومات L-K والذي يمكن تقديره[1]، حيث تقوم هذه الطريقة على الاحتفاظ بقيمة Pالتي تعطى كما يلي: $C(p) = IN(\frac{(SCR_P}{N}) + \frac{2_P}{n}$:

حيث تمثل:SCR_P : مجموع مربعات البواقي للنموذج ذو عدد درجات التأخر يساوي n، p وهي عدد المشاهدات المتاحة (كل تأخر يعني فقدان أو مشاهدة) In اللوغاريتم النيبيري.

معيار Schwarz (SC):

هو معيار يستخدم للمفاضلة بين النماذج المرشحة، باستخدام هذا المعيار فإن أفضل نموذج هو النموذج الذي يكون لديه أدنى قيمة SC[2] ويأخذ هذا المعيار في الاعتبار كلا من مدى ملائمة النقاط وعدد المعلمات المستخدمة في النموذج[3]، ويقوم على الاحتفاظ بقيمة P التي تحقق أدنى قيمة[1]:

[1] ظافر رمضان مطر، نجلاء خالد، دراسة مقارنة كفاءة عدد من معايير المعلومات في اختبار نماذج السلاسل الزمنية من الرتب الدنيا، المجلة العراقية للعلوم الإحائية، العدد 19، العراق، ص 75.

[2]. Ernst, W., Heuvel, D., Romeyn, Jan-W. 2012 All models are wrong...': an introduction to model uncertainty. StatisticaNeerlandica, 66 (3): 217–220.

[3]Fabozzi, F., Focardi, S., Rachev, S., Arshanapalli, B. 2014 –The Basics of Financial Econometrics: Tools, Concepts,and Asset Management Applications. New York, JohnWiley & Sons

$$SCR(P) = \ln\left(\frac{SCR_P}{N}\right) + \frac{plnn}{N})$$

رابعا: التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة:

يأخذ نموذج ARDLعدد كافي من فترات التأخير الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج اطاره العام، كما أن نموذج الـ ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل، وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، لذا يعتبر نموذج الـ ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة[2].

1. تعريف التكامل المشترك:

1.1اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)

هو اختبار للتأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأمد بين متغيرات النموذج، مهمته تحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية ومزاوجة هذا المفهوم بمفهوم النظرية الاقتصادية الخاص بفكرة التوازن في الأجل الطويل، حيث تقضي النظرية الاقتصادية في الغالب بعدم تباعد بعض المتغيرات الاقتصادية عن بعضها بشكل كبير، خاصة في الأجل الطويل، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة[3].

كما يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب سلستين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحداهما لإنهاء التقلبات في السلسلة الأخرى[4] ، وهذا يعني أنه يمكن ان يكون لدينا سلسلتان زمنيتانx، y غير ساكنتان إذا أخذنا كل منهما

---

[1] Gideon Schwarz ; " Estimating the Dimension of a Model " ; The Annals of Statistics; Vol. 6 ; 2No. 2 ; 1978 ; pp.461-46

[2] بوالكور نورالدين، محددات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 في إطار نموذجARDL ، مجلة العلوم الإحائية، العدد 09، 2018،ص 13.

[3] لؤي عبد المد ملياري، تحديد العوامل المؤثرة على سلوك الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخات، العدد 28، 2021، 20.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005،ص 670.

على حدي، ولكن إذا تم أخذهما كمجموعة أي تم ايجاد علاقة خطية بين هاتين السلسلتين فانهما تكونا ساكنتين أو مستقرتين، مثل العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات وتعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل أو مجموع المتغيرات المستقلة،

ويتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتان Y_t, X_t:

- متكاملتان من رتبة أولى كل على حدي،
- وأن تكون البواقي الناجمة عن عملية تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر (0)،

ونقول إن متغيران لهمها علاقة توازنيه طويلة الأجل ومتجهة لوضع التوازن في هذا الأجل،

فهما يحملان خاصية التكامل المشترك.

2.المناهج المستخدمة لاختبار التكامل المشترك:

هناك عدة اختبارات للتكامل المشترك أهمها:

1.2اختبار انجل – جرانجر : ENGLE GRANGER ,1987 1983[1]

ان تحليل التكامل الذي وضعه أول مرة غرانجر GRANGER سنة 1983. وانجل وغرانجر ENGEL GRANGERسنة 1987 يعتبر عند الكثير من الاقتصاديين كأحد أهم المفاهيم الجديدة في مجال الاقتصاد القياسي وكذلك في تحليل السلاسل الزمنية، وتستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين الأولى:

-هي تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS حيث من خلالها نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة $\hat{\varepsilon}_t$. وهي تعتبر مزيج خطي متولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى الطويل

. الثانية اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق للعلاقة التالية:

[1] أحمد سلامي محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتاد الجزائري خلال الفترة 1970-2011، مجلة الباحث، عدد 13، 2014، 05.

$$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \alpha + \delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + \delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t \sim IN(0)$$ ،،،،،،،،

2.2 منهجية جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen Cointegration Test 1988):[1]

يستخدم اختبار جوهانسون للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك عند تقدير العلاقة بين أكثر من متغيرين، وعندما تكون السلاسل الأصلية غير ساكنة ولها نفس رتبة التكامل، كما يحقق هذا الاختبار ميزة إضافية وهي تحليل أثر التداخل أو التفاعل المتبادل بين المتغيرات. وذلك لأنه يسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرين موضوع الدراسة، واقترح كلاً من (Johannsen & Juselius) اختبار إحصائيتين وهما: اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى.

اختبار الأثر (Trace Test):

يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي العدد q ($r \leq q$).

مقابل الفرض البديل: بأن عدد المتجهات يساوي q ($r=q$) ويحسب حسب الصيغة الآتية:

$$\lambda_{trac}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{k} \ln(1 - i\lambda)$$

وتشير فرضية العدم إلى أن عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي أو يقل عن (r) وهي رتبة المصفوفة π[2].

اختبار القيمة العظمى (Maximum Values)

ويحسب هذا الاختبار وفقا للصيغة الآتية:

$$\lambda_{max}\left(\frac{r}{r}+1\right) = -T\ln(1-\lambda_{r+1})$$

حيث يدل اختبار فرضية العدم بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r ($q=r$) مقابل الفرضية البديلة على أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي1+r ($q=r+1$). وإن منهجية جوهانسون هو اختبار لرتبة المصفوفة

[1] عبيد حميد، الاقتاد القياسي، دار الكتب، العراق، 2017،ص ص 416-413.

[2] عاطف عيسى براطسة، العلاقة السببية بين النقود، الإنتاج والأسعار في الأردن خلال الفترة: 1970-2013، المجلة العربية للإدارة، المجلد 37، العدد 02، 2017، ص 50.

π، يدل على أن وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية يتطلب ألا تكون المصفوفة π ذات رتبة كاملة، بمعنى أن المتغيرات الأصلية ساكنة [1].

3.2 اختبار التكامل باستعمال منهج الحدود: bounds test

وفقًا لاختبار الحدود (Bounds Test) الذي اقترحه العالم محمد هاشم بسران (M. Hashem Pesaran) مع زميليه يونغشول شين (Yongcheol Shin) وريتشارد ج. سميث (Richard J. Smith) في ورقتهم الشهيرة عام 2001، فإننا نقوم بحساب إحصائية الاختبار F، حيث يتم اختبار فرضية العدم التي تنص على:

$$0 = {}_2B = {}_1B = {}_0B$$

وهذه الفرضية تعني عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. أما الفرض البديل فينص على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات.

ولتطبيق هذا الاختبار، يجب مقارنة إحصائية F المحسوبة مع القيم الجدولية الخاصة التي قدمها (Pesaran et al 2001)، والتي تختلف عن قيمة F الاعتيادية، حيث تمثل القيمة العليا حالة كون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، والقيمة الدنيا حالة تكاملها من الدرجة الصفر I(0)

وتتضمن خطوات تطبيق الاختبار ما يلي:

تحديد فترة الإبطاء (عدد الفترات المتأخرة) المناسبة للنموذج.

تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموسع (UECM) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

اختبار معنوية معاملات مستويات المتغيرات المتأخرة بفترة واحدة باستخدام اختبار Wald.

[1] عبيد، حميد، مرجع سابق،ص420.

حساب إحصائية F (اختبار فيشر) ومقارنتها بالقيم الجدولية الخاصة بالاختبار لتحديد وجود أو عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل[1] .

تقدير نموذج ARDL والاختبارات التشخيصية

بعد تطرقنا بالتفصيل لأهم الاختبارات الخاصة بالتكامل المشترك، سنتناول الآن منهجية ARDL لنماذج الانحدار الذاتي ذات الفترات المتباطئة الذي يبين العلاقة التكاملية بين المتغيرات الخارجية والمتغير الداخلي على المدى القصير والبعيد، وفي حالة سلسلة زمنية دالة في إبطاء قيمتها، كما يفضل استخدامه لإزالة مشكل الارتباط الذاتي.

أولا– خطوات تطبيق نموذج ARDL

يوجد العديد من المبررات التي تجعل من منهجية ARDL مفضلة نذكر منها ما يلي:[2]

صالحة في حالة كانت العينة حجمها صغير عكس منهجية التكامل المشترك لجوهانسون التي تشترط عينات من الحجم الكبير.

- تتطلب منهجية ARDL معادلة بسيطة.
- يطبق نموذج ARDL إذا كانت السلاسل مستقرة في المستوى (0) I أو في الفرق الأول (1) I أو مزيج بين الاثنين.
- يساعد على تجاوز المشاكل الخاصة بحذف المتغيرات ومشاكل الارتباط الذاتي للمعلمات.

ويمكننا أن نوجز أهم الخطوات المنهجية اللازمة لتقدير نموذج ARDL فيما يلي:[3]

[1] مهدي الشوربجي، أثر النمو الاقتادي على العملة في الاقتاد المري، مجلة شمال أفريقيا، العدد 06، ص ص 158-159.

[2] بن سليمان يحي، قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتادي في الجزائر، مجلة البديل الاقتادي، المجلد 5، العدد 1،ص 100

[3] أحلام فراح، أثر سعر الرف على بعض المؤشرات الكلية للاقتاد الجزائري: دراسة قياسية للفترة(2020-2000) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتادية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس،ص 200.

- التأكد من خلو كل المتغيرات من التكامل من الدرجة الثانية I (2).
- صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM).
- تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج.
- يجب التأكد كذلك من أن الأخطاء الخاصة بالنموذج مستقلة تسلسليا.
- إثبات أن النموذج مستقر ديناميكيا.
- إجراء اختبار الحدود لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات.
- إذا أعطى اختبار الحدود نتيجة ايجابية يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) للمدى القصير.
- استخدام النتائج المتوصل إليها في المرحلة السابقة لقياس العلاقة قصيرة الأجل، وعلاقة التوازن طويلة الأجل للمتغيرات.

ثانيا– اختبارات مشاكل القياس

يتم في هذه المرحلة فحص بواقي نموذجARDL المقدرة في الخطوة السابقة، من خلال مجموعتين من الاختبارات .

- **اختبار ارتباط الذاتي بين الأخطاءBreusch–Godfrey–serial correlation LM test** :

يرتكز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج والذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد، ونموذج الانحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة p يكتب على الشكل التالي:[1]

$$\mathcal{L}_t = \rho_1 \mathcal{L}_{t-1} + \rho_2 \mathcal{L}_{t-2} + \ldots + \rho_p \mathcal{L}_{t-p} + u_t$$

ويكون النموذج العام حيث الأخطاء مرتبطة ذاتيا:

$$Yt = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \ldots + \beta_k X_{tk} + \rho_1 \mathcal{L}_{t-1} + \rho_2 \mathcal{L}_{t-2} + \ldots + \rho_p \mathcal{L}_{t-p} + u_t$$

[1] محمد شيخي، مرجع سابق،ص 202.

حيث أن فرضية استقلالية الأخطاءH0 التي ينبغي اختيارها هي:

$$H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \ldots = \rho_p = 0$$

الإحصائية $LM = (n-p) \times R^2$ تتبع توزيع X^2 بدرجة حرية.ρ إذا كان $(n-p) \times R^2$ أكبر من (ρ) X^2 (القيمة الحرجة لتوزيع بنسبة معنوية α)، فإننا نرفض H_0 فرضية استقلالية الأخطاء.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque–Bera test**:

يعتبر اختبارJarque–Bera أحد أنواع اختبارات مضاعف لأغراني(LM) وهو اختبار خاص بالتوزيع الطبيعي(Normality) ، حيث تعتبر حالة التوزيع الطبيعي أحد الافتراضات الأساسية للعديد من الاختبارات الإحصائية مثل اختبار T–test أو اختبار f–test، وعادة ما يتم إجراء اختبار Jarque–Bera (JB) قبل العديد من الاختبارات للتأكد من حالة التوزيع الطبيعي، خاصة بالنسبة للعينات الكبيرة. ويقارن اختبار Jarque–Bera بين انحراف العينة (Skewness) وتفرطحها (Kurtosis) ، ويأخذ اختبار Jarque–Beraالصيغة التالية:

$$JB = n\,[(\sqrt{b1})2 / 6 + (b_2 - 3)^2 / 24]$$

حيث:

n :هو حجم العينة

$\sqrt{b1}$: هو معامل انحراف العينة .

$b2$: هو معامل التفرطح.

ويسمح اختبار Jarque-Bera باختبار الفرضيات التالية[1] :

H0:الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي.

H1:الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي.

ومنه نقارن بين قيمة JB مع إحصائية $\chi(\rho)$ فإذا كانت $JB < \chi(\rho)$نقبل H_0 ونرفض H_1 وبالتالي فإن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار ثبات التباين الشرطي للأخطاء ARCH – LM test**

تسمح نماذج ARCH بنمذجة المتغيرات التي تحتوي على تباين شرطي غير ثابت للأخطاء العشوائية والتي تعبر في الغالب عن المخاطرة، ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لأغرانيLM ، ويمر عبر الخطوات التالية :

الخطوة الأولى :تقدير النموذج العام $Y = X\beta + \chi$ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم حساب مربعات البواقي المقدرة χ'^2_t.

الخطوة الثانية: اختبار فرضية ثبات التباين الشرطي للأخطاء:

$$H0: H_0 = H_1 = \ldots = H_{aq} = 0$$

وذلك باستعمال إحصائية مضاعف لأغراني:

$$\longrightarrow \quad LM = (n-q) \times R^2 \qquad X^2_q$$

فإننا $q\ \alpha$ وتكون قاعدة القرار :أنه إذا كانتLM أكبر من القيمة المجدولة لتوزيعة الكاي مربع عند مستوى معنويةα ودرجة حريةq نرفض الفرضيةH_0 وهو ما يعني أن تباين الأخطاء غير ثابت أو غير متجانس[1].

[1] جلطي، العربي؛ شمة، نوال، الانفتاح التجاري والحساب الجاري، أية علاقة؟ حالة الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1989-2018، مجلة دراسات في الاقتاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، 2021،ص 606.

- **اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج Ramsey Reset test**

يعد اختبارRamsey طريقة لاكتشاف فيما إذا كان هناك بعض العلاقات غير الخطية(Nonlinear) الهامة عند القيام ببناء نموذج الانحدار الخطي، واقترح Ramsey طريقة أطلق عليها اسم RESET (Regression Specification Error test)، والتي تفترض وجود نموذج يتكون من متغير متوقع (Predictor) X ومتغير مستجيب (Response) Y، ومن خلال هذين المتغيرين يتم تكوين النموذج الخطي الأول.

$$Y_i = \beta_1 + \beta_2 X_i + U_i$$

حيث يقوم هذا الاختبار بعد تكوين نموذج الانحدار الخطي الأول، ببناء نموذج انحدار آخر مع إضافة قوى أخرى متوقعة للمتغير التابعY كمتغيرات مستقلة في النموذج الجديد مع متغيرات X الأصلية .

$$Yi = \beta_1 + \beta_2 X_i + \beta_3 Y^2_i + \beta_4 Y^3_i + U_i$$

وتتم المقارنة بين النموذجين من خلال اختبار فيشرF-test ، وهذا وفق الفرضيات التالية:

H_0: النموذج الأول هو الملائم للدراسة (نموذج خطي) .

H_1: النموذج الأول ليس ملائم للدراسة (نموذج غير خطي)[2]

فإذا كانت قيمة F-test أكبر من مستوى المعنوية5% ، عندها يتم قبول فرضية العدم H_0، وبالتالي فالنموذج الأول هو الملائم للدراسة (نموذج خطي)، ولا يعاني من عدم ملائمة الشكل الدالي أو سوء التوصيف الرياضي، وعليه فالنموذج يعتبر صحيح[1].

[1] قدوري نورالدين، أثر الأزمات العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتاديات العربية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتادية، بومرداس، الجزائر،ص ص 131-132.

[2] P, Hendri; Suhar, T; Dedi Dwi, P, The Performance of Ramsey Test, White Test and Terasvirta Test in Detecting Nonlinearity, INFERENSI, 2020, p 01.

وتبقى سهولة تطبيقRamsey test من الإيجابيات التي يتمتع بها هذا الاختبار، إلا أن له مواطن ضعف ومن أهمها أنه لا يستطيع تحديد أي النماذج أفضل للدراسة.

- **اختبارات كوزوم للاستقرارية: CUSUM Stability tests**

لمعرفة مدى استقرار هيكل نموذج الدراسة ومتانته، يستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM test) وكذا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي(CUSUM of squares test) للتأكد من خلو بيانات الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، وفيما إذا كان النموذج القياسي صالح للدراسة أم لا[2].

وتظهر نتائج هذا الاختبار في شكل منحنى لأخطاء نموذج مقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)ومجال ثقة، بهدف اختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن معلمات نموذج المربعات الصغرى العادية غير مستقرة .فإذا كان منحنى الأخطاء ضمن الحدود الحرجة طوال فترة الدراسة، فإن الفرضية العدمية ترفض عند نسبة معنوية(5%) ، وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة، ومن ثم إمكانية تقدير معلمات ثابتة للنموذج على طول الفترة الزمنية للدراسة دون الحاجة إلى تجزئتها لفترات جزئية، أما إذا تم رفض الفرضية العدمية فإنه يستوجب تقسيم فترة الدراسة إلى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة[3].

[1] بلهوشات، محمد الأمين؛ فوزي محيريق، علي قابوسة، أثر الائتمان المرفي على النمو الاقتادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1980-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعةARDL ، مجلة العلوم الاقتادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020، ص 20.

[2] جلطي، العربي؛ شمة، نوال، مرجع سابق، ص ص 606 607.

[3] المادي، سحاب؛ ملاوي، أحمد، أثر الضرائب الحكومية على أداء بورة عمان، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL) ، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 2016، ص 17.

1اختبار Breusch–Godfrey test [1]:.

اقترح white عام 1980 اختبار Breusch–Godfrey، المعروف أيضًا باسم اختبار LM للارتباط الذاتي، والذي يعتبر اختبار إحصائي يستخدم للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين بقايا نموذج الانحدار. يحدث الارتباط الذاتي عندما ترتبط البقايا (الأخطاء) من تحليل الانحدار ببعضها البعض، وهو ما يعارض أحد الافتراضات الرئيسية لانحدار المربعات الصغرى العادية .(OLS) يعد هذا الاختبار مفيدًا بشكل خاص في تحليل السلاسل الزمنية، ويساعد في ضمان صحة نموذج، ويستخدم البواقي من النموذج الذي يتم النظر فيها في تحليل الانحدار، الفرضية الصفرية لهذا الاختبار تنص أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي من أي مرتبة حتى p.

03.تقدير نموذج ARDL والاختبارات التشخيصية

المطلب الثاني :النمذجة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر وهذا للفترة: 1990–2023

تعتمد اغلب الدراسات الحديثة على استعمال الأدوات الاحصائية من أجل قياس العلاقة بين المتغيرات بغية التوصل إلى نتائج دقيقة تمكن مستعمليها من معرفة توجه الظاهرة المدروسة على الأجل القصير أو الطويل، كما تمكن الباحث أيضا من قياس المتغيرات مع بعضها البعض، بغية اتخاذ قرارات سليمة، وعليه في هذا الإطار سيتم الاعتماد أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive""الذي يعتبر أكثر ملائمة لقياس لأثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر وهذا للفترة: 1990-2023

1. توصيف نموذج الدراسة:

تعتمد أي دراسة على مجموعة من الطرق لعرض وتحليل البيانات المتوفرة للوصول إلى الأهداف المنشودة المراد الوصول اليها، إذ يتوقف ذلك على طبيعة وحجم العينة المراد دراستها بالإضافة إلى المتغيرات التي يعتمد عليها لتحقيق هذه الأهداف، وسيتم التعريف على مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى المتغيرات المختارة، وكذا المنهجية المتبعة.

[1] مخالدي، يحى؛ يلس، شاوش، فطيمة الزهراء، نحو بناء نموذج اقتادي لتحقيق نمو مستدام في الجزائر – دراسة قياسية، مجلة دفاتر بوادكس،ص 11.

1.1 مصادر بيانات الدراسة:

تم الحصول على بيانات دراستنا من خلال قاعدة بيانات موقع البنك الدولي.

2.1عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في دولة الباحث وهي: الجزائر .

2.الطريقة والأدوات:

سنحاول من خلال هذه الدراسة حصر المتغير التابع (التضخم inf) ، والمتغير المستقل التي يتمثل في (الإنفاق الحكومي gs) و اعتمادا على ما جاءت به النظرية الاقتصادية وكذا اعتمادا على الدراسات السابقة التي عالجت وعنيت بهذا الموضوع ، بالإضافة إلى مراعاة طبيعة وخصوصية الاقتصاد الجزائري ،ولذلك فإن دراستنا اقتصرت على قياس الاثر بين الإنفاق الحكومي(gs) وبين التضخم (inf) وهذا للفترة : 1990-2023 ، حيث تم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي وهذا للمدة 1990- 2023 ، حيث سيتم تقدير واختيار صحة النموذج الملائم للمتغيرات التابعة على حسب طبيعة بيانات الدراسة وما توفره من فرضيات وعوامل تدخل في دراسة الظاهرة باعتماد على برنامج أفيوز eviews13 ، فعملية التقدير ستكون بناء على نموذج خطي ، و صياغة النموذج من خلال النظرية الاقتصادية، ، وفي دراستنا هذه تتمحور حول أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر للفترة : 1990-2023، ، في الأول سنقوم بتوصيف بيانات متغيرات الدراسة وبعدها تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع –ARDL المعد للمتغير التابع التي تخص اشكالية الدراسة.

3.تقدير نموذج الدراسة:

نحصل على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع –ARDL، والمعادلة التالية الخاصة بالمتغير التابع التضخم INF:

$$inf = f(LGS) \qquad T=1990-2023$$

وبالتالي، فان معادلة النموذج المقترح في صورتها الصريحة وفي الشكل الخطي تكون على الصورة التالية:

$$\Delta \mathrm{LINF_t} = \mathrm{B_0} + \sum \mathrm{B_1}\,\Delta\,\mathrm{INF_{t-1}} + + \sum \mathrm{B_2}\,\Delta \mathrm{l}\,\mathrm{GS_{t-1}} +$$

$$\alpha_1 \Delta\,\mathrm{linf_{t-1}} + \alpha_2\,\Delta \mathrm{l}\,GS_{t-1}\,\varepsilon_{t..}$$

حيث أن:

- Δ :يشير إلى الفروقات من الدرجة الأولى.
- Pq: تمثل الحد الأعلى لفترات الابطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج.
- $B1, B2,$: تمثل معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).
- $\alpha 1, \alpha 2,$: تمقل معاملات العلاقة طويلة الأجل.
- inf: معدل التضخم
- lGS : الإنفاق الحكومي
- ولتطبيق هذه المنهجية ARDL نتبع الخطوات التالية:
- اجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية.
- اختبار فترات الابطاء المثلى للنموذج.
- تقدير فترات الابطاء المثلى للنموذج.
- تقدير نموذج ARDL.
- اختبار حدود التكامل المشترك bounds test لنموذج ARDL.
- تقدير العلاقة طويلة الأجل.
- اختبارات جودة النموذج.
- تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ.

1.3 .اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

إن اختبار استقرارية السلسلة الزمنية يعتمد على مدى وجود جذر الوحدة unit root أو عدم وجوده، يعني عدم استقرارية السلسلة لوجود انحراف زائف وبالتالي يكون مشكل في التحليل القياسي وتستخدم العديد من

الاختبارات لمعرفة السكون أو الاستقرارية كإختبار كل من AUGMENT DICKEY –FULLER حيث تم اختبار الالي لدرجة التأخير لدراسة الاستقرارية عن طريق برنامج افيوز.

وقد تم إجراء الاختبارات على ثلاث نماذج وهي:

1. مرحلة حد ثابت واتجاه زمني Trend and Intercept.
2. مرحلة حد ثابت دون اتجاه زمني Intercept.
3. مرحلة دون اتجاه ثابت واتجاه زمني None.

الجدول (5): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

المتغيرات Variable	عند المستوى Level				عند الفرق الأول First Deference				
	الخصائص	t–Statistic	نتيجة السكون	القيم الحرجة	الخصائص	t–Statistic	نتيجة السكون	القيم الحرجة	درجة التكامل
lGS	Trend and Intercep	–3.15 (0.11)	ساكن	عند مستوى 5%	Trend and Intercep	–6.28 (0.00)	ساكن	عند مستوى 1%	I(1)
	Intercept	–3.22 (0.02)	غير ساكن	عند مستوى 5%	Intercept	–6.30 (0.00)	ساكن	عند مستوى 1%	
	None	–0.51	غير ساكن	عند مستوى	None	–6.41 (0.00)	ساكن	عند مستوى	

				1%				5%	(0.48)		
I(1)	عند مستوى 1%	ساكن	-6.86 (0.00)	Trend and Intercep	عند مستوى 5%	غير ساكن	-1.67 (0.37)	Trend and Intercep	linf
	عند مستوى 1%	ساكن	-5.71 (0.00)	Intercept	عند مستوى 5%	غير ساكن	-1.70 (0.42)	Intercept	
	عند مستوى 1%	ساكن	-5.75 (0.00)	None	عند مستوى 5%	غير ساكن	-1.41 (0.14)	None	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

(): تمثل الاحتمال المصاحب للاحتمالية المحسوبة لمقدرات المعالم لاختبار STUDENT.

تؤكد نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع – Adf - AUGMENT DICKEY FULLER ;، بالنسبة لسلاسل متغيرات الدراسة على عدم استقرارية سلاسل الدراسة في المستوى، حيث بعد اخذ الفرق الاول استقرت سلسلة الإنفاق الحكومي وسلسلة التضخم في الفرق الأول i(1) ، وبالتالي فان يمكن القول إننا نرفض الفرضية العدم H0 القائلة بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة القاتلة بعدم وجود جذر الوحدة وهذا عند مستوى 0.05% و0.1%.

بما أن متغيرات الدراسة تتميز بالسكون عند الدرجة I (1) سيتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL وهذا لتحقق الشرط المتمثل في استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى أو عند الفرق الأول (حالة دراستنا هذه) أو عند المستوى والفرق الأول معا.

2.3. اختبار فترات الابطاء المثلى:

اعتمادا على اختبار AIC تم تحديد فترات التباطؤ، تبين أن النموذج:(0.1) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 3: نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

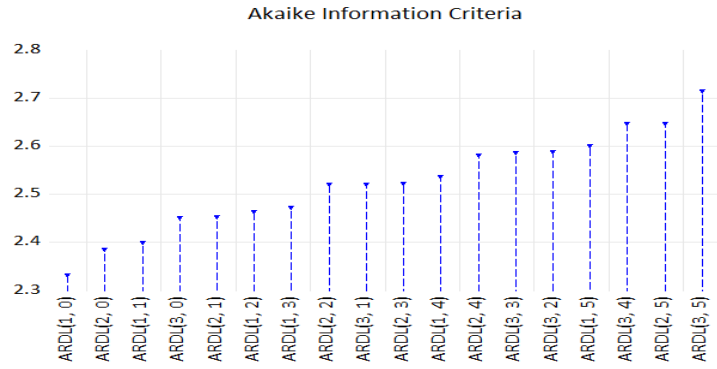

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

3.3. اختبار الحدود للتكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bounds test):

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test) وتشير النتائج أدناه أن القيمة المحسوبة لـF-statistic. F=5.60، أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ويدل ذلك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي (lgs) وبين التضخم ((linf ،ومن أجل اختبار

امكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات سيتم اجراء اختبار bounds testوالجدول ادناه يوضح ذلك:

الجدول رقم 6: اختبار bounds test

			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.603905	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	30		Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

4.3. تقدير معلمات نموذج الدراسة: المقترح للمتغير التابع النمو الاقتصادي

بعد تحديد درجة التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، قمنا بتقدير النموذج التالي:

الجدول رقم 7: تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL(0.1)

Dependent Variable: LINF
Method: ARDL
Date: 04/21/25 Time: 13:04
Sample (adjusted): 1991 2023
Included observations: 33 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (5 lags, automatic): LGS
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 18
Selected Model: ARDL(1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LINF(-1)	0.658755	0.135121	4.875295	0.0000
LGS	0.049374	0.135060	3.365568	0.0072
C	1.448718	5.518404	-0.262525	0.0047

R-squared	0.782467	Mean dependent var	1.665444
Adjusted R-squared	0.745298	S.D. dependent var	0.984840
S.E. of regression	0.759478	Akaike info criterion	2.374136
Sum squared resid	17.30419	Schwarz criterion	2.510183
Log likelihood	-36.17325	Hannan-Quinn criter.	2.419912
F-statistic	11.90425	Durbin-Watson stat	1.256659
Prob(F-statistic)	0.000156		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

من الجدول أعلاه يقدر معامل التحديد R^2=78.24% وهو مقبول ويعبر على أن 74.52% من التغيرات الحاصلة في التضخم(linf) ، سببها المتغير المستقل كما أن قيمة فيشر Fisher=11.90 معنوية وأكبر من القيمة الجدولية مما يدل على أن النموذج له معنوية احصائية.

5.3. اختبار جودة صلاحية النموذج:

فبالاعتماد على النموذج ARDL(1.0) ، في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك باستعمال مجموعة من الاختبارات التالية:

1,5,3 اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: (Breusch – Godfrrey Correlation lm test)

يشير هذا الاختبار من خلال معطيات الجدول إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي نظرا لأن قيمة prob chi – squareقد بلغت 0.23 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 . وبالتالي نقبل فرضية العدم، التي تنص على أن البواقي ليست لها ارتباطا ذاتيا.

جدول رقم 8: اختبار Breusch – Godfrrey Correlation lm test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.426490	Prob. F(2,30)	0.2560
Obs*R-squared	2.865748	Prob. Chi-Square(2)	0.2386
Scaled explained SS	4.017433	Prob. Chi-Square(2)	0.1342

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

2,5,3اختبار مشكلة اختلاف التباين HETREIOSKEDASTICITYTest ARCH

اثبتت نتائج هذا الاختبار أن قيمة Prob chi – Squareالخاصة بهذا الاختبار قد بلغت 0.71 وهي أكبر من 0.05 وعليه يمكن قبول فرضية العدم التي تشير إلى تجانس البواقي وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول رقم 9: HETREIOSKEDASTICITY Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.127484	Prob. F(1,27)	0.7238
Obs*R-squared	0.136284	Prob. Chi-Square(1)	0.7120

Test Equation:

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

3.5.3 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram– normality Test

من خلال نتائج هذا الاختبار نلاحظ أن قيمة Prob jarque – Beraتساوي:0.06 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي عدم رفض فرضية العدم التي تشير إلى خلو البواقي من مشكلة التوزيع الطبيعي، أي أنها موزعة توزيعا طبيعيا.

جدول رقم 10: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram– normality Test

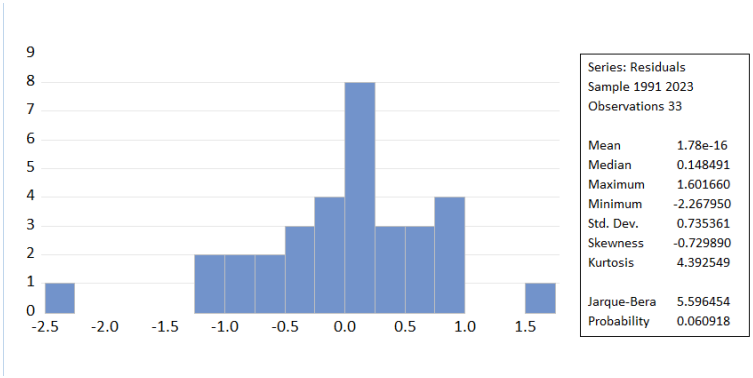

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

4.6.3اختبار الاستقرارية (stability test):

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و SQUARES OF CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% واستنادا على معظم الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMSQالتي اقترحها كل من BROWN, DUBLIN وهذا لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية، لابد من استخدام أحد الاختبارات التي اقترحها كل من BROWN, DUBLINو EVANS (1975) الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 4: نتائج اختبار الاستقرارية

اختبار الاستقرارية (stability test):

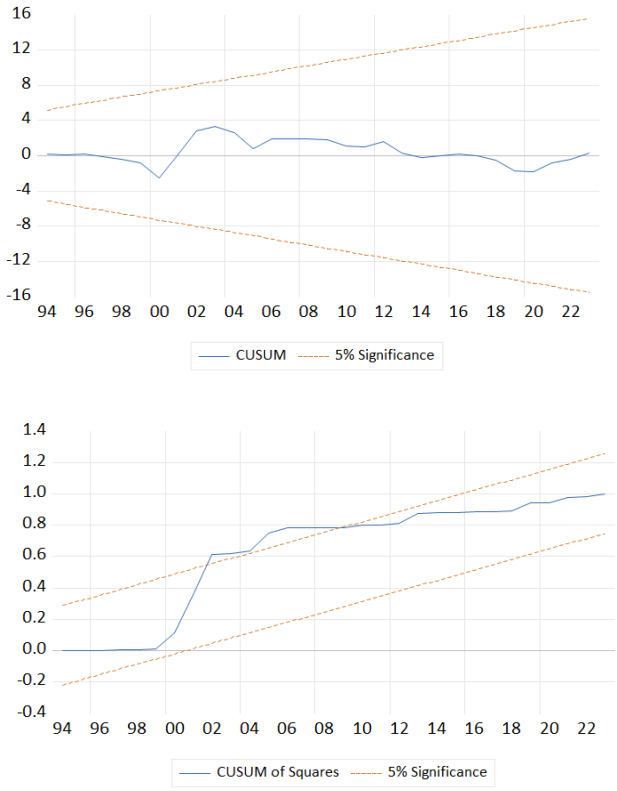

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان التمثيل في كل من CUSUM test وCUSUM OF SQUARES TEST داخل الحدود عند مستوى5% وبالتالي نقبل باستقراريه النموذج.

4. تقدير العلاقة قصيرة الاجل والطويلة ونموذج تصحيح الخطأ:

يتم تقدير العلاقة قصيرة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ Ecm والذي يعبر عن متغيرات الدراسة بصيغة مرشح الفروق من الدرجة الأولى ، بحيث يكون حد تصحيح الخطأ مؤخرا لفترة زمنية واحدة فقط، باعتباره متغير تفسيري فمن خلاله يمكن معرفة سرعة تكيف الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، بحيث إذا كان معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة مع احتمالية معنوية أقل من ، 0.05يدل على أن هناك

علاقة طويلة الأجل، حيث تعتبر القيمة المطلقة لمعامل تصحيح الخطأ ، السرعة في استعادة حالة توازن من جديد وكانت نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم: 11 تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذجARDL

CointEq(-1)*	-0.341245	0.126387	-2.699988	0.0113

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

يمكن توضيح العلاقة كالتالي:

- تشير نتائج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ سالب 0.34= (-1) cointeqوذو معنوية احصائية، وهذا ما يعكس وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة نحو التوازن في الأجل الطويل أي أن 34% من الخطأ يمكن أن يقع في الأجل القصير ويمكن تصحيحها في الأجل الطويل. ومن خلال النتائج أعلاه التي تبرز العلاقة في الأجل القصير، نؤكد أيضا ان متغيرات الدراسة متكاملة تكاملا مشتركا.

تفسير النتائج في المدى الطويل: بعد التأكد من وجود علاقة طويلة أجل ينبغي الحصول على معلمات الأجل الطويل:

الجدول رقم: 12 نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL

LGS	0.144687	0.406420	0.356003	0.0043
C	4.245395	16.51774	-0.257020	0.0082

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- معلمة الإنفاق الحكومي (GS) لها علاقة موجبة ومعنوية عند مستوى 5 % مع معدل التضخم (Linf)، حيث عند زيادة الإنفاق الحكومي (LGS) ب 1% بالمائة، سيؤدي إلى زيادة التضخم ب 0.14%، وهذا في الأجل الطويل.

خاتمة

عامة

خاتمة

من خلال دراستنا المعنونة بـ :أثر سياسة الإنفاق الحكومي على التضخم –دراسة تحليلية – حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2023) ،والتي حاولنا فيها معالجة الإشكالية التالية :ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)؟

وحتى يتم إدراك هذا التأثير درسنا الإطار النظري والمفاهيمي لعلاقة الإنفاق الحكومي بالتضخم. وكذلك تعرضنا لتحليل واقع وتطور متغيرات هذه الدارسة في الجزائر خلال الفترة

كما قمنا بتقدير هذه العلاقة بين المتغيرات باستعمال الطرق الإحصائية والنماذج القياسية الأنسب لتقدير النموذج القياسي وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات

- تعد سياسة الإنفاق الحكومي أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية من خلال تحفيز الطلب الكلي كما تؤثر في حجم التشغيل والدخل في كل من الجزائر.
- إن النفقات الجارية تستحوذ على نسبة أكبر من إجمالي النفقات الحكومية مقارنة بالنفقات الاستثمارية بالرغم من كونها غير منتجة انتاجا مباشرا، إذ حسب ميزانية التسيير فإن الجزائر تقوم بإنفاق مبالغ كبيرة جدا على النفقات الاستهلاكية كنفقات التعليم الصحة وأجور العمال والمعاشات هذه الأخيرة تنفق على شراء السلع والخدمات الضرورية ما ساهم في نمو الناتج الإجمالي عن طريق مضاعف الاستهلاك أما النفقات الاستثمارية فهي تؤثر مباشرة على نمو الناتج الإجمالي من خلال زيادة تراكم رأس المال لكن على العموم تبقى قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي أقل بكثير من المتوسط الإفريقي والعالمي ولا يعكس قيمة المبالغ المخصصة للإنفاق بمعنى أن الجزائر تنفق بدون تحقيق الفعالية المطلوبة إذ أن العبرة ليست بكمية الإنفاق بل بالعكس فالأهم تحقيق معدلات نمو بأقل انفاق، هذا ما يصعب تحقيقه في الجزائر لكونها لا تتوفر على جهاز إنتاجي مرن يتناسب مع الزيادة في الإنفاق العام؛

مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة ضعف جانب العرض أكبر مما هي مشكلة ضعف جانب الطلب، حيث أن تطبيق سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي كان لها تأثير متواضع على النمو الاقتصادي قياسا بقيمة كلا البرنامجين، إذ أن الهدف من التوسع في الإنفاق هو زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي وليس خلق جهاز إنتاجي، لذا فرغم المبالغ الضخمة المسخرة للإنفاق الحكومي إلا أنها لم تذر لعوائد والفعالية المطلوبة منها

-أما حجم الإنفاق الحكومي فقد عرف زيادة متسارعة وما يفسر هذا التزايد هو تحسن أسعار النفط وقيام السلطات بتسطير برنامج الإنعاش التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد في حين تميزت مرحلة الإصلاحات بانخفاض نسب الإنفاق الحكومي بسب الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي ال ارمية لتقليص الإنفاق الحكومي لكن في مرحلة المخططات ت ازيد الإنفاق بمعدلات ضعيفة ويرجع هذا بالأساس إلى تزايد نسب الإنفاق على الأجور والرواتب.

من خلال المحاولة التي قمنا بها في مجال قياس أثر الإنفاق الجكومي على مع التضخم في الجزائر توصلنا إلى :

النتائج واختبار الفرضيات:

سعى هذا الفصل لتحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر للفترة: 1990-2023، باعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الخطية ARDL–الذي يعطي دراسة أشمل لإشكالية الدراسة حيث تم التوصل إلى :

- تؤكد نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع – Adf - AUGMENT DICKEY FULLER ; وكذا اختبار Philips-Perron(PP)، بالنسبة لسلاسل متغيرات الدراسة على وجود جذر الوحدة عند المستوى، وبالتالي فان متغيرات الدراسة لم تستقر في المستوى، في المقابل بعد اعداد الفرق الأول استقرت جميع سلاسل متغيرات الدراسة عند الفرق الأول.
- بما أن متغيرات الدراسة تميزت بالسكون عند الدرجة I (1) تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL وهذا لتحقق الشرط المتمثل في استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى أو عند الفرق الأول.
- اثبت اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test)، حيث اشارت القيمة المصاحبة لهذا الاختبار أن القيمة المحسوبة لـ F-statistic F= 5.60، أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند

معظم مستويات المعنوية، ومنه تم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي(gs) وبين التضخم (inf).

- **وهو ما يأكد صحة الفرض الأول القائل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة الإنفاق الحكومي(gs) وبين التضخم (inf).**
- بناء على اختبار AIC لتحديد فترات التباطؤ، أقبت أن النموذج ardlالامثل هو ardl (0.1)
- معامل التحديد R^2=78.24% وهو مقبول ويعبر على أن 74.52% من التغيرات الحاصلة في التضخم(linf) ، سببها المتغير المستقل كما أن قيمة فيشر Fisher=11.90 معنوية وأكبر من القيمة الجدولية مما يدل على أن النموذج له معنوية احصائية..
- اثبتت اختبارات التشخيصية لصحة النموذج ان النموذج خالي من المشاكل القياسية.

نتائج التقدير في الأجل القصير وحد تصحيح الخطأ Ecm:

- تشير نتائج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ سالب 0.34= (-1) cointeqوذو معنوية احصائية، وهذا ما يعكس وجود علاقة توازنيه قصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة نحو التوازن في الأجل الطويل أي أن 34% من الخطأ يمكن أن يقع في الأجل القصير ويمكن تصحيحها في الأجل الطويل. ومن خلال النتائج أعلاه التي تبرز العلاقة في الأجل القصير، نؤكد أيضا ان متغيرات الدراسة متكاملة تكاملا مشتركا.
- **نتائج التقدير في الأجل الطويل:**

- معلمة الإنفاق الحكومي (GS) لها علاقة موجبة ومعنوية عند مستوى 5 % مع معدل التضخم ((inf، حيث عند زيادة الإنفاق الحكومي (GS) ب 1% بالمائة، سيؤدي إلى زيادة التضخم ب 0.14%، وهذا في الأجل الطويل
- **وهو ما يأكد صحة الفرض الثاني القائل على وجود أثر ذو دلالة معنوية في الأجلين الطويل والقصير بين كل من الإنفاق الحكومي والتضخم الجزائر للفترة: 1990 –2023**

الاقتراحات:

- تشجيع أصحاب المدخرات الخاصة للتوجه نحو النفقات الاستثمارية بدلا من النفقات الاستهلاكية والمساهمة في التنمية.
- التحكم في الإصدار النقدي، وذلك بأبعاد كمية النقود الزائدة عن أسواق السلع والخدمات.
- تشجيع القطاعات الإنتاجية، مثل القطاع الزراعي الذي يعتبر المسؤول عن بروز ظاهرة التضخم في معظم الاقتصاديات النامية، وكذلك معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي وخاصة فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء وضرورة العمل على تغيير هيكل الإنتاج الوطني وتنويعه من اجل تنويع مصادر الدخل الوطني وخلق جهاز إنتاجي قوي بإمكانه تلبية الطلب الزائد.

- دعم وتشجيع القطاع الخاص الذي يتميز بكثافة العمالة من خلال المزايا والحوافز المقدمة له، تناسبا مع حجم فرص العمل التي بإمكانه توفيرها.
- الاهتمام أكثر بالمعطيات الكلية والحرص على تطوير الجهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع، تستخدم في الدارسات القياسية لتسيطر السياسات الصحيحة والرشيدة.
- الرقابة على المستوى العام للأسعار خاصة المنتجات الاستهلاكية.

آفاق الدراسة:

من المواضيع التي نقترح معالجتها مستقبلا والتي نعتبرها آفاقا للبحث نجد:

- تقييم السياسات المالية في مواجهة التضخم دراسة حالة ما بعد ازمة اقتصادية
- أثر الإنفاق العمومي على استقرار الأسعار في ظل الإصلاحات الاقتصادية
- فعالية السياسة المالية في الحد من التضخم الناجم عن الطلب الكلي
- أثر تمويل العجز المالي عن التضخم :دراسة تطبيقية في الجزائر

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- قائمة الكتب :

1. أبو بكر زكرياء، الاقتصاد الكلي وتطبيقاته في الدول النامية، دار الصفاء، عمّان، الأردن، 2020.
2. أسامة بشير الدباغ، أنيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2003.
3. إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن، 2004.
4. إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن، 1999.
5. إيمان عطية ناف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.
6. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 2004.
7. بوشناقة عبد القادر، التحليل الاقتصادي الكلي، ط 2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2020.
8. بوشنتوف عبد القادر، الاقتصاد الكلي: نظريات وسياسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 2018.
9. بوعلام زبيري، "التضخم في الاقتصاد الكينزي: الأسباب والآثار"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر، العدد 10، 2018.
10. بول اساموبليون، علم الاقتصاد وتكوين الأسعار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 1991.
11. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامة، أسس المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن، 2007.
12. خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط2، دار وائل للنشر، حلب، سوريا، 2005.
13. رابح خليف، المالية العامة والتوازنات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 2019.
14. زروقي سميرة، "التضخم وانعكاساته الاقتصادية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2019.
15. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الفتح للنشر، القاهرة، مصر، 2003.
16. سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002.
17. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006.
18. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
19. طارق الحاجة، المالية العامة، دار صفاء للنشر، عمّان، الأردن، 1999.

20. عادل أحمد الحشيشي، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992.
21. عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار المعرفة للنشر، القاهرة، مصر، 1996.
22. عبد الرحمن محمد، الاقتصاد الكلي وتطبيقاته، دار الصفاء، عمّان، الأردن، 2020.
23. عبد الله حمادي، الاقتصاد الكلي والتحليل الاقتصادي المعاصر، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزائر، 2019.
24. عبد المالك عبد العزيز، الاقتصاد النقدي المعمق، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2020.
25. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 2003.
26. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2013.
27. العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2011.
28. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار السيارق، بيروت، لبنان، 1998.
29. فريد علي صالح، الاقتصاد الكلي – نظرياته وتطبيقاته، دار اليازوري العلمية، عمّان، الأردن، 2020.
30. فلح حسين خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث – جدار للكتاب العلمي، عمّان، الأردن، 2008.
31. فوزي فرحات، المالية العامة والاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
32. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988.
33. محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
34. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمّان، الأردن، 2008.
35. محمد فريد، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2021.
36. محمد نجيب عبد المطلب، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2018.
37. محمود حسين الوادي، أحمد العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، الأردن، 2009.
38. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمّان، الأردن، 2007.
39. مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي والمالي، ط6، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان، 1996.
40. ميلتون فريدمان، التاريخ النقدي للولايات المتحدة، بالتعاون مع آنا شوارتز، جامعة برينستون، برينستون، الولايات المتحدة، 1963.
41. نبيل الروبي، نظرية التضخم، المؤسسة الثقافية الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1984.
42. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمّان، الأردن، 2005.

43. هلالي عبد الرحمن، "إشكالية التضخم في المدرسة النقدية: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، قسنطينة، الجزائر، العدد 13، 2019.
44. وحوش حسين، الاقتصاد العام وتحليل السياسات الاقتصادية، دار المعرفة، الجزائر، الجزائر، 2019.
45. ودان بوعبد الله، الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، جامعة مستغانم، مستغانم، الجزائر، 2022.

- **الأطروحات والرسائل الجامعية :**

1. عبد المجيد قدي، التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائي للفترة 1988-1995، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر ،1995.
2. ميسوم طالبي، السياسة المالية ودورها في ضبط التضخم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر ،4200.
3. مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،الجزائر ،2000 .
4. قدوري نورالدين، أثر الأزمات العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاديات العربية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بومرداس، الجزائر.2018

- **المقالات:**

1. المادي، سحاب، ملاوي، أحمد، أثر الضرائب الحكومية على أداء بورة عمان، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL) ، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 2016.

2. سلماني عادل .شيلق رابح .بن علية عبد القادر . أدوات وأهداف السياسة الضريبية كأحد السياسات المالية الاقتصادية العمومية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر، مجلة الميدان للدراسات الرياضية و الإجتماعية و الإنسانية، المجلد 01 ، العدد 01 ، 2018.

3. مخالدي، يحى؛ يلس، شاوش، فطيمة الزهراء، نحو بناء نموذج اقتادي لتحقيق نمو مستدام في الجزائر – دراسة قياسية، مجلة دفاتر بوادكس،2019

4. لهوشات، محمد الأمين؛ فوزي محيريق، علي قابوسة، أثر الائتمان المرفي على النمو الاقتادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1980-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعةARDL ، مجلة العلوم الاقتادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020.

5. .خوني رابح .، إجراءات تنفيذ النفقات الحكومية في الجزائر، مجلة الباحث الإقتصادي ، المجلد رقم : 09 ، العدد رقم : 01 ، 2021 .

6. شراك رابح ، شراك زبير ، النفقات العمومية ، مجلة الميدان للعلوم الانسانية و والاجتماعية ، المجلد 04 ، العدد 01 ، 2021 .

7. مسعودي مليكة ، ترقو محمد، بلعزوز بن علي ، دراسة أثر الانفاق الحكومي والسياسة النقدية على مستوى التضخم في الجزاءر ، بتطبيق النماذج الديناميكية (ALMON – KOYCK) خلال الفترة 1995 – 2021 ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 19 ، العدد ، 33 ، 2023 .

8. منصور عبد الرحيم، "انعكاسات التضخم على بيئة الاستثمار في الدول النامية"، *مجلة الاقتصاد المعاصر*، جامعة قسنطينة، قسنطينة، الجزائر، العدد 11، 2022، ص 67.

9. مراد بوطبة، "التضخم وأثره على النشاط الاقتصادي"، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، جامعة تبسة، تبسة، الجزائر، العدد 07، 2021.

– التقارير :

1. كريم نشا شبي، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن ،1998.

2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول: "نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر" الدورة 16، 2011.

3. على مكيد، علاء عشيط، أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم، حالة الاقتصاد الجزائري1990-2015، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد78 ،79، ربيع، 2017

– القوانين و المراسيم :

المادة رقم (4) من قانون 29/90 المؤرخ في 1990/08/15 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.

المراجع باللغة الإنجليزية

1. Deepti Ahuja1, Deepak Pandit, Public Expenditure and Economic Growth: Evidence from the Developing Countries, FIIB Business Review, Volume 9, Issue 3,2020

2. Bireda Bahadur Buddha, Demand for Money in Nepal: An ARDL Bounds Testing Approach, NRB Working Paper, NRB/WP12, 2012.

3. R. Santos Alimi, ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration: A Re-examination of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy, Asian Journal of Economic Modeling, Vol. 2, 2014.

4. Alain Pirotte, Georges Bresson, Econométrie des séries temporelles – Théorie et Applications, 1ère édition, Presse Universitaire de France, Paris, 1995.

5. Christian Gourieroux, Modèles ARCH et Applications Financières, 1ère édition, Economica, Paris, 1999.

6. P, Hendri; Suhar, T; Dedi Dwi, P, The Performance of Ramsey Test, White Test and Terasvirta Test in Detecting Nonlinearity, INFERENSI, 2020, p 01.

7. Henrgutton gerard bremoulem , la monnaie , El , dalloz, 1978.

8. http://www.irf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/1986/eng/pdf/ch4a.pd f , consulter le 16/05/2025.

9. world Economic Outlook," International Monetary Fund, September2011,op-cit : p182

10. Gujarati, D. Econometrics by Example, 1st Edition, London: Palgrave Macmillan, 2011.

11. Granger, C., & Newbold, P., Spurious Regression in Econometrics, Journal of Econometrics, 1974, 2(2).

12. Henrgutton gerard bremoulem , la monnaie , El , dalloz, 1978.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: اختبار ديكو فولر لاستقرارية السلسلة لوغاريتم الإنفاق الحكومي في المستوى

Null Hypothesis: LGS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.154448	0.1110
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGS)

Null Hypothesis: LGS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.224287	0.0274
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 02 : اختبار ديكو فولر لاستقرارية السلسلة لوغاريتم الإنفاق الحكومي في الفرق الاول

Null Hypothesis: D(LGS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.289858	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LGS) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.308797	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 03 : اختبار ديكو فولر لاستقرارية السلسلة لوغاريتم التضخم المستوى

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.530430	0.3125
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.622048	0.0988
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 03 : اختبار ديكو فولر لاستقرارية السلسلة لوغاريتم التضخم في الفرق الاول

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.983310	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.878205	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.994101	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 06: اختبار ديكو فولر لاستقرارية السلسلة res في المستوى

Null Hypothesis: RES has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.042419	0.9937
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: RES has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.074669	0.7135
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

lull Hypothesis: RES has a unit root
xogenous: None
ag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
ugmented Dickey-Fuller test statistic		-0.141899	0.6269
est critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

lacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 07: اختبار ديكو فولر لاستقرارية السلسلة res في الفرق الاول

Null Hypothesis: D(RES) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.596999	0.0027
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RES) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.726475	0.0419
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RES) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.853621	0.0038
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 08: اختبار فليب بيرون pp لاستقرارية السلسلة resفي المستوى

Null Hypothesis: RES has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 9 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.093881	0.9145
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: RES has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 9 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.428935	0.5558
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	227.0165
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	836.3932

ll Hypothesis: RES has a unit root
ɔgenous: None
ndwidth: 9 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
illips-Perron test statistic		-0.725577	0.3943
st critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

acKinnon (1996) one-sided p-values.

sidual variance (no correction)	240.5392
C corrected variance (Bartlett kernel)	960.9871

الملحق رقم 09: اختبار فليب بيرون pp لاستقرارية السلسلة resفي الفرق الاول

Hypothesis: D(RES) has a unit root
genous: Constant, Linear Trend
dwidth: 7 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
ips-Perron test statistic		-11.48194	0.0099
critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

cKinnon (1996) one-sided p-values.

idual variance (no correction)	82.38572
corrected variance (Bartlett kernel)	112.3994

Null Hypothesis: D(RES) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-11.36149	0.0079
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	82.39963
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	113.3978

ull Hypothesis: D(RES) has a unit root
xogenous: None
andwidth: 7 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
hillips-Perron test statistic		-11.44746	0.0085
est critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

lacKinnon (1996) one-sided p-values.